جامعه مؤتة
عماده الدراسات العليا

السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2012)
ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية

إعداد الطالب
سليمان غيث السعيديين

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالفتاح علي الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2013 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سليمان غيث السعيديين الموسومة بـــ:

السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2009- 2012
ودور الرئيس الامريكي في صنع السياسة الخارجية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2013/5/14	مشرفاً ورئيسا
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/14	عضواً
أ.د. مازن أحمد العقيلي		2013/5/14	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		2013/5/14	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى الذين كان لهم الأثر الأكبر في حياتي

إلى والديّ أطال الله في عمرهما

وإلى جميع أفراد أسرتي وأصدقائي

سليمان غيث السعيديين

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم ، أما بعد:

فإنه لا يمكن للإنسان أن يشعر بالعجز والقصور في موقف الشكر، إلا عندما يكون هذا الشكر والتقدير موجهاً لأستاذ فاضل ومعلم قدير، لا يريد من تلاميذه سوى السير على درب الإخلاص في العلم والعمل. وهنا أجد نفسي عاجزاً عن الوفاء لأستاذي الفاضل ومعلمي القدير الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان، وأتوجه له بخالص الشكر والعرفان على ما بذله من جهد من أجل إخراج هذه الرسالة على أكمل وجه ممكن.

كما أتوجه بجزيل الشكر لأساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم وإرشاداتهم التي كان لها عظيم الوقع في نفسي. أسأل الله العلي القدير أن يجزيهم عنا خير الجزاء، وأن ينفع بعلمهم الأمة، لما فيه خيرها ورشادها.

سليمان غيث السعيديين

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	و
الملخص بالعربية	ز
الملخص بالإنجليزية	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	4
3.1 أهمية الدراسة	5
4.1 أهداف الدراسة	6
5.1 أسئلة الدراسة	7
6.1 حدود الدراسة	7
7.1 فرضيات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 الإطار النظري العام	8
2.2 الدراسات السابقة	13
الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي العام للسياسة الخارجية	
1.3 مفهوم السياسة الخارجية	16
2.3 الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية.	20
3.3 عوامل ومتغيرات السياسة الخارجية	22
1.3.3 العوامل والمتغيرات الداخلية	22
2.3.3 المتغيرات الذاتية لصانع القرار	32
3.3.3 المتغيرات الخارجية	33

الفصل الرابع: المتغيرات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

1.4 المتغيرات الجغرافية 36

1.1.4 الموقع والمساحة 36

2.1.4 الطبوغرافيا والمناخ 37

2.4 السكان 38

3.4 اللغة 39

4.4 الدين 40

5.4 القيم الثقافية للمجتمع الأمريكي 41

6.4 النظام السياسي الأمريكي 42

7.4 الاقتصاد الأمريكي 45

8.4 القوات المسلحة الأمريكية 48

9.4 وكالة المخابرات المركزية C.I.A 50

10.4 السيرة الذاتية والمهنية للرئيس باراك أوباما 51

الفصل الخامس: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية

1.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط 55

2.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاحتجاجات والثورات السياسية في الدول العربية. 66

1.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الثورة التونسية. 67

2.2.5 السياسة الأمريكية تجاه ثورة 25 يناير في مصر. 68

3.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الثورة الليبية 70

4.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الأحداث في سوريا 72

5.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الأحداث في اليمن والبحرين 76

3.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ملف إيران النووي 80

4.5 الخاتمة والنتائج 85

1.4.5 دور التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية، في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية 85

2.4.5 دور الرئيس أوباما في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو قضايا الشرق الأوسط 88
3.4.5 حدود الرئيس الأمريكي في مجال تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية 91
المراجع 94

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	توزيع السكان حسب العرق في الولايات المتحدة للعام 2010م	39
2	اللغات الرئيسية وعدد المتكلمين بها في الولايات المتحدة لعام 2007م.	40
3	القطاعات الاقتصادية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي لعام 2007م	46
4	أبرز الدول المستوردة للصادرات الأمريكية لعام 2007	46
5	أبرز الدول المصدرة للواردات الأمريكية	47

الملخص

السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2012)

ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية

سليمان غيث السعيديين

جامعة مؤتة، 2013

تهدف هذه الدراسة إلى فهم التحولات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، وذلك من خلال دراسة أهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية،ومن ثم ربط هذه المتغيرات بعملية القرار السياسي الخارجي تجاه القضايا السياسية المختلفة.

وتناولت الدراسة السياسة الخارجية لإدارة أوباما تجاه أهم القضايا الدولية، ومن أبرزها ملف عملية السلام في الشرق الأوسط والاحتجاجات والثورات العربية التي حدثت العام 2011 ، إضافة لملف البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة فهم الديناميات الداخلية التي دفعت إدارة أوباما إلى تغيير نهج السياسة الخارجية لإدارة سلفه تجاه هذه القضايا.

أما عن دور الرئيس الأمريكي في مجال تغيير السياسة الخارجية لبلاده، فقد حاولت الدراسة وضع حد لهذا الدور، وهذا الحد ينبع في الأساس من طبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يمنع الرئيس الأمريكي من التوسع في استعمال صلاحياته، وذلك لوجود قوى نافذة تتبادل معه مجموعة من المصالح والمنافع السياسية والاقتصادية.

Abstract

U.S. foreign policy under President Barack Obama (2009-2012)

And the role of the U.S. president in the making of foreign policy

Suleiman Ghaith Al-Saeidiin

Mu'tah University, 2013

This study aims to understand the key transitions of U.S. foreign policy under President Barack Obama, through the study of the most important internal variables affecting U.S. foreign policy, and then linking these variables outside the political decision-making process towards various political issues.

The study examined the foreign policy of the Obama administration towards the most important international issues, notably a peace process in the Middle East, protests and the Arab revolutions that took place in 2011, in addition to file the Iranian nuclear program, and try to understand the internal dynamics that prompted the Obama administration to change the approach to foreign policy for the management of his predecessor towards this issues.

As for the role of U.S. President in changing the foreign policy of his country, the study tried to put an end to this role, and this reduction stems mainly from the nature of the American political system that prevents the President of the expansion in the use of his powers, and that the presence of the forces which exchange with him a range of interests and benefits in economy and politics.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

تحظى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بأهمية خاصة لدى الباحثين، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: إن هذه الدولة التي تنفرد بقيادة النظام الدولي منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، ذات طابع استثنائي يميزها عن جميع القوى الدولية الأخرى التي شاركت في بناء هذا النظام في مراحله التاريخية المختلفة، ويتمثل هذا الطابع الاستثنائي في كون الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة التي بزغت من العالم الجديد، بعد أن كانت مستعمرة بريطانية منذ قرنين ونيف من الزمن فقط، بينما يمتد التاريخ السياسي للقوى العالمية الأخرى لقرون عدة، كما ينبع هذا الطابع الاستثنائي للولايات المتحدة من إتباعها سياسة خارجية تقوم على الانغلاق والعزلة الدولية لفترة طويلة ومهمة من التاريخ السياسي العالمي، رغم امتلاكها الإمكانيات التي تؤهلها للعب دور سياسي عالمي منذ وقت مبكر، وهذه العزلة الاختيارية ظلت حاضرة في السياسة الخارجية الأمريكية لما يقرب من قرن بعد مبدأ مونرو الشهير الصادر عام (1823).

إن التاريخ السياسي الأمريكي مليء بالتناقضات والتعقيدات السياسية حتى عهد قريب، بعكس القوى الدولية الأخرى التي استقرت تقاليدها السياسية والاجتماعية منذ عهد طويل، وأشهر تلك التناقضات في التاريخ الأمريكي، هو الخلاف حول العبودية الذي تفجر في حرب أهلية بين الأعوام (1861-1865)، هذه الحرب التي اندلعت بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية انتهت بانتصار الشمال وإلغاء العبودية في كافة الولايات الأمريكية، ولكن رغم ذلك بقي التمييز العنصري ضد السود حتى نهاية الستينات من القرن العشرين. أما على المستوى المجتمعي، فما زال بعض الأمريكيين البيض يحملون الحقد والكراهية لما سواهم من الأمريكيين، خاصة ضد السود والمسلمين.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت الولايات المتحدة بالتدخل في الشئون الدولية، وكانت مبادئ الرئيس ولسون وإنشاء عصبة الأمم من أهم الدلائل على اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية نحو الانغماس في الشئون السياسية الدولية، ورغم ذلك فقد كانت

الغالبية العظمى من الأمريكيين على المستويين النخبوي والشعبي تعارض هذا الاتجاه، وتفضل الابتعاد بالولايات المتحدة عن مشاكل العالم القديم وصراعاته وحروبه. وفي عام (1941) قامت اليابان بقصف القوات الأمريكية في ميناء بيرل هاربور في المحيط الهادئ، ليعلن الرئيس روزفلت الحرب بشكل رسمي على اليابان وحلفائها من دول المحور، وبانتهاء الحرب تأكدت مكانة الولايات المتحدة كقطب دولي يتزعم العالم الغربي الرأسمالي، بينما تزعم الاتحاد السوفييتي الكتلة الشرقية الاشتراكية، وبهذا يكون مبدأ مونرو قد نسي للأبد من السياسة الخارجية الأمريكية.(الديك:2006،ص223)

خلال الحرب الباردة، أكدت السياسة الخارجية الأمريكية على التزامها بحماية حلفائها حول العالم، وأرسلت جيوشها للعديد من الجبهات لإيقاف الزحف الشيوعي، وتحولت بحار العالم ومحيطاته إلى مسرح دائم لاستعراضات القوة الأمريكية وتأكيد تفوقها وقدرتها على حماية حلفائها، وحماية المصالح الأمريكية في الأساس، وفي بداية الثمانينات تولى الجمهوري المحافظ رونالد ريغان منصب الرئاسة الأمريكية، ليعلن مشروعه الاستراتيجي المعروف بـ"حرب النجوم"، وبدا بأن الاقتصاد السوفييتي غير قادر على مجاراة سباق التسلح الأمريكي باهظ التكلفة، مما حدا بالرئيس ريغان إلى وصف الاتحاد السوفييتي بـ"إمبراطورية الشر"، في تماد واضح على علاقة توازن القوى التي رسمت العلاقة بين الدولتين طوال فترة الحرب الباردة.

في نهاية الثمانينات، تولى الرئيس جورج بوش الأب منصب الرئاسة الأمريكية، وواجه في بداية عهده تغيرات دراماتيكية خطيرة على المسرح الدولي، حيث انهار جدار برلين وتحولت دول أوروبا الشرقية نحو التعددية الحزبية، وبدا بأن الاتحاد السوفييتي غير قادر على التعامل مع الأزمات الخطيرة التي تحدث في منطقة نفوذه، أو إنه تخلى عنها لسبب ما، وفي منتصف العام (1990)، قام العراق بغزو الكويت ليشكل هذا الحدث اختبارا لقدرة الولايات المتحدة على تأكيد نفوذها الدولي بعد وضوح العجز السوفييتي واتجاه الدولة السوفييتية نفسها للتفكك والانهيار، ونجحت السياسة الخارجية الأمريكية في حشد تحالف دولي كبير لاستعمال القوة العسكرية وتحرير الكويت، وفور انتهاء حرب تحرير الكويت، أعلن الرئيس بوش بأن الحرب الباردة قد انتهت، وإن نظاما دوليا جديدا قد ولد، وان الولايات المتحدة وحدها ستقود هذا النظام".

في عهد الرئيس بل كلينتون، وفي ظل تيقن الولايات المتحدة من انفرادها الأحادي بقيادة العالم، اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالهدوء والفتور، والارتكاز على الجانب الاقتصادي المفعم بالقيم الليبرالية والاستهلاكية الأمريكية، حيث بشر كلينتون دول العالم بحرية السوق والعولمة كحل لمشاكله السياسية والاقتصادية، واتجهت السياسة الخارجية الأمريكية نحو تأكيد التفوق الاقتصادي الأمريكي من خلال منظمة التجارة العالمية ومؤسسات التمويل الدولية، ورغم هذا، إلا إن الخيار العسكري ظل مطروحا، حيث قامت القوات الأمريكية بعمليات عسكرية محدودة في كل من العراق ويوغسلافيا في العامين (1998) و(1999) على التوالي.

أدى ارتكاز كلينتون على الأدوات الاقتصادية في سياسته الخارجية دون استعمال قوي للأدوات العسكرية، إلى بزوغ نخبة من المنظرين وعلماء السياسة الأمريكيين الذين انتقدوا نهج كلينتون المتبع في قيادة العالم، متهمين إدارته بإضاعة الفرص الذهبية التي سنحت للولايات المتحدة في ظل الغياب الكامل لأي قوة دولية منافسة، وظهرت في تلك الفترة أشهر الكتابات السياسية الأمريكية التي تحاول تنظير الدور الأمريكي في ظل الانفراد بقيادة العالم، وأشهر هذه الكتابات: كتاب نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، وكتاب صدام الحضارات لصموئيل هنتجتون.(الديك:2006،ص314)

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول مفصلا حادا في تاريخ الأمة الأمريكية، فلم يسبق أن تعرضت الولايات المتحدة لهجوم بهذا الحجم منذ هجوم بيرل هاربور الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، فاستغل فريق المحافظين الجدد وعلى رأسهم الرئيس جورج بوش الابن هذا الحدث لتنفيذ الرؤى والطروحات السياسية التي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في فترة كلينتون ولم تنفذها إدارته، وأرسلت الولايات المتحدة جيوشها لتحتل أفغانستان والعراق بحجة محاربة الإرهاب وحماية المواطن الأمريكي، واتجهت السياسة الخارجية الأمريكية نحو الانفرادية واستعمال منطق القوة لفرض الرؤيا الأمريكية على العالم، ومع استعمال إدارة بوش الابن للخطاب الديني والإيديولوجي في سياستها الخارجية، تأكد للعالم أجمع بان الولايات المتحدة ماضية في عزمها على الانفراد بقيادة العالم دون أي اعتبار لمواقف دول العالم الأخرى أو لمواقف المنظمات

الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمي، وهذا النهج أدى لتوتر العلاقات الأمريكية مع العديد من بعض القوى الدولية التي أخذت تتوجس من النهج الأمريكي في قيادة النظام الدولي.

في العام الأخير من رئاسة بوش الثانية، ضربت الاقتصاد الأمريكية أزمة مالية خانقة أثرت بشكل كبير على الواقع المعيشي اليومي للغالبية العظمى من الشعب الأمريكي، وقد عزا الناخب الأمريكي السبب في هذه الأزمة إلى حروب بوش ومغامراته العسكرية في أفغانستان والعراق، والتي اتضح بأنها حروب خاسرة شنت على مبررات واهية وأكاذيب باطلة. وبعد منافسة شديدة داخل الحزب الديمقراطي مع السناتور هيلاري كلينتون، فاز أوباما بترشيح حزبه للانتخابات الرئاسية الأمريكية، بينما رشح الحزب الجمهوري السناتور جون ماكين، ويوم (4) تشرين الثاني (2008) أجريت الانتخابات، ليفوز بها باراك أوباما، الذي أصبح الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، وأول رئيس أسود في البيت الأبيض.

بعد هذا العرض الموجز لأبرز المحطات الفاصلة في تاريخ السياسة الأمريكية، سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما وتحليلها، وذلك من خلال دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، ومحاولة الوصول محددات حاكمة لدور الرئيس الأمريكي في تغيير السياسة الخارجية لبلاده، وحدود هذا الدور في ظل عوامل البيئتين الداخلية والخارجية المؤثرة، إضافة للعوامل السيكولوجية النابعة من شخصية الرئيس أوباما نفسه.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في فهم الديناميات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديدا تلك العوامل المستجدة في فترة الدراسة، تمهيدا لمحاولة التنبؤ في المسارات المستقبلة للسياسة الخارجية الأمريكية، كما تكمن المشكلة في محاولة فهم المدى الذي يمكن للرئيس أوباما– أو أي رئيس أمريكي آخر– في الوصول إليه في محاولة تحديد توجهات السياسة الخارجية لبلاده أو تغييرها.

وبناءاً عليه فإن الدراسة تتمحور حول محاولة الإجابة عن السؤالين الرئيسيين:

1. ما هو دور العوامل الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما؟ وما هو حجم تأثير هذه العوامل؟ وما مدى الترابط بين العوامل الداخلية والخارجية في هذا المجال؟.
2. ما هي أهم محددات دور الرئيس أوباما أو غيره من الرؤساء الأمريكيين في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية؟ وما هي أهم الفرص والقيود الداخلية والخارجية التي تحدد حجم هذا الدور؟.

3.1 أهمية الدراسة

تحظى دراسات السياسة الخارجية بأهمية خاصة في علم العلاقات الدولية، وتتبع هذه الأهمية من كون السياسة الخارجية تقدم تفسيراً علمياً بطبيعة التفاعلات الدولية المختلفة من جوانب متعددة، وكلما ازدادت المكانة الدولية للدولة، كلما حظيت سياستها الخارجية بالاهتمام من قبل الدارسين والباحثين، فالدولة ذات التأثير القوي على الفاعلين الدوليين الآخرين تكون ذات علاقات تفاعلية كبيرة معهم، مما يجعل تفسير سياستها الخارجية وفهم ديناميكاتها المدخل الأنسب لدراسة العلاقات الدولية لها.

وتتبع الأهمية العلمية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما من عدة اعتبارات أهمها: إن الولايات المتحدة كقطب دولي وحيد منذ بداية تسعينات القرن العشرين، قد بلغت مستوى من القوة مكنها من التأثير في مجمل السياسة الدولية، وهذه القوة والتأثير لم تبلغهما قوة قط في التاريخ، وتتبع أهمية اختيارنا لعهد الرئيس أوباما من اعتبارات شخصية تتعلق بالرئيس أوباما نفسه، فهو أول رئيس أمريكي أسود، بل أول أمريكي أسود يترشح للانتخابات الرئاسية الأمريكية، كما أنه جذوره العائلية على صلة بالديانة الإسلامية، إضافة لطبيعة المرحلة التي تسلم فيها الرئاسة، حيث تشهد الولايات المتحدة أزمة اقتصادية خانقة، وظهور العديد من التحليلات التي تصف القوة الأمريكية بالضعف والتراجع على المستوى الدولي، فالسؤال حول المكانة الدولية

للولايات المتحدة وطبيعة النظام الدولي نفسه، من الأسئلة الملحة والجديدة التي تكررت بعد الأزمة المالية، مما يجعل موضوع الدراسة يتسم بالحداثة والجدية.

تتركز الأهمية العلمية للدراسة حول محاولة التوصل لتفسير عميق للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال الربط بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وكيفية الفاعل بينهما لتحديد التوجهات الحاكمة لها، كما تتبع الأهمية العلمية من محاولة الربط بين المتغيرات السيكولوجية الخاصة بالرئيس الأمريكي وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية لتحديد ملامح السياسة الخارجية لبلاده، فالعوامل النابعة من البيئتين قد تساعد أو تحد من دور الرئيس في تنفيذ رؤاه وتصرفاته لطبيعة السياسة الخارجية التي يرغب بتنفيذها.

أما الأهمية العلمية، فتتبع من الدور الأمريكي الذي يتسم بالحضور والتأثير في غالبية القضايا الدولية، لذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية تحظى باهتمام الدارسين والباحثين وصناع القرار من كافة دول العالم، وهذه الدراسة تحاول تقديم طرح معاصر لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية، يفيد الباحثين وصناع القرار ومنفذيه على حد سواء.

4.1 أهداف الدراسة

ترمي الدراسة لتحقيق عدة أهداف، أهمها:

1. تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية.
2. تحديد دور الرئيس باراك أوباما في تغيرات وتحولات السياسة الخارجية الأمريكية حول بعض القضايا السياسية الدولية.
3. التعرف على المدى الذي يمكن للرئيس الأمريكي بلوغه في تحولات وتغييرات السياسة الخارجية الأمريكية لبلاده، وتحديد العوامل المؤثرة في ذلك.

5.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة، أهمها:

1. ما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية؟ وكيف تتفاعل هذه المحددات مع بعضها البعض؟ وما هي محددات هذا التفاعل؟.
2. ما هو حجم التأثير الذي يمكن للرئيس الأمريكي ممارسته للتأثير على توجهات السياسة الخارجية لبلاده؟ وما هي المحفزات التي تساعده في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية؟ وما هي المعيقات التي تحد من قدرته في ذلك؟

6.1 حدود الدراسة

1. المحدد المكاني: الولايات المتحدة الأمريكية.
2. المحدد الزماني: تبدأ الدراسة من تولي الرئيس باراك أوباما الرئاسة الأمريكية بتاريخ (20) كانون الثاني (2009)، وحتى نهاية فترة رئاسته الأولى بتاريخ (20) كانون الثاني (2013).

7.1 فرضيات الدراسة

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. إن التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية تساهم بشكل كبير في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.
2. ساهم الرئيس أوباما في تغيير التوجهات السياسية الخارجية لبلاده نحو الكثير من القضايا الدولية.

3. إن للرئيس الأمريكي حدوداً لا يمكنه تجاوزها في تحديد توجهات السياسة الخارجية لبلاده، وهذه الحدود نابعة من البيئتين الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني

الإطار النظري العام والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري العام

أ.النظرية

بذل علماء السياسة جهوداً مضنية للوصول بحقل العلوم السياسية إلى مرتبة العلوم الاجتماعية الأخرى، التي تقدمت عليها في مجال وضع أطر نظرية ومنهجية واضحة يتم على أساسها دراسة وتحليل مختلف الظواهر الاجتماعية، ورغم البداية المتأخرة نسبياً لعلماء السياسة في هذا المجال، إلا أنهم استطاعوا في فترة زمنية وجيزة اللحاق بركب العلوم الاجتماعية الأخرى، وظهرت عدة أطر نظرية وفكرية واضحة منذ بداية القرن العشرين لتفسر السياسة الدولية من وجهة نظر محايدة ومستقلة عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

استحوذ علم العلاقات الدولية على نصيب وافر من الأدبيات السياسية التي حاولت الوصول إلى تفسيرات تفسيرات واضحة ودقيقة لمختلف الظواهر السياسية، ومرد هذا الاهتمام بعلم العلاقات الدولية من بين الفروع الأخرى للعلوم السياسية، يعود بالأساس إلى التطورات السياسية التي أفرزها التطور الصناعي والتكنولوجي الذي أخذ منحاه في أوروبا منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، فكان من نتائجه ازدياد التبادلات التجارية والاقتصادية والسياسية بين القوى الأوروبية، وكان هذا التشابك مصحوباً بتنافس حاد على المصالح الاقتصادية حول العالم، مما أدى لاندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت مدمرة استعملت فيها أسلحة جديدة ذات قدرة تدميرية هائلة، وكانت أسباب الحرب ونتائجها من العوامل التي دفعت علماء العلاقات الدولية إلى بذل المزيد من الجهود في محاولة الوصول لتفسيرات علمية محايدة من شأنها وضع ترتيبات سياسية تحفظ السلم العالمي وتمنع نشوب المزيد من الحروب المدمرة في المستقبل (كولار، 1985: ص 24).

أدت الجهود الفكرية التي بذلها علماء العلاقات الدولية خلال القرن العشرين الى بروز ثلاث مدارس فكرية كبرى، وكل مدرسة من هذه المدارس تحوي بداخلها العديد من النظريات التي تحاول إن تقدم لنا تفسيراً معيناً للعلاقات الدولية، وهذه المدارس هي:

أ. مدرسة الفوضى الدولية: وهي أقدم مدارس العلاقات الدولية وأكثرها إنتاجا، وأهم مقولاتها باختصار:

1. الدولة هي الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية، ولا توجد في النظام الدولي سلطة أعلى من سلطة الدولة.
2. تختلف العلاقات السياسية بين الدول عن العلاقات السياسية بين مكونات الدولة الواحدة.
3. الصراع والتنافس هو السمة الرئيسة للعلاقات الدولية.

ظهر تحت ظل مدرسة الفوضى الدولية اتجاهان فكريان رئيسان هما: الاتجاه الواقعي والاتجاه المثالي، وظهرت العديد من النظريات داخل الاتجاهين، من أهمها: نظريات الجيوبولوتيك وأهم روادها ماكندر(Mackinder) وماهان (Mahan)، ونظريات القوة وأهم روادها هانس مورجنثاو (Hans Morgenthau)، ونظريات التوازن الدولي ونظريات الردع ونظرية الحكومة العالمية، وغيرها من النظريات الفرعية الأخرى(سليم:2005 ، ص46-51)

ب. مدرسة المجتمع العالمي:

ظهرت هذه المدرسة منذ ستينات القرن العشرين كرد فعل على مقولات مدرسة الفوضى الدولية، وما زالت تهيمن على دراسة العلاقات الدولية حتى الوقت الحالي، واهم مقولاتها:

1. الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل هناك فاعلون دوليون لا يقلون أهمية عنها مثل المنظمات الإقليمية والدولية والشركات متعددة الجنسيات.
2. تتميز العلاقات الدولية والداخلية بالتشابه والترابط إلى حد كبير.
3. التعاون والاعتماد المتبادل هما السمة الرئيسة للعلاقات الدولية، وليس التنافس والصراع.
4. تلعب العوامل النفسية لصناع القرار دوراً كبيراً في العلاقات الدولية.

تعد مجموعة النظريات السيكولوجية من أهم نتاجات مدرسة المجتمع العالمي، وظهرت تحت كتف هذه المدرسة نظريات النظم وصنع القرار والتكامل الدولي، أما أهم رواد هذه المدرسة، فهم : جيمس روزناو (James N. Rosenau)، أول هولستي(Ole Holsti) جوزيف ناي(Joseph Nye) وديفيد سنجر (David Singer) وغيرهم.

جـ. مدرسة ما بعد الحداثة(ما بعد العلاقات الدولية)

برزت هذه المدرسة بقوة فور انتهاء الحرب الباردة، وتقوم في تحليلها للعلاقات الدولية على المفاهيم الحضارية والثقافية والاجتماعية والتنموية، مثل قضايا البيئة وحقوق الإنسان وصراع الحضارات وحقوق المرأة، وأهم مقولاتها:

1. إن الواقع الاجتماعي يتسم بقدر كبير من الغموض، بل إن جوانب الغموض فيه تفوق جوانب الوضوح.
2. إن القاعدة الرئيسة في الحياة الاجتماعية هي العشوائية والعفوية والنسبية.
3. إن المنهج العلمي الذي يقوم على العقلانية والواقعية يؤدي إلى نتائج كارثية على الكون والحياة، مثل الإخلال بالتوازن البيئي وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

أما النظريات التي انبثقت من هذه المدرسة، فكانت تبحث في أثر بعض المفاهيم مثل الثقافة والهوية وصدام الحضارات على العلاقات الدولية.

وبما إننا ندرس السياسة الخارجية لدولة قطب في النظام الدولي، تتفاعل مع جميع الفاعلين الآخرين تقريبا، فإن نظرية التحليل النظمي تعتبر المدخل الأنسب لتحليل السياسية الخارجية الأمريكية. فنظرية النظم تتخذ من النظام ومؤثراته وتفاعلاته الداخلية والخارجية مستويات متعددة للتحليل، لكنها مترابطة ومتداخلة إلى حد كبير.

ويقول ديفيد ايستون(David Easton) الذي يعد من أبرز رواد نظرية النظم: " إن مقدرة النظم السياسة على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها تعتمد على مبدأ الحاجات والمطالب، التي تنبع من خارج النظام كما تنبع من داخله، وتتوقف مقدرة استجابة

النظام لتلك المطالب والحاجات على موارده وإمكاناته الذاتية". (مقلد:1985، ص105)

كما يمكن الاستفادة من نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في الدراسة، وذلك من ناحية الارتباط بين صنع القرار والسياسة الخارجية، فنظرية اتخاذ القرار تبحث في الكيفية التي تتعامل بها النظم القومية مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول مواقفها لتدافع عن مصالحها المختلفة.

تكمن الأهمية الخاصة في نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بالنسبة لموضوع الدراسة، من كونها تفسر العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع السياسة الحارجية،التي هي في النهاية عملية صنع قرار تتم وفقاً لمعطيات متعددة قد تختلف من نظام سياسي إلى آخر، كما إن العوامل التي تحكم صانع القرار في صياغة السياسة الخارجية تتوزع على ثلاث مستويات: هي الفرد صانع القرار ورؤيته الذهنية وتصوراته حول السياسة الخارجية لبلاده، والعوامل الداخلية التي قد تساعد أو تحد من قدرته على تنفيذ تلك التصورات، والعوامل الخارجية التي تتمثل في مواقف الفاعلين الآخرين التي قد تقف حائلاً دون تمكن صانع القرار من تفيذ رؤاه السياسية الخارجية لبلاده. (Viotti & others:1990, p198)

ريتشارد سنايدر Richard Snyder الذي يعد من المنظرين البارزين الذين أفاضوا في تحليلاتهم لنظرية اتخاذ القرارات الخارجية، يتحدث عن مفهوم الفرضيات والمعيقات في صناعة القرار، فهو يرى بأن عملية اتخاذ القرارات الخارجية تتم وفق الترتيب الآتي:

1. الأهداف والأهداف البديلة.
2. الأدوات والأدوات البديلة.
3. مجموعة الأهداف والأدوات وصياغتها في استراتيجيات متوافقة.
4. موارد وإمكانيات صانع القرار مثل: الوقت والقدرات والمهارات.
5. مواقف القوى الخارجية المؤثرة.(Snyder & others:2002 ,p89)

أما عن الجدل الذي يدور حول دور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فيقول ريتشارد نيوستاد(Richard Neustad) في كتابه: (Presidential power) بأن الرئيس الأمريكي أياً كان لا يمكنه إتباع سياسة خارجية مستقلة وفق هواه ورغباته، بل هناك العديد من المتغيرات والعوامل المؤثرة، تأتي في مقدمتها مجموعات الضغط والمصالح التي تتبادل مع الرئيس مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والإعلامية التي لا يمكن لأي منهما الاستغناء عن الآخر في سبيل تحقيقها، كما يتحدث نيوستاد عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي التي تمنح الرئيس الأمريكي صلاحيات سياسية واسعة، ولكنها في نفس الوقت تضع عليه قيوداً تمنعه من التعسف أو التوسع في استعمال صلاحياته، لأن ذلك لا يصب في صالحه من ناحية وجود مراكز قوى مؤثرة لا يمكنه تجاهلها، مثل: المؤسسات الإعلامية واللوبيات والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من مراكز القوى التي تعمل جميعا على الوقوف ضد برنامج السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي، في حال تعرض مصالحها الاقتصادية للخطر في مختلف دول العالم.

والقوة التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي في سياسته الخارجية، تنبع– في نظر نيوستاد– من قدراته الكاريزمية على إقناع الرأي العام الأمريكي برؤاه وتوجهاته وبرنامجه السياسي على المستوى الداخلي في الأساس، كما تنبع من قدرته على إقناع أعضاء إدارته ومستشاريه المقربين ببرنامجه للسياسة الخارجية، ومدى توافقهم معه وقناعتهم برأيه. أما عن جماعات الضغط والمصالح فيمكن للرئيس إقناعها ببرنامجه للسياسة الخارجية عبر منحها المزيد من المكاسب وتوزيعها من خلال شبكة من المصالح المتبادلة التي تستمر في الغالب حتى بعد انقضاء ولاية الرئيس. (Neustsd: 1980,p23)

يمكن الاستفادة من مقولات مدرسة ما بعد الحداثة في تحليل دور العوامل الحضارية والثقافية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، حيث تلعب العوامل الثقافية والتنموية والرأي العام دوراُ كبيراً في تحديد تلك العلاقة.

ب-منهج الدراسة

تتعدد المناهج المستخدمة في العلوم السياسية بحسب الظواهر السياسية المراد دراستها، وقد تم اختيار المنهج التحليلي القائم على دراسة الظاهرة من خلال تفكيك الكل إلى أجزاء، ومن ثم تقييم الأجزاء التي يتكون منها الكل لاختبار فرضيات الدراسة، وصولاُ إلى نتائج جديدة. كما يمكن الاعتماد على المنهج الكمي في تحليل البيانات التي سيتم عرضها في موضوع الدراسة من خلال تفريغها تمهيداً للوصول إلى نتائج قياسية تمكننا من المقارنة بين الأجزاء المراد تفكيكها من الموضوع الكلي للدراسة.(خشيم: 2002،ص184)

وبناءً عيه فقد تم اختيار هذه المنهج بمستوياته التحليلية الثلاث: الفرد (الرئيس أوباما)، الدولة (الولايات المتحدة الأمريكية)، النظام الدولي بدوله المختلفة.

2.2 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السياسة الخارجية الأمريكية بالبحث والتحليل، ومن أهم هذه الدراسات:

(H & S.M, 2009) تعد هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية بشكل واف، حيث تطرقت لديناميات السياسة الخارجية الأمريكية ودورها في عملية صنعها، كما تحدثت عن القوى ومراكز صنع القرار ومؤسساته في النظام السياسي الأمريكي، كما تناولت علاقة الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي بالبحث والتحليل، مركزةً على قضايا رئيسة أهمها ملف الصراع العربي- الإسرائيلي وملف إيران النووي والغزو الأمريكي لأفغانستان.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة بشكل كبير، كونها تتسم بالشمول، كما أنها تغطي الأشهر الأولى من رئاسة الرئيس أوباما، أما جوانب قصورها فتتمثل في تركيزها على العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي وتتجاهل الجوانب الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية.

لوفابفر(2006م) تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية بالبحث والتحليل من منظور القوة ودورها في فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وقد ركز الباحث على القوتين العسكرية والاقتصادية دون إغفال القوة السياسية، كما تناولت الدراسة العوامل القيمية والإيديولوجية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، كما تحدثت عن أهداف ووسائل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وعن أشكال التفوق والضعف في القوة الأمريكية، وبحثت في مصالح وأهداف القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي ختام الدراسة تناول الباحث موضوع الثبات والتغير في نهج السياسة الخارجية الأمريكية.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة كونها تقدم تحليلاً شاملاً للاتجاهات النظرية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، كما إنها تقدم تحليلا للعوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي، ويمكن الاعتماد على هذه الدراسة من خلال تقديمها وصفا شاملا للبنية الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما جوانب النقص في هذه الدراسة، فهي إنها تقدم تحليلاً للسياسة الخارجية الأمريكية حتى عام(2005م)، وبالتالي فإنها لا تدرس السياسة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما ولا السنوات الأخيرة من ولاية الرئيس بوش الابن.

(الشوربجي 2009م) تتناول هذه الدراسة بالبحث و التحليل المعمق خطاب الرئيس أوباما الذي ألقاه يوم(4) حزيران (2009) في القاهرة، والذي كان موجها للعالم الإسلامي، حيث ترى الكاتبة أن للخطاب دلالات كبرى على تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، وترى بأن اللغة التي استخدمها الرئيس أوباما لم يستخدمها أي رئيس أمريكي سابق، وذلك من ناحية اعتبار الدين الإسلامي والمسلمين جزءا من الحضارات الأمريكية، وان المسلمين ذوو إسهامات واضحة في المجتمع الأمريكي، كما قال أوباما بأنه لا مشكلة تربط بلاده بالمسلمين، وإن فئة قليلة فقط من المسلمين هم الذين يعادون السياسة الخارجية لبلاده.

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها، خاصةً في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي، أما جوانب النقص

فيها فتتمثل في تركيزها على الخطاب السياسي دون دراسة معمقة للممارسات الفعلية للإدارة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي على ارض الواقع.

الفصل الثالث

الإطار المفاهيمي العام للسياسة الخارجية

1.3 مفهوم السياسة الخارجية

تتصف العلوم الاجتماعية بشكل عام بعدم الدقة في تحديد المفاهيم والتعريفات، وتختص العلوم السياسية بجانب كبير من الاختلاف بين المفكرين حول تعريف العديد من القضايا والظواهر السياسية المراد دراستها، وتعد السياسة الخارجية من– الناحية النظرية على الأقل – من المفاهيم التي ما زال الاتفاق حولها بعيداً بين علماء العلاقات الدولية.

يعرف بعض الباحثين السياسة الخارجية بأنها : " منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل " (الرفوع وفهمي:2009، ص19)

بينما يعرفها آخرون بأنها :" مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك , أو إنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو القرارات أو الغايات التي ترنو الدولة إلى إنجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي لتغيير البيئة الخارجية لدولته، أو الأحداث السياسية الخارجية . أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئية، أو السياسية التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها." (الرمضاني:1991، ص25)

يمكن تعريف السياسة الخارجية باختصار بأنها التصرف أو السلوك الخارجي للدول، ويصفها هارتمان Hartman بأنها : " تصريح أو بيان منظم ومتعمد يعبر عن المصالح القومية للدولة "، ويعرفها نورمال هل (Normal Hill) بأنها محتوى او جوهر جهود الدولة التي تبذلها لتعزيز مصالحها القومية تجاه الدول الأخرى " . بينما يؤكد جورج مودلسكي (George Modelski) بأن " السياسة الخارجية هي الأنشطة المنظمة والمبتكرة من قبل الدول لتغيير سلوك الدول الأخرى بشكل يضبط تصرفاتها الخاصة بها تجاه البيئة الخارجية".(Chandra:1995,p13)

أما البريطاني روي إي جونس(Roy E.Jones) فيرى بأن السياسة الخارجية "هي عملية التعامل مع المشاكل النابعة من علاقات الدولة مع الدول الأخرى، وهذا التعامل محكوم بإحساس صانع القرار بالمسؤولية الداخلية المجردة من أية اعتبارات أخلاقية". (Jones,1979:83)

كما هو الحال في انقسام علماء السياسة في الغرب حول تعريف السياسة الخارجية، فإن الباحثين العرب ينقسمون بين اتجاهين رئيسين في فهمها، الأول يدركها إما بدلالة الخطة أو بمفهوم قريب منها، ومن هؤلاء الباحثين الدكتور فاضل زكي محمد الذي يعرفها بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" وكذلك الدكتور محمد طه بدوي الذي يعرفها "ببرنامج عمل الدولة في المجال الخارجي". أما الاتجاه الثاني فيفسر السياسة الخارجية من المنظور السلوكي، ومن هؤلاء الدكتور علي الدين هلال الذي يعرفها "بمجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة"، ويعرفها الدكتور محمد السيد سليم "ببرنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين البدائل البرامجية المتاحة". (الرمضاني:1991، ص27)

أما الباحث فيرى بان السياسة الخارجية هي النهج أو الأسلوب الذي تدير به دولة ما علاقاتها الدولية تجاه الفاعلين الدوليين الآخرين، وفق أربعة محددات رئيسية هي:

1. المصلحة الوطنية : وهي الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه.
2. القوة بمفهومها الشامل : وتعتبر هدفا في حد ذاته،وفي حال بلوغ الدولة لفائض في قوتها القومية فإنها تسعى لتحقيق المزيد من المكاسب .
3. النظام الإقليمي والدولي السائد: فقد يساعدها في مرحلة معينة على تحقيق أهدافها، بينما يمكن أن يضع قيودا عليها في مراحل أخرى .
4. الجانب القيمي : ويظهر هذا الجانب بوضوح في السياسات الخارجية للدول الكبرى، حيث تغلف الدول عادة سياساتها الخارجية بمبادئ وقيم

معينة تحكم تصرفاتها الدولية تجاه الفاعلين الآخرين في مرحلة تاريخية معينة.

إن الاختلاف بين العلماء والباحثين حول مفهوم واضح ومحدد للسياسة الخارجية، يعود لظاهرة السياسية الخارجية نفسها . فهي ظاهرة بالغة التعقيد وتتأثر بعوامل متعددة ثابتة وأخرى متغيرة تنبع من البيئتين الداخلية والخارجية للدولة، كما إن طبيعة النظام السياسي للدولة والعوامل السيكولوجية المؤثرة في صانع القرار تلعب دورا هاما في تحديد توجهاتها للسياسية الخارجية . ورغم هذا الاختلاف بين الباحثين،إلا إنهم يتفقون في تعريفاتهم للسياسة الخارجية حول مفاهيم محددة وواضحة تضبط حدود وديناميات الظاهرة، وأهم هذه المفاهيم إن الدولة هي اللاعب الدولي الرئيسي – إن لم يكن الوحيد – للسياسة الخارجية، وإن السياسة الخارجية هي نمط من السلوك أو الفعل ورد الفعل، وإن للدولة مصالح وأهداف تسعى لتحقيقها عبر سياستها الخارجية بأدوات ووسائل متنوعة تخضع لاعتبارات داخلية وأخرى خارجية .

أما عن الوحدة الدولية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية، فيحصرها البعض في الدولة، بينما يرى آخرون بان هناك فاعلين دوليين آخرين لديهم سياسات خارجية مستقلة، مثل :المنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف العسكرية والشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطني والحركات الانفصالية ومنظمات المجتمع المدني العالمي (NGOs)، والحقيقة إن الدولة تبقى الفاعل الدولي الرئيسي الذي يتبع سياسة خارجية واضحة ومستقلة، أما بقية الفاعلين الدوليين الآخرين فلا ترى الدراسة إنها تتمتع بسياسة خارجية مستقلة لعدة اعتبارات،أهمها:

1. إنها لا تتمتع بالسيادة اللازمة لاتخاذ مواقف دولية خاصة بها إلا في مجالات ضيقة ومحدودة.
2. تفتقر للقوة بمفهومها المادي الصلب التي لا بد من توافرها لأي وحدة دولية فاعلة في مجال السياسة الخارجية، فحتى حركات المقاومة المسلحة والحركات الانفصالية لا يمكن قياس ما تتمتع به من قوة صلبة

بقوة الدولة، أما الأحلاف العسكرية فإن قوتها العسكرية رهناً في يد الأعضاء المكونين لها ولا تملك القرار المستقل لاستعمالها.

3. إن هؤلاء الفاعلين الدوليين كيانات مستحدثة من قبل الدول نفسها أو تابعة لها، ودورها الخارجي في العلاقات الدولية ينبع من الصلاحيات التي تمنحها لها الدول المشاركة في استحداثها أو التابعة لها، بعكس الدول التي لا تقر بسيادة أي كيان فوق سيادتها. ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي الذي يمتلك في هيكله التنظيمي مفوضية عليا للشؤون الخارجية إلا إنه لا يستطيع اتخاذ أي قرار سياسي خارجي دون توافق أعضائه.

ورغم هذا الرأي، إلا أنه لا يمكننا إغفال دور الفاعلين الدوليين من غير الدول في السياسة الخارجية للعديد من دول العالم، وتمارس الوحدات الدولية من غير الدول دورها في السياسات الخارجية من خلال تأثيرها في صنع القرار الداخلي للدولة أو للدول التي تتبع لها، أو عبر التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى تحقيقاً لمصالحها أو تعبيراً عن مبادئها وتصوراتها، ولكن في النهاية يبقى تأثير هؤلاء الفاعلين منسجماً ومتوافقاً مع السياسات الخارجية للدول التي تتبع لها .

نلاحظ في بحثنا في تحديد مفهوم السياسة الخارجية إنها تتداخل وتتشابه مع مفاهيم سياسية أخرى، ومن أهم المفاهيم التي تتداخل معها السياسة الخارجية من حيث التعريف مفاهيم : السياسة الدولية والإستراتيجية والدبلوماسية :

1. السياسة الخارجية والسياسة الدولية : والفارق بينهما هو أن السياسة الدولية هي الوصف الشمولي العام الذي يميز طبيعة التفاعلات السياسية الدولية بين دول العالم المختلفة في مرحلة تاريخية ما، وهذه التفاعلات هي انعكاسات ونتائج لمجمل السياسات الخارجية لدول العالم المختلفة في تلك الفترة، ومثال ذلك وصفنا للسياسة الدولية في حقبة الحرب الباردة بالاستقطاب والصراع بين كتلتين كبيرتين : شرقية وغربية، حيث كانت معظم دول العالم

تتبع سياسات خارجية قائمة على الانضمام لهذه الكتلة أو تلك، أما السياسة الخارجية فهي الوصف العام لنهج الوحدة الدولية الفاعلة تجاه الوحدات الدولية الأخرى، لذلك نلاحظ بأن مجال دراسة السياسة الدولية هو النظام الدولي ككل بينما يقتصر مجال دراسة السياسة الخارجية على الوحدة الدولية الفاعلة فقط. (الرمضاني:1991، ص 53) .

1 . السياسة الخارجية والإستراتيجية : يرتبط مفهوم الإستراتيجية تقليدياً بالجانب العسكري إلى حد كبير، ولكنه أضحى مفهوماً متكاملاً من جميع الجوانب التي تصب في خدمة الدولة وزيادة قوتها على المدى المتوسط والبعيد، والفرق بينه وبين السياسة الخارجية هو إنه مفهوم شامل يرتبط بأهداف محددة وواضحة تسعى الدولة للوصول لها على المستويين الداخلي والخارجي وفق خطط محددة وواضحة، أما السياسة الخارجية فهي فن تحقيق أهداف الدولة في المجال الخارجي مع الارتباط بالمجال الداخلي، لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي وسيلة الدولة لخدمة الإستراتيجية القومية في المجال الخارجي (الرمضاني:1991 ،ص 59) .

2 . السياسة الخارجية والدبلوماسية : والفارق بينهما هو إن الدبلوماسية تشكل الأسلوب السياسي الذي تدير به الدولة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى خدمة لمصالحها، بينما السياسة الخارجية مفهوم شامل يتسع لكافة التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية، لذلك فإن الدبلوماسية هي أداة واحدة فقط من الأدوات المنفذة للسياسة الخارجية .

2.3 الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية.

تهدف الدول من سياستها الخارجية إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية أهمها:

1. المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها الوطني: إن أهم هدف لأي دولة مهما كانت قوية أو ضعيفة هو المحافظة على أمنها الداخلي والخارجي، وكل دولة تسعى للحفاظ على وجودها وتدعيم أمنها بكل ما تمتلك من إمكانيات وطاقات داخلية أو خارجية، وهناك عدة وسائل تتبعها الدول للمحافظة على أمنها منها :

أ) محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها خصوصاً الأقوياء.

ب) الدخول في علاقات تحالفيه مع قوى أخرى.

ج) الحصول على معونات ومساعدات عسكريه من الخارج.

د) الدخول في تكتلات عسكريه وسياسيه واقتصاديه .

2. زيادة قوة الدولة : ويرتبط هذا الهدف بالهدف السابق، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها لذلك فإن مكانة الدولة وفاعليتها في العلاقات الدولية تستند بشكل أساسي إلى مدى قوة الدولة في المجالات كافة، والفوارق القائمة في القوة بين دول العالم يجعلها تختلف عن بعضها البعض في نهج السياسة الخارجية لكل دولة، وبتعبير آخر فإن قوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية تجاه القوى الأخرى .

3. تطوير المستوى الاقتصادي للدولة : إن تحسين المستوى الاقتصادي للدولة هدف هام لكل دولة، بل إن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من مقومات الاقتصاد، فقوة الدولة الاقتصادية متغير أساسي لمدى فاعلية الدولة وتأثير سياستها الخارجية في المجتمع الدولي .

تختلف الدول حول الاتجاه الذي تتخذه في استثمار قوتها، فبعض الدول توجه تطورها الاقتصادي وثرواتها لزيادة المستوى المعيشي لسكانها والعمل على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، بينما تتجه بعض الدول لتحويل قوتها الاقتصادية لتطوير قدراتها العسكرية في المجال الخارجي، بينما توازن بعض الدول بين الاتجاهين، ولكن في

الغالب تلعب الظروف الإقليمية والداخلية دورا قويا في تحديد الوجهة التي توجه الدولة قوتها نحوها.

بالإضافة للأهداف الرئيسية التي ذكرناها، توجد أهداف أخرى تسعى الدول لتحقيقها حسب قدراتها ووجود الإرادة السياسية لديها لتحقيقها، واهم هذه الأهداف الثانوية :

1 . العمل على نشر أيدولوجية الدولة خارج حدودها .

2 . العمل على نشر الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها .

3 . العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والعالم.(شرود : 2007ص151) .

3.3 عوامل ومتغيرات السياسة الخارجية

إن عملية صنع السياسة الخارجية ليست بالعمل الهين كما يتصور البعض، كما أنها ليست عملية مزاجية تخضع للاعتبارات الشخصية لدى صانعي القرار، بل عملية معقدة تتأثر بعوامل ومتغيرات كثيرة داخلية وخارجية تحتم على صانع القرار اتخاذ قرارات معينة واستبعاد أخرى .

تقسم العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي إلى قسمين: عوامل داخلية وأخرى خارجية .

1.3.3 العوامل والمتغيرات الداخلية

1 . المتغير الاقتصادي: تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً بارزاً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وفي سلوك صانع القرار السياسي الخارجي ويتم ذلك عن طريقين:

الأول : ويرتبط بتأثير العوامل الاقتصادية في نوعية الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة، ودور استخدامها الجيد في بناء القدرات الذاتية الصلبة، إما الطريق الثاني : فيتجسد في عملية التفاعل والترابط بين المتغير الاقتصادي والمتغيرات الأخرى (الحديثي :1982، ص 16)

إن للعوامل الاقتصادية دور مهم وبالغ التأثير في تحديد السياسة الخارجية لأي فاعل دولي على مسرح السياسة الدولية، فالدول التي تتمتع بقدرات اقتصادية كافية لتلبية

احتياجاتها الضرورية، فأنها تكون بمنأى عن الضغوط والتدخلات الخارجية من قبل الفاعلين الدوليين الآخرين سواء من الدول أو من المنظمات الدولية الخارجية وغير الحكومية أو الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، أما إذا تمتعت الدولة بقدر فائض في قدراتها الاقتصادية فإنها ستكون أقدر على تنفيذ سياستها الخارجية بحرية ومرونة من خلال تأثيرها في السياسات الخارجية للفاعلين الآخرين عبر تقديم الدعم الاقتصادي المادي المباشر، أو من خلال التوسط بما تملكه من تأثير في مؤسسات التمويل الدولية لحلفائها مما يؤدي إلى ارتباطهم بأجندتها الخاصة للسياسة الخارجية . (الحديثي :1982، ص 17) .

ويرتبط المتغير الاقتصادي بهدف رئيسي من أهداف السياسة الخارجية ألا وهو المحافظة على سيادة الدولة وصيانة أمنها الداخلي والخارجي، فبدون وجود قدرات اقتصادية ذاتية متطورة لا يمكن للدولة بناء قدرات عسكرية قوية تعتمد عليها في تحقيق أهم هدف من أهداف سياستها الخارجية مما يجعلها رهناً للدول الأخرى القوية في سبيل تحقيق أمنها الداخلي والخارجي، فتضطر إلى إتباع سياسة خارجية تابعة وغير مستقلة لا تحقق لها سوى قدر ضئيل من أهدافها الرئيسية، كما يرتبط المتغير الاقتصادي بتأمين الحاجات الأساسية للسكان، فالدولة التي يتمتع سكانها بمستوى عالٍ من الرفاهية تكون أكثر حرية في اتخاذ قراراتها الخارجية من تلك التي تعتمد على الاستيراد أو على المساعدات الاقتصادية الخارجية لتلبية احتياجات سكانها الأساسية. (الرمضاني:1991، ص 166) .

2 . المتغير العسكري : يرتبط المتغير العسكري في قدرة الدولة على توظيف قدراتها العسكرية في خدمة أهداف سياستها الخارجية، سواء لأغراض الدفاع أو الهجوم أو تحقيق نوع من التوازن مع القوى الأخرى أو لتحقيق هذه الأغراض جميعها، وتعد القوة العسكرية من أبرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكافة الدول، ونوعية تأثير القدرات العسكرية تتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكرياً تضطر للتحالف مع دولة أخرى قوية لحمايتها على حساب حريتها في اتخاذ قراراتها للسياسة الخارجية، بينما تتمكن الدول القوية عسكرياً من التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها . (الرمضاني:1991، ص 188) .

ويؤثر المتغير العسكري في السياسة الخارجية من ناحيتين : الناحية الكمية والناحية النوعية، فمن الناحية الكمية كلما كان العدد البشري للقوات المسلحة للدولة كبيراً، كلما كانت أكثر قوة في مواجهة الدول الأخرى عسكرياً، وأكثر قدرة على توظيف هذا العدد لخدمة سياستها الخارجية سواء بالتهديد أو الاستخدام الفعلي، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي قلل من أهمية العدد البشري للجيوش، فإن المتغير الكمي ما زال مهماً إذ إن اغلب الدول القوية عسكرياً تحتفظ بكم هائل من الأعداد البشرية في قواتها المسلحة، ولا يقتصر المتغير الكمي على العديد البشري للقوات العسكرية بل يتعداه ليشمل كمية الأسلحة المتوفرة ومدى جهوزيتها وطريقة انتشارها في إقليم الدولة أو في أقاليم الدول الأخرى أو في بحار العالم ومحيطاته .(الحديثي: 1982، ص143)

أما من الناحية النوعية فإن للتطور التكنولوجي للأسلحة والمعدات العسكرية دور بارز في التأثير على سياستها الخارجية، فكلما ازدادت الكفاءة التكنولوجية للعتاد العسكري كلما منح ذلك أفضلية للدولة على الدول الأخرى في مجال استعمال القوة أو التهديد بها خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والمتغير النوعي يرتبط بمتغيرات فرعية كثيرة مثل الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات وحاملات الطائرات وما إلى ذلك . (الحديثي:1982 ، ص196)

إضافة للمتغيرات النوعية والكمية في المجال العسكري، يمكن إضافة متغير ثانوي آخر يرتبط بهما ارتباطاً وثيقاً وهو المتغير اللوجستي المساند للقوة العسكرية، ويرتبط هذا المتغير بمدى قدرة الدولة على بناء أجهزة استخبارات ذات كفاءة عالية لترصد لها بيانات كافية وموثقة عن الدول الأخرى مما يمنحها الأفضلية في استخدام قواتها العسكرية.

2 . المتغير الجغرافي :

أ) الموقع على الرغم من تراجع ما عرف بالدراسات الجيوبولوتكية في العلوم السياسية، إلا إن الموقع الجغرافي للدولة يبقى عاملاً مهماً في تحديد أولويات سياستها الخارجية كما إنه يلعب دوراً بارزاً في تفعيل أو تحجيم دورها في السياسة الدولية .

تنبع أهمية الموقع الجغرافي للدولة من قارات العالم وبحاره ومحيطاته وممراته المائية الرئيسية من عاملين، الأول : وهو منحها الأفضلية من النواحي الاقتصادية والعسكرية تجاه الدول الأخرى، والثاني: وهو أن يشكل موقع الدولة الاستراتيجي منها مطمعاً للدول القوية الأخرى لتأمين مصالحها حول العالم عبر احتلال هذه الدولة أو الضغط عليها لتحقيق مصالح معينة، بينما يجعل الموقع غير المهم لبعض الدول منها دولاً منعزلة عن السياسات الدولية وضعيفة التأثير فيها، ولكنها في نفس الوقت تصبح بمنأى عن المطامع الإمبريالية للدول الكبرى .

صنف علماء الجيوبولوتيك الدول طبقاً لموقعها الجغرافي من قارات العالم وبحاره إلى ثلاث مجموعات : الأولى : مجموعة الدول البحرية (الجزرية)، وهي تلك الدول التي تشكل جزراً مستقلة بذاتها ولا تتمتع بأي حدود برية مع الدول الأخرى، مثل استراليا واليابان ومالطا، ودول برية (مغلقة أو حبيسة) وهي تلك الدول التي لا تتمتع بأي ممرات مائية على بحار العالم ومحيطاته: مثل أفغانستان ومنغوليا والنمسا، ودول بحرية وبرية : وهي تلك الدول التي تتمتع بحدود برية وبحرية طويلة في نفس الوقت كالولايات المتحدة الأمريكية، ومصر وفرنسا، بينما يضيف الباحثون فئة رابعة تتضمن دولا برية تتمتع بحدود صغيرة على البحار مثل الأردن والعراق والسودان .

ينبع تأثير الموقع على السياسة الخارجية من تأثيره المباشر على الناحية الاقتصادية، فمن المعروف بأن النقل البحري هو المحرك الرئيسي للتجارة الدولية، فالدول التي لا تتمتع بحدود بحرية تبقى رهينة للدول المجاورة لها لاستيراد وتصدير بضائعها، وهذا يشكل عامل ضغط عليها، وحتى الدول البرية التي تتمتع بحدود بحرية ضيقة، فإنها تعتمد على الدول الأخرى في مجال تجارتها الخارجية خاصة في ظل الظروف الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية، ولا يقتصر موقع الدولة في التأثير من الناحية الاقتصادية بل يتعداه للنواحي العسكرية أيضا، ومثال ذلك الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، حيث تضطر الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى استعمال أراضي الدول الأخرى لنقل المؤن والعتاد إلى أرض المعركة، وذلك كون أفغانستان دولة حبيسة .

ب) الحجم (المساحة) : على الرغم من تراجع أهمية حجم الدولة بسبب التقدم التكنولوجي في مجال الأسلحة والنقل، إلا إنه ما زال عاملاً مهماً في التأثير على

السياسة الخارجية للدولة، وتصنف الدول تبعاً لمساحتها أما دول كبيرة المساحة أو دول صغيرة المساحة، ولكل تصنيف ايجابياته وسلبياته .

فالحجم الكبير يمنح الدولة أفضلية في مجال تنوع مصادرها وثرواتها الطبيعية، ويزيد من قدرتها على المناورة العسكرية عبر إتباع استراتيجيه الدفاع من العمق في حال تعرضها لغزو عسكري خارجي، كما يمنحها مجالاً واسعاً لتطبيق ما يعرف بسياسة الانتشار الصناعي والعسكري، عبر توزيع مرافقها الاقتصادية والعسكرية الحيوية في مناطق متباعدة لتجنب أقل قدر من الخسائر في الضربة الأولى في حالات الصراعات العسكرية، أما الدول الصغيرة فإنها تفتقر لميزه الدفاع عن نفسها في الغالب، لعدم وجود هامش للمناورة، لذلك تضطر إما للانصياع والخضوع للدول القوية المجاورة لها، أو الانضباط تحت حماية إحدى الدول الكبرى، كما إن صغر مساحتها يشكل ضغطاً على مواردها الاقتصادية والطبيعية المتوفرة، والتي تفتقر للتنوع والتعدد .

قد يشكل الحجم الكبير للدولة ميزة سلبية، وهي عدم قدرة الدولة على فرض سلطتها بشكل كامل على رقعتها الجغرافية، مما يشكل فرصا لظهور القلاقل والحركات الانفصالية في حالات عدم التجانس العرقي، والسودان مثالاً، أو أن يشكل هذا مطمعاً للدول الأخرى لاحتلال أجزاء من تلك الدولة . (الحديثي:1982،ص61)

ورغم ذلك، فإن حجم الدولة رغم أهميته لا يمكن اعتباره ميزه إستراتيجية فاعلة في السياسة الخارجية إلا إذا توافرت به الشروط التالية:

1 . أن يتناسب حجم الدولة مع عدد سكانها ومع إمكانياتها الاقتصادية وأن يتوزع سكان الدولة بشكل متناسق بين المركز والأطراف.

2 . أن تتناسق الأقاليم الجغرافية للدولة ولا تكون معزولة عن بعضها البعض بشكل كبير مثل اندونيسيا التي تتكون من آلاف الجزر وتمتد على آلاف الكيلومترات .

3 . أن يقترن حجم الدولة بحدود طبيعية واضحة يمكن للدولة الدفاع عنها كالجبال أو البحار مثلاً، أما إذا كانت حدود الدولة مفتوحة، فإنها تشكل معضلة في حالة الصراعات المسلحة، حتى ولو كانت كبيرة المساحة .(الحديثي: 1982،ص65)

4 . المتغير السكاني:

يلعب عدد السكان دوراً حاسماً في تحديد السياسة الخارجية للدولة، وذلك من ارتباطه الوثيق بالمتغيرين الاقتصادي والعسكري، إذ إن عدد السكان الكبير يمنح الدولة القدرة على بناء قوات مسلحة كبيرة العدد ومتنوعة القطاعات، أما من الناحية الاقتصادية فإن عدد السكان الكبير يلعب دورا حاسما في تنوع القطاعات الاقتصادية وبناء اقتصاد متين وقوي يعمل على دعم السياسة الخارجية للدولة في علاقاتها تجاه الدول الأخرى . إلا أن عدد السكان الكبير ليس دائماً في صالح السياسة الخارجية للدولة، إذ نجده في بعض الدول يشكل عبئاً وعائقاً على سياستها الخارجية بسبب عجز موارد الدولة الاقتصادية عن تأمين الحاجات الأساسية للعدد الكبير من سكانها، وهذا ينطبق أيضا على العديد من الدول قليلة السكان والتي تكون عاجزة عن توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها، وكما هو في جميع المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية، فان عدد السكان لا يؤثر ايجابياً في صنع السياسة الخارجية للدولة إلا إذا ارتبط بمتغيرات أخرى مثل : توفر موارد ذاتية كافية لتأمين احتياجاتهم الأساسية دون اللجوء للدول الأخرى والوقوع تحت رحمتها، أو التبعية لمؤسسات التمويل الدولية .

ولكن بالمجمل يبقى العدد الكبير للسكان عامل قوة لها، فحتى لو كانت الدولة ضعيفة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا إن عدد سكانها الكبير بشكل حصانة لها ضد أطماع الدول الأخرى، خاصة في حالات الغزو والعسكري المباشر إذ انه كلما زاد عدد سكان الدولة المستهدفة كلما زادت الكلفة العسكرية لاحتلالها ومن ثم صعوبة السيطرة عليها . (الحديثي:1982,ص88)

أما الأمر الأساسي الأهم في أثر المتغير السكاني على السياسة الخارجية للدولة، فهو درجة التجانس الثقافي والعرقي والديني بين السكان، فالدولة ذات السكان متعددي الأعراق والثقافات والأديان غالباً ما تواجه مشاكل داخلية عديدة على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، مما تستنزف قواها الاقتصادية والعسكرية التي كان من المفترض توظيفها لخدمة أهدافها السياسية الخارجية، كما إن الصراع الداخلي العرقي والديني أو الثقافي من الممكن أن يتطور إلى نزاع مسلح، مما يمهد لظهور الحركات العسكرية الانفصالية التي غالباً ما تطالب بانفصال الإقليم ذي السكان غير

المنسجمين مع بقية السكان، وفي انفصال جنوب السودان خير شاهد على ذلك .(الرفوع وفهمي:2009، ص121)

عادة ما تخشى الدول غير المتجانسة عرقيا من استغلال الأطراف الدولية الأخرى لحالة عدم التجانس السكاني، فتتدخل بالدعم والمساندة بغية إضعاف الدولة الأخرى، ويتخذ هذا الدعم أشكالا متعددة تبدأ من الدعم السياسي والإعلامي وصولاً للتدخل العسكري المباشر . كما يمكن أن تستغل الدول الكبرى حالة عدم التجانس السكاني بالضغط على الدولة الطرف عبر تحريك المنظمات الدولية العالمية ومنظمات المجتمع المدني العالمي ضدها . بل يصل الأمر للملاحقة القانونية والقضائية في المحافل الدولية كما فعلت الولايات المتحدة ضد الرئيس السوداني عمر البشير عبر المحكمة الجنائية الدولية بتهمة الإبادة الجماعية للمدنيين في دارفور.

5 . الرأي العام الداخلي :

يقصد بالرأي العام، وجهة النظر المشتركة التي يتخذها اغلب الأفراد في مجتمع ما تجاه قضية سياسية أو اجتماعية معينة، قد تتغير وفقاً لاختلاف المواقف.(الحديثي، ص51)

تلعب عوامل متعددة في تكوين الرأي العام، وأهمها اللغة والدين والتاريخ المشترك وعموماً كان الرأي العام يبرز بشكل واضح في القضايا التي تمس الهيبة القومية للدولة، وأكثر ما يؤثر الرأي العام في السياسة الخارجية، في تلك المواقف التي تحتاج قرار حاسم وجريء وسريع مثل شن الحروب، ومثال ذلك دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إثر هجمات بيرل هاربور عام 1941 وقرار غزو أفغانستان عام 2001 م إثر تفجيرات 11/ أيلول .

قد يتجاهل صانع القرار الرأي العام السائد في مواقف مختلفة، مثل القضايا التي تحتاج إلى قرار سريع، أو القضايا التي يرى بأنها تخدم مصلحة بلاده في الوقت الذي لا يرى الجمهور فيه ذلك .

يؤثر الرأي العام في السياسة الخارجية بوسائل عديدة تختلف وفقاً لاختلاف نوعية النظام السياسي السائد في الدولة، فالرأي العام يعبر عن ذاته أما بشكل علني وصريح من خلال اعتماد الوسائل المتاحة كوسائل الإعلام والندوات والأحزاب السياسية، أو

بشكل سري ولا سيما في الأنظمة الدكتاتورية حيث يلجأ المعارضون إلى السرية في التعبير عن آرائهم السياسية، مما يجعل الوصول إلى رأي عام مؤثر في السياسية الخارجية أمرا صعباً ويحتاج لفترة زمنية وطويلة . (الحديثي:1982، ص58)

أما أكثر قضايا السياسية الخارجية التي تثير الرأي العام فهي تلك المرتبطة بالواقع الداخلي للسكان، حيث يتشكل الرأي العام المؤيد أو المعارض غالباً بالوضع الاقتصادي العام لسكان الدولة، فالرأي العام الأمريكي عندما يعارض حرب فيتنام أو غزو العراق فليس لأنها حرب ليست عادلة، بل لأنها تثقل كاهل المجتمع الأمريكي بالضرائب وتستنزف قدراتهم الاقتصادية.

6 . الأحزاب السياسية :

تهدف الأحزاب السياسية إلى الوصول للسلطة السياسية في الدولة أو المشاركة فيها، أو معارضتها، لذلك فإنها تؤثر تأثيراً مباشراً في السياسة الخارجية للدولة، فالحزب أو مجموعة الأحزاب المشكلة للحكومة هي المنفذ الرئيس للسياسة الخارجية، بينما تبقى الأحزاب الأخرى في موقع المعارضة وتصيد أخطاء الحكومة، للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي.

يختلف تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية بحسب طبيعة النظام السياسي الذي تعمل داخله، ففي النظم السياسية التي تعتمد نظام الحزب الواحد، فإن الحزب يتمتع بالدور الريادي في عملية اتخاذ القرار، أما في النظم الليبرالية فإن الأحزاب تكون متفقة على جوهر النظام السياسي وتمارس التأثير في السياسة الخارجية من خلال قواعد سياسية ثابتة، كأن يسيطر الحزب كلياً على الحكومة وينفذ برنامجه للسياسة الخارجية من خلال تمتعه بتأييد الناخبين، أو أن يشارك في حكومة ائتلاف مع حزب أو أحزاب أخرى فيحاول أن يفرض جزءاً من رؤيته للسياسة الخارجية بالتشارك مع القوى الأخرى، أو أن يبقى معارضاً للحكومة مستغلاً الأخطاء التي تقع فيها لتنفيذ السياسة الخارجية للحصول على الدعم الانتخابي تمهيداً للوصول للحكم . (الرمضاني:1991، ص213)

وبعكس النظم السياسية الشمولية ذات الحزب الواحد، فإن النظم السياسية متعددة الأحزاب غالباً ما يكون تأثير الحزب الجديد الممسك بالسلطة ضعيفاً على السياسة

الخارجية للدولة، ويرجع هذا الضعف إلى وصول الدول الليبرالية (في مجملها) إلى مرحلة من النضج السياسي، تجعل كافة القوى السياسية بل الناخبين أحيانا، متفقين حول مبادئ ومصالح واضحة لتفسير سلوك الدولة تجاه الفاعلين الآخرين أو العكس، بينما نرى أن الدولة ذات الحزب الواحد، أو تلك الدولة التي تتسم تجربتها الديمقراطية بالضعف لا تتمتع بتلك الدرجة من النضج السياسي للاتفاق حول مبادئ ومصالح واضحة ومحدده تجاه الفاعلين الآخرين، لذلك نرى أنه في حالة تبدل السلطة من قوه سياسيه إلى أخرى تتأثر السياسة الخارجية بشكل كبير، بل أحيانا يصل الأمر إلى تغيير شامل في النهج السياسي الخارجي للدولة .

إن تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية مهم في جميع الأنظمة السياسية، وذلك لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأي العام وبمدى التأييد الذي يحصل عليه الحزب القائد للحكومة، ففي النظم الشمولية عادة ما يستجيب الحزب القائد بدرجات متفاوتة إلى مطالب الأحزاب الأخرى – حتى وأن كانت محظورة – وذلك على سبيل سحب البساط من تحتها ومنعها من تأليب الرأي العام ضد الحكومة أو كسبه المزيد من المؤيدين وبالتالي تشكل خطراً على الحكومة على المستوى البعيد .

7 . جماعات الضغط باختلاف أهدافها وأشكالها:

فمن حيث الأهداف يمكن تقسيمها إلى جماعات ضغط اقتصادية، تتألف من أفراد أو مؤسسات اقتصادية مالية وصناعية وسياسية وإعلامية، تهدف إلى التأثير في السياسة الخارجية لبلدها أو للبلدان الأخرى بما يتوافق مع مصالحها المادية البحتة، أما جماعات الضغط السياسي فغالباً ما تهدف إلى التأثير في السياسة الخارجية للدولة التابعة لها، بما يخدم مصالح دول أجنبية أخرى ترتبط معها بعلاقات أو ولاءات دينية وثقافية وسياسية مختلفة . (الحديثي:1982، ص104)

أما من حيث الشكل، فهناك جماعات منظمة وأخرى غير منظمة، فالجماعات المنظمة هي تلك التي تربط أعضاؤها بشكل معين من أشكال التنظيم، وتمارس تأثيرها من خلال آليات عمل واضحة ومستقرة، وهذه الجماعات لها تأثير مهم على السياسة الخارجية لامتلاكها قوة تنظيمية تساعدها على تركيز عملها على أهدافها الواضحة لديها، أما الجماعات غير المنظمة، فهي تكتل من أفراد أو مؤسسات لا يوجد بينهم

هيكل تنظيمي واضح أو مستقر وبالتالي فإن تأثيرها على السياسة الخارجية يكون ضئيلاً وغير واضح . (يمكن طرح اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية كمثال على النوع الأول والجالية المسلمة كمثال على النوع الثاني). (الحديثي:1982،ص74)

8 . النظام السياسي :

يمثل النظام السياسي للدولة، البيئة الداخلية للسياسة الخارجية بكافة عناصر وتفاعلاتها فهو الوعاء الذي يتم فيه صوغ كافة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية وصولاً للبديل الذي يراه صانع القرار الأنسب لمصلحة بلاده وفق الحقائق الموضوع المحيطة به .

تختلف النظم السياسية عن بعضها البعض وفق معايير متعددة، فمن ناحية طريقة تشكيل الحكومة تقسم إلى نظم برلمانية وأخرى رئاسية، ففي النظم البرلمانية يشكل الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية الحكومة، أما في النظم الرئاسية فإن الشخص الحائز على أغلبية أصوات الناخبين هو الذي يشكل الحكومة لفترة زمنية معروفة سلفاً .

أما من ناحية التنظيم الحزبي، فتنقسم إلى نظم سياسية شمولية ذات حزب واحد، أو نظم سياسية ذات ثنائية حزبية، أو نظم متعددة الحزبية، بينما تفتقر بعض النظم إلى أي تنظيم حزبي حقيقي .

ففي النظم البرلمانية، غالباً ما يلتزم الحزب المشكل للحكومة ببرنامجه للسياسة الخارجية، والذي على أساسه حاز على ثقة الناخبين، وفي الوقت نفسه فإنه يكون حذراً في السياسة الخارجية كي لا يتعرض للنقد من الأحزاب الأخرى في البرلمان تمهيداً لسحب الثقة منه وإسقاط حكومته، أو أن يفقد ثقة الناخبين لدعمه في الانتخابات القادمة، لذلك نرى بأن السياسة الخارجية للدول البرلمانية ذات التجربة الديمقراطية الناجحة، غالباً ما تكون حذرة ومتوازنة وغير مندفعة تجاه الفاعلين الدوليين الآخرين، أما في النظم الديمقراطية الرئاسية، فان التفويض الذي يملكه الرئيس من الناخبين مباشرة يمنحه قدرة فائقة على الاندفاع في السياسة الخارجية والتحكم بها، ولكنه في

نفس الوقت يبقى هدفاً لسخط الجماهير ونقدها إذا شعرت بأن السياسة الخارجية له لا تتوافق مع مصالحها .

أما من الناحية الحزبية، فإن السياسة الخارجية للدول الشمولية ذات الحزب الواحد أو القائد، غالباً ما تتسم بالوضوح والجمود في نفس الوقت، فهي سياسة محكومة بأطر ومبادئ معينة تفتقد للمرونة، لذلك فإنها غالباً ما تقع في أخطاء جسيمة نتيجة سيطرة فرد أو مجموعة أفراد قليلة على صنع القرار السياسي الخارجي بدون وجود قيود سياسية توفر لها فرصة المراجعة والنقد، وفي النظام ثنائي الحزبية نجد السياسة الخارجية من أكثر المجالات السياسية التي يستغلها كل حزب للإطاحة بالآخر وصولاً للسلطة، وذلك لوجود حالة الاستقطاب بينهما وقدرة الناخب – لعدم وجود أحزاب أخرى– على المقارنة الدقيقة بين الحزبين، ورغم ذلك فإن السياسة الخارجية للدول ثنائية الحزبية لا تتأثر إلا في حالات نادرة وفي حدود ضئيلة ومتدنية، ولكنها تتسم بدرجة عالية من المرونة للمواءمة بين المصلحة العليا للدولة ومصلحة الناخبين الذين هم الفيصل في تحديد الحزب صاحب السلطة السياسية.

أما في النظم السياسية متعددة الأحزاب، فإن السياسة الخارجية تتسم بالتأرجح وعدم الانتظام، وذلك لتنازع الرؤى والتوجهات في عملية صنع القرار كون حكومات هذه النظم تتشكل من ائتلاف أحزاب متعددة ذات توجهات ورؤى سياسية مختلفة، إلا أنها – أي السياسة الخارجية – تعمل وفق معايير وقواعد محددة يضبطها وجود حزبين أو ثلاثة أحزاب رئيسية قوية تمنع وصول السياسة الخارجية لحالة التخبط، أو الوقوع في أخطاء جسيمة تضر بالمصلحة العليا للدولة .

في النظم السياسية التي تخلو من التنظيمات الحزبية الفاعلة، فإن السياسة الخارجية للدولة ترتبط بالفرد صانع القرار، وذلك لعدم وجود قوى تساعده أو تقيده في مجال السياسة الخارجية لبلاده، لذلك نرى بأن السياسة الخارجية لهذه الدول تتصف مرحلياً بأسماء قادتها وفق ترتيب معين وثابت يفتقد للحيوية أو التجديد .(الرفوع وفهمي: 2009، ص155)

2.3.3 المتغيرات الذاتية لصانع القرار

يقصد بالمتغيرات الذاتية مجموعة العوامل المؤثرة في التكوين الشخصي لصانع القرار والمحددة للسلوك الذي يتبعه إزاء مختلف المواقف، حيث إن السلوك الإنساني هو نتيجة للتفاعل بين متغيرات مختلفة تحدد شخصية الإنسان، ومن ثم نوعية القرار الذي يتخذه .

أ . التكوين الشخصي لصانع القرار :

يتأثر سلوك صانع القرار بالعديد من المكونات البيئية المحيطة به، من عادات وتقاليد وقيم اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة، لذلك فإنها تؤثر في شخصية صانع القرار، لأنها تشكل الأرضية التي بناءاً عليها يحدد صانع القرار سلوكه وتصرفه إزاء المواقف التي يتعرض لها. والتكوين الشخصي لصانع القرار لا يكون خاصاً به وحده بل يكون في الغالب جزءاً من التكوين الجمعي العام للغالبية من مجتمع الدولة، فبذلك يحصل صانع القرار على الدعم الجماهيري لتصرفه إزاء البيئة الخارجية .

ب . الايدولوجيا :

تعني الايدولوجيا نسق فكري محدد يفسر الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما وفق تصور نظري ما، لذلك فإن الايدولوجيا التي يعتنقها صانع القرار ويؤمن بها، تشكل محوراً رئيسياً في القرار الذي ينوي اتخاذه، إذ لا يمكن لرئيس دولة شيوعي في فترة الحرب الباردة أن يتخذ قراراً بالانضمام لحلف الناتو،لأن عقيدته –إضافة للظروف الموضوعية – تمنعه من ذلك، وليست ايدولوجيا صاحب القرار فقط هي التي تؤثر فيه، بل إن الايدولوجيا السائدة في مجتمع الدولة قد تضع قيوداً أو حوافز على صاحب القرار إزاء قضية معينة، إذ إن الرؤساء الأمريكيين مثلاً ليس بوسعهم سوى الادعاء بنشر قيم الحرية والعدالة والديمقراطية لإقناع الشعب الأمريكي بمغامراتهم العسكرية في الخارج .

تلعب العوامل السيكولوجية دوراً مهماً في صنع القرار،وذلك لأنها تؤثر في قدرة صانع القرار من عدمها لاتخاذ قرار سياسي خارجي في فترة ما إزاء موقف خارجي معين، وتشمل العوامل السيكولوجية مدى رغبة صانع القرار في المغامرة وتحمل الضغط ومدى قوة إرادته لمواجهة ظروف سياسية صعبة. (الحديثي:1982، ص91)

3.3.3 المتغيرات الخارجية

1 . البنية العامة للنظام الدولي :

يقصد بالبنية العامة للنظام الدولي الشكل الذي يتخذه النظام الدولي من ناحية توزيع القوة الدولية بمفهومها الشامل بين القوى الرئيسية، فإن كانت هناك قوة عظمى واحدة فهو نظام أحادي القطبية، وإن كانت هناك قوتان فهو ثنائي القطبية، أما إذا تعددت القوى الكبرى وتكافأت في قدراتها، فإن النظام الدولي يتخذ شكل التعددية القطبية .

يلعب شكل النظام الدولي دوراً بالغاً في وضع قيود أو منح المزيد من الفرص للدولة في سياستها الخارجية، فالدول الصغيرة والمتوسطة تفضل النظام الدولي متعدد القطبية لأنه يمنحها خيارات متعددة لتحقيق مصالحها حول العالم، أما النظام ثنائي القطبية فأنه يسمح بهامش قليل من المناورة للدول الضعيفة في مجال سياستها الخارجية، أما في حالة النظام الدولي أحادي القطبية، فإن الدولة القطب تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وتعمل في نفس الوقت على منع أي دولة أخرى من الظهور كقطب منافس، بينما تجد الدول الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام خيارات محددة للغاية في مجال سياستها الخارجية.

2 . الرأي العام العالمي :

في عصر العولمة والإعلام الالكتروني المنفتح، لم يعد بإمكان الدولة السيطرة على المعلومات المتدفقة منها واليها بل زاد الأمر إن أصبحت شعوب العالم ودوله ومنظماته الدولية والمدنية تتأثر وتتفهم وتشارك في مختلف المشاكل والقضايا التي ترى أنها مهمة، والرأي العام العالمي متغير هام في عصر العولمة والانترنت، فالدولة التي تستطيع حشد الرأي العام العالمي لصالحها تجاه قضية ما، فإن ذلك يشكل حافزاً لسياستها الخارجية وداعماً لها، وعلى العكس فإن الدولة التي يقف الرأي العام العالمي ضدها في قضية ما، تجد من الصعوبة الاستمرار في سياستها الخارجية بنفس الزخم الذي ترجوه، بل تزداد كلفة ذلك عليها في جميع المجالات .

3 . المصالح الاقتصادية الدولية :

أصبحت المصالح الاقتصادية الدولية مترابطة ومتشابكة إلى حد كبير، إذ أنه بحكم الترابط والتشابك التجاري الاقتصادي والمالي والمعلوماتي في عصر العولمة، أصبح

من المستحيل على أي دولة أن تنأى بنفسها عن تأثيرات الاقتصاد الدولي سواءً سلباً أو إيجاباً، كما أن الاعتماد المتبادل بين الدول جعل من الصعب عليها أن تتبع سياسة خارجية مستقلة في مجالها الاقتصادي دون اعتبار مصالح الدول الأخرى، لذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة تتنافس فيما بينها للسيطرة على الثروات الطبيعية الموجودة في الدول النامية، خاصة مصادر الطاقة، حيث تجد أن الدولة التي تتمتع بأكبر قدر من السيطرة على حقول النفط في العالم هي الدول الأقوى بلا منازع بينما تعجز الدول الضعيفة عن حماية نفسها إلا عبر إتباع سياسة خارجية تعاونية مع إحدى الدول الكبرى . (الحديثي: 1982، ص114)

الفصل الرابع
المتغيرات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

1.4 المتغيرات الجغرافية

1.1.4 الموقع والمساحة

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في قلب قارة أمريكا الشمالية، بين خطي عرض (30و50) درجة شمالا، بعيدا عن المناطق القطبية والاستوائية، وتواجه شواطئها الشرقية القارة الأوروبية، وتحدها كندا من الشمال والمكسيك وخليج المكسيك من الجنوب، والمحيط الأطلسي شرقاً والمحيط الهادئ غربا .

كما تحدها روسيا غربا عبر مضيق بيرينج الذي يفصل بين قارتي آسيا وأمريكا الشمالية عبر المحيط الهادئ، أما ولاية الأسكا فتقع في الشمال الغربي من قارة أمريكا الشمالية بمحاذاة المحيط الهادئ والحدود الغربية لكندا، أما ولاية هاواي التي تتكون من أرخبيل من الجزر فتقع في المحيط الهادئ قبالة السواحل الغربية للبر الأمريكي، كما يتبع الولايات المتحدة عدد من الجزر الأخرى في المحيط الهندي.(ذيب: 2004، ص 93)

تبلغ مساحة الولايات المتحدة 3,79 مليون ميل مربع، أو 9,83 كم مربعا، وبذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من روسيا وكندا، أو الرابعة بعد كل من روسيا وكندا والصين في حال تم احتساب الأقاليم المتنازع عليها مع الهند ضمن مساحة الصين. (موسوعة ويكيبيديا . 2011/9/23)

منح هذا الموقع الجغرافي الولايات المتحدة ميزة إستراتيجية في مواجهة الدول الأخرى، فهي الدولة الكبرى الوحيدة التي تتمتع بحدود واسعة على المحيطين الأطلسي والهادئ، مما منحها القدرة على بناء قوة بحرية هائلة مكنتها من فرض سيطرتها على بحار العالم ومحيطاته، كما أن المساحة الواسعة لها تمنحها القدرة على توزيع أنشطتها الاقتصادية ومراكزها السكانية والعسكرية على أرجاء واسعة من أراضيها، مما يجعل من المستحيل على أي دولة كبرى القضاء على القدرات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة في أي حرب نووية شاملة من الضربة الأولى.

2.1.4 الطبوغرافيا والمناخ

تتميز الولايات المتحدة بتعدد التضاريس وتنوعها، فهي تتكون من السهل الساحلي الشرقي على المحيط الأطلسي الذي تكسوه الغابات، بينما تفصل جبال الابلاش السهل الساحلي عن منطقة البحيرات الكبرى وعن منطقة المراعي في الغرب الأوسط، ويجري نهر المسيسبي– وهو رابع أطول نهر في العالم– من الشمال إلى الجنوب في قلب البلاد، وتمتد سهول البراري الخصبة من السهول الكبرى إلى الغرب، أما جبال روكي فتقع في الطرف الغربي من السهول الكبرى وتمتد من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ ارتفاعها أكثر من 4300 م في كولورادو، أما التضاريس الصحراوية فتشمل حوض روكي العظيم وصحراء موها في أقصى الغرب ، وتقع أعلى قمة في قارة أمريكا الشمالية وهي قمة جبل ماكينلي في ولاية ألاسكا التي تشتهر ببراكينها النشطة والمتعددة.(موسوعة ويكيبيديا . 2011/9/23)

أما من حيث المناخ، فإن مساحة الولايات المتحدة الشاسعة منحتها تنوعا مناخيا كبيرا، ففي الشمال يكون المناخ رطبا شرق خط الطول 100، بينما يكون رطبا شبه مداري في الجنوب، ويتميز الطرف الجنوبي لولاية فلوريدا بمناخ استوائي، كما هو الحال في ولاية هاواي، كما إن السهول الشاسعة التي تقع غرب خط الطول 100 تضم مناخا شبه قاحل، ويعتبر المناخ متوسطيا في ولاية كاليفورنيا، أما ولاية الأسكا فإنها قطبية المناخ، وتتعرض بعض مناطق البلاد لكوارث طبيعية بين الحين والآخر، خاصة تلك المناطق التي تقع على خليج المكسيك حيث تكثر الأعاصير والعواصف الاستوائية. (موسوعة ويكيبيديا . 2011/9/23)

شكل التنوع المناخي والطبوغرافي الكبير للولايات المتحدة أساساً للتنوع في الموارد الزراعية والاقتصادية للدولة، فالولايات المتحدة الدولة من أبرز المنتجين العالميين للمحاصيل الزراعية الرئيسية كالقمح والذرة والقطن، وهي كذلك من أبرز المنتجين للمعادن والثروات الطبيعية كالحديد والنفط، وقد منح هذا صانع القرار الأمريكي القدرة على استعمال الأدوات الاقتصادية بكثافة لتنفيذ السياسة الخارجية لبلاده، فالفائض الإنتاجي في مجال المحاصيل الزراعية يستعمل أداة ترغيب وترهيب للدول الفقيرة حول

العالم، مما يجعلها في أغلب الأحيان تستجيب للضغوط الأمريكية وتتبع سياسات خارجية متوافقة معها.

2.4 السكان

بلغ عدد سكان الولايات المتحدة 308 ملايين نسمة عام 2010م، منهم 12 مليون مهاجر غير شرعي، وبذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الصين والهند، وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الصناعية الوحيدة المتوقع زيادة عدد سكانها بصورة كبيرة، حيث يبلغ معدل المواليد 13 من كل 1000 نسمة، بينما يبلغ معدل النمو السكاني 0,98%، وهو أعلى بكثير من نظيره في الدول المتقدمة الأخرى كأوروبا الغربية واليابان، وتعد المكسيك المصدر الرئيسي للسكان الجدد في الولايات المتحدة، ومنذ العام 1998 أصبحت المكسيك مع الصين والهند والفلبين الأعلى تصديرا للمهاجرين للبلاد. (شبكة الإعلام العربية : 2011/2/5).

يوجد في الولايات المتحدة تنوع كبير في المجموعات العرقية، حيث عدت واحد وثلاثون مجموعة عرقية أكثر من مليون نسمة، والأمريكيون البيض (ذوو الأصول الأوروبية) هم أكبر تلك المجموعات، حيث يشكل هؤلاء الذين ينحدرون من أصول إنجليزية وألمانية وأيرلندية ثلاثة من الأعراق الأربعة الكبرى في البلاد، بينما يعد الآسيون ثاني أكبر أقلية، أما السكان الأصليون – الهنود الحمر – فيبلغ تعدادهم حوالي 3 ملايين نسمة، بينما يوجد نحو 20 مليون أمريكي غير قادرين على تحديد أصولهم العرقية وفقا لإحصاءات عام 2010. (ويكيبيديا : 2011/8/20).

يبلغ تعداد الأمريكيين من أصل لاتيني ما يقرب من 50 مليون نسمة، ويشكل المكسيكيون ما نسبته 64% من هؤلاء، كما إن أعلى معدلات النمو السكاني في الأعراق هي بين الأمريكيين من أصل مكسيكي، ومرد ذلك هو الهجرة الواسعة للمكسيكيين عبر الحدود. (ويكيبيديا : 2011/8/20).

جدول (1)

توزيع السكان حسب العرق في الولايات المتحدة للعام 2010م

الرقم	العرق	النسبة من مجموع السكان
.1	الأمريكيون البيض	%62,4
.2	الأمريكيون من أصل لاتيني	%16,3
.3	الأمريكيون الآسيويون	%4,8
.4	الأمريكيون الأفارقة	%12,6
.5	السكان الأصليون	%0,9
.6	سكان هاواي والجزر الأخرى	%0.2
.7	آخرون	%6,2

- المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، نقلا عن مكتب الإحصاءات الأمريكي(2011/3/29).

يعتبر عدد السكان في الولايات المتحدة عامل مساند لصانع السياسة الخارجية الأمريكية، فهذا العدد الذي يتناسب مع القدرات الاقتصادية الأمريكية مع معدل نمو سكاني متوسط، يجعل من المجتمع الأمريكي مجتمعاً فتياً نوعاً ما، مقارنة مع مجتمعات القوى الكبرى الأخرى التي تعتبر هرمة، وهذا يمنح القدرة على تجنيد عدد هائل من المواطنين في القوات المسلحة، كما يمنح الاقتصاد الأمريكي قدرة على التجدد وإعادة البناء، بسبب سياسات الهجرة الأمريكية الهادفة لاستقطاب العقول وذوي الكفاءات وجذبهم لرفد الاقتصاد الأمريكي بالمزيد من الحيوية والتجديد.

3.4 اللغة

رغم عدم وجود لغة رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إن اللغة الإنجليزية هي اللغة الوطنية بحكم الأمر الواقع، ويستعمل (12 %) من السكان اللغة الأسبانية في منازلهم، مما يجعلها اللغة الثانية في الدولة، أما على مستوى الولايات، فإن بعضها

ينص على استعمال بعض اللغات كلغة رسمية ثانية، مثل ولاية نيو مكسيكو التي تعترف باللغة الأسبانية، وولاية لويزيانا التي تعترف باللغة الفرنسية، أما بالنسبة للجزر في المحيط الهادئ أو الهندي فإن الدولة تعترف بلغاتها المحلية مع استعمال اللغة الانجليزية على المستوى الرسمي . (ويكيبيديا الموسوعة الحرة : 2011/9/25)

جدول(2)

اللغات الرئيسية وعدد المتكلمين بها في الولايات المتحدة لعام 2007م.

اللغة	عدد المتحدثين بها (مليون نسمة)
1- الإنجليزية	225,5
2- الأسبانية	34,5
3- الصينية	2,5
4- الفرنسية	2
5- الفيتنامية	1,2
6- الألمانية	1,1
7- الكورية	1,1

*المصدر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، نقلاً عن مكتب الإحصاءات الأمريكي ، 2011/9/25م.

4.4 الدين

الولايات المتحدة الأمريكية دولة علمانية رسمياً، ورغم ذلك فإن الشعب الأمريكي هو الأكثر تديناً بين شعوب الدول المتقدمة، وطبقاً لدراسة أجريت عام (2007م)، فإن 78,4% من البالغين مسيحيو الديانة، ويشكل البروتستانت 51,3% من المسيحيين، وتأتي الديانة اليهودية في المرتبة الثانية بنسبة 1,7%، والبوذية بنسبة 0,7%، والإسلام بنسبة 0,6%، والهندوسية بنسبة 0,4 %، بينما اعتبر 16,1% من الأمريكيين أنفسهم بلا دين . (ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : Religious)

composition of the U.S , U.S Religious land scape Pew form on religion and public life).

يتراوح عدد المسلمين في الولايات المتحدة بين 1,1 مليون نسمة طبقاً لدراسة أجرتها جامعة نيويورك، و 3 ملايين نسمة طبقاً لمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية،ويشكل الأفارقة 30% من المسلمين، بينما يشكل العرب 25% منهم , وحوالي ربع المسلمين هم من المعتنقين الجدد للإسلام. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة: 2010/12/2)

رغم وجود ديانات متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنها تعتبر دولة متجانسة دينياً، ويعود هذا التجانس إلى مبادئ الحرية والديمقراطية الأمريكية التي لا تعطي العامل الديني جانباً كبيراً في الحياة العامة، كما إن الغالبية العظمى من السكان هم مسيحيو الديانة، أما أتباع الديانات الأخرى فهم مهاجرون قدموا للولايات المتحدة في زمن قريب نسبياً، ولا ينظرون للديانات التي يعتنقونها على إنها مستهدفة أو غير مرغوب بها من الغالبية المسيحية. إلا إن ذلك لا ينفي وجود عدد من الأمريكيين الذين يعتبرون الديانات الأخرى ديانات دخيلة وغير مرغوب بها، خاصةً الديانة الإسلامية التي يحملها بعض الأمريكيين مسؤولية أحداث 11 أيلول.

شكل التجانس الديني عاملاً مساعداً لصانع السياسة الخارجية الأمريكية، فالإدارة الأمريكية غير مضطرة للإصغاء للسكان غير المسيحيين عند وضع برنامجها للسياسة الخارجية، وما يتردد دائماً عن وقوف السياسة الخارجية الأمريكية لجانب إسرائيل، مرده نفوذ جماعات الضغط اليهودية المالي والإعلامي، وليس عدد اليهود الأمريكيين أنفسهم.

5.4 القيم الثقافية للمجتمع الأمريكي

تتعدد الثقافات وتتنوع في المجتمع الأمريكي، وتعد الثقافة الغربية هي السائدة بحكم الأغلبية العرقية للأمريكيين البيض، ولكنها ثقافة متأثرة بثقافة الأعراق الأخرى مثل تقاليد الأمريكيين الأفارقة، كما زادت الهجرة اللاتينية والآسيوية من التنوع الثقافي والقيمي للمجتمع الأمريكي.

يتصف المواطن الأمريكي بنزعته الفردية ونفوره من تدخل السلطة، كما يؤمن المجتمع الأمريكي إيمانا كبيرا بقيم الحرية والعدالة والمساواة، كما إن المساواة بين الجنسين

أصبحت بلا حدود وفي جميع المجالات، وكانت نتاجاً مباشراً لمفهوم الإنجاز والمنافسة ذي النزعة المادية في الموروث الثقافي والقيمي الأمريكي (موسى،2011).

6.4 النظام السياسي الأمريكي

1.السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية (الكونغرس) في الولايات المتحدة من مجلسين تشريعيين، هما:

1. مجلس النواب : ويتكون من 435 عضواً، وينتخب أعضاؤه بنظام المناطق الانتخابية في الولايات بواقع نائب عن كل منطقة، وكلما كان حجم سكان الولاية كبيرا، زاد عدد ممثليها في مجلس النواب. ويمثل النائب الأمريكي ما معدله 700 ألف من المواطنين، وتبلغ مدة العضوية في مجلس النواب سنتان، يعاد انتخابه بعدها بالكامل. (ذيب ، 2004. ص 144).

2. مجلس الشيوخ : ويتكون من 100 عضو بواقع عضوين عن كل ولاية أمريكية، وهو يعكس العدالة في التمثيل بين الولايات بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها، ومدة العضوية في مجلس الشيوخ 6 سنوات، وثلث أعضاء مجلس الشيوخ يعاد انتخابهم كل سنتين. (ذيب ، 2004. ص 144)

يعد رئيس مجلس النواب العضو الأكثر بروزاً وتأثيراً في المجلس، فهو الذي يرأس جلساته ويدير أعماله، وهو زعيم نواب حزب الأغلبية، كما إن علاقته بالرئيس عادةً ما تكون وثيقة، كما إن الدستور نص على تولي رئيس مجلس النواب لمنصب الرئاسة في حال شغوره من الرئيس ونائبه، بينما يرأس نائب الرئيس مجلس الشيوخ.(ذيب:2004، ص136).

منح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة للكونغرس أهمها(Valelly:2009,p16)

1. سلطة فرض الضرائب.
2. سلطة تنظيم التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.
3. سلطة سك النقود.
4. سلطة الاقتراض بضمان الحكومة ، وعادة ما يتم ذلك في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية.
5. الإفلاس : حيث يمكن للكونغرس فرض قوانين موحدة على جميع الولايات فيما يتعلق بالإفلاس منعاً لاضطراب الاقتصاد الأمريكي.
6. سلطة إعلان الحرب : ومنحت هذه الصلاحية بشكل كبير للكونغرس بعد حرب فيتنام في قانون صدر عام 1973م، ويحظر هذا القانون على الرئيس استعمال القوة العسكرية في الخارج إلا بعد موافقة الكونغرس إلا في حالات استثنائية ومحددة.
7. سلطات أخرى متعددة مثل قوانين الجنسية والمعايير والمقاييس الموحدة، وغير ذلك من المواضيع ذات الصبغة الفدرالية.

إضافة للصلاحيات التشريعية، يتمتع الكونغرس الأمريكي بصلاحيات سياسية،أهمها: ((Valelly:2009,32

1. انتخاب الرئيس ونائبه:
2. إذا لم ينجح أحد المرشحين في الحصول على أغلبية أصوات الهيئة الناخبة وعددها 270صوتاً انتخابياً، يتولى مجلس النواب اختيار الرئيس ونائبه بأغلبية مندوبي الولايات.
3. توجيه الاتهام : يوجه مجلس النواب الاتهامات ضد المسؤولين، ويعمل مجلس الشيوخ كهيئة ناخبين يمكنها توقيع العقوبة بأغلبية الثلثين.

4. التعيينات الرئاسية والتصديق على المعاهدات : يتولى مجلس الشيوخ المسؤولية في القيام بهذه المسؤولية، فهو الذي يصدق على تنسيب الرئيس للوزراء وقضاة المحكمة الدستورية العليا، ويمكن لمجلس الشيوخ أن يوافق على المعاهدات الدولية أو يرفضها بأغلبية الثلثين.
5. الوظيفة الرقابية : تظل وظيفة المراقبة أو تقصي الحقائق إحدى الوظائف الرئيسية التي يؤديها الكونغرس، فمن خلال لجان الاستماع، يطلع الكونغرس الشعب الأمريكي على أهم قضاياه الملحة، ويقوم أيضا بمراجعة الإدارات والوكالات التنفيذية للتأكد من تنفيذها للقوانين بعدالة وبكفاءة، إضافة لذلك فإن الكونغرس يراقب الموازنة العامة للدولة وبمواردها المالية وفيما يتعلق بها.

2. السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة من الرئيس الذي ينتخب لفترة رئاسة مدتها 4 سنوات، ويمكن إعادة انتخابه مرة واحدة فقط،إضافة للوزراء والمعاونين والسفراء وغيرهم من المسئولين .

أما أهم مهام الرئيس الأمريكي وصلاحياته فهي :(ذيب:2004،ص54)

1. رئاسة الدولة : يرمز الرئيس باعتباره رأس الدولة إلى حكومة الولايات المتحدة ووحدة الأمة وهيبتها القومية، ويرأس عادة الاحتفالات والمناسبات الهامة، خاصة تلك القومية منها، وهو يمثل الولايات المتحدة في المحافل الدولية، ويستقبل القادة والرؤساء الأجانب في مقر الرئاسة الأمريكي –البيت الأبيض – في واشنطن.
2. إدارة السياسة الخارجية وتوجيهها : يتمتع الرئيس الأمريكي بصلاحيات دستورية واسعة في مجال السياسة الخارجية، فهو الذي يعين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين الهامين، كما إنه يتولى صياغة المعاهدات

والاتفاقيات الدولية، ويتطلب تعيين السفراء، وعقد المعاهدات موافقة مجلس الشيوخ الذي نادرا ما يعارض تعيين السفراء ولكنة كثيرا ما يرفض الموافقة على بعض المعاهدات الدولية، أما الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة التنفيذية فلا تتطلب موافقة مجلس الشيوخ وهي لا تكون ملزمة للرؤساء المتعاقبين، بينما تكون المعاهدات ملزمة .

3. القيادة العامة للقوات المسلحة : يرأس الرئيس الأمريكي القيادة العامة للقوات المسلحة الأمريكية بكافة فروعها البرية والبحرية والجوية، كما خول الدستور الأمريكي منح الرئيس سلطة إرسال الجيوش الأمريكية للخارج واستخدام القوة العسكرية عند الضرورة، وهو الوحيد الذي يمكنه إصدار الأمر باستعمال الأسلحة النووية في حروب الولايات المتحدة مع أعدائها.

ومع هذه الصلاحيات الواسعة إلا إن تجربة حرب فيتنام منحت الكونغرس صلاحيات أوسع لكبح سلطات الرئيس في مجال استعمال القوة المسلحة فيما عرف بقانون سلطة الحرب الصادر عام 1973م. والذي ينص على :(ذيب:2004، ص149)

1. ضرورة تشاور الرئيس مع الكونغرس قبل أن يقوم بإرسال القوات للقتال خارج حدود البلاد.
2. ضرورة إخبار الكونغرس في غضون 48 ساعة من إرسال القوات بالأسباب والملابسات الكامنة وراء هذا القرار.
3. سحب هذه القوات المقاتلة في غضون ستين يوما اذا صوت الكونغرس على ذلك.
4. إكمال الانسحاب في حد أقصاه ثلاثين يوما أخرى .

7.4 الاقتصاد الأمريكي

عندما أجريت الانتخابات الرئاسية الأمريكية يوم 4 تشرين الثاني لعام 2008، كان الاقتصاد الأمريكي يمر بأزمة مالية خانقة فيما عرف بأزمة الرهن العقاري، وتوالت الانهيارات المالية للشركات والمصارف المالية الواحدة تلو الأخرى، وفقد الملايين من الأمريكيين وظائفهم نتيجة ذلك، وعزا الناخب الأمريكي هذه الأزمة إلى السياسات التي اتبعتها إدارة جورج بوش الابن الجمهورية، مما جعل فوز المرشح الديمقراطي باراك أوباما ساحقا على منافسه الجمهوري جون ماكين.(الجزيرة نت : 2008/11/6)

في السنة المالية للموازنة الأمريكية، والتي تبدأ من أول تشرين الأول إلى 30 أيلول، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لعام 2007م يبلغ 13,84 تريليون دولار، وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,2%، وبلغ نصيب الفرد الأمريكي منه 46 ألف دولار، بينما بلغ معدل التضخم 4,4% .(مطر، 2010) . وحسب إحصاءات عام 2006 فإن 12% من الأمريكيين كانوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر ، بينما بلغت البطالة 4,6%.(جريدة الاقتصادية :2009/4/12)

جدول(3)

القطاعات الاقتصادية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي لعام 2007م

القطاع الاقتصادي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
الزراعة	%0,9
الصناعة	%20,6
الخدمات	%78,5

(المصدر : الجزيرة نت 2010/2/25)

وبما إن الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر عالميا، فإنه اقتصاد متنوع ومتعدد القطاعات، وتشكل صناعة النفط والتعدين والصلب وصناعة المركبات والطائرات، إضافة للصناعات الاستهلاكية والغذائية والصناعات العسكرية والتكنولوجية الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأمريكي.(الجزيرة نت : 2010/2/25)

في عام 2007م، بلغت الصادرات الأمريكية 1,14 تريليون دولار، في حين بلغت الواردات 1,987 تريليون دولار، بينما بلغ الدين الخارجي 12,25تريليون دولار.(الروسان والروابدة:2010،ص37)

جدول(4)

أبرز الدول المستوردة للصادرات الأمريكية لعام 2007

الدولة	النسبة من الصادرات
كندا	%22
المكسيك	%12
الصين	%10
اليابان	%6
ألمانيا	%5
المملكة المتحدة	%5

(المصدر : الجزيرة نت 2009/6/2)

جدول(5)

أبرز الدول المصدرة للواردات الأمريكية

الدولة	النسبة من الواردات
الصين	%19
كندا	%16
المكسيك	%11
اليابان	%8
ألمانيا	%5

(المصدر : الجزيرة نت 2009/6/2)

اتبع الرئيس أوباما سياسات إصلاحية اقتصادية متعددة للنهوض بالاقتصاد الأمريكي، حيث ركز أوباما على ضرورة إعادة الاستقرار للاقتصاد عبر دعم الشركات المتعثرة وإنقاذها من الانهيار، وأنفقت الخزينة مئات المليارات من الدولارات على تلك الشركات، خاصة تلك الشركات الاقتصادية الكبرى مثل شركات الاتصالات والبنوك ، وقد نجحت تلك السياسات في إعادة نوع من الاستقرار للاقتصاد الأمريكي الذي بدأ يستعيد عافيته منذ أوائل العام 2011م.

وقد حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً قدره 2,5% في الربع الثالث لعام 2011م وفقاً لتقرير صادر عن وزارة التجارة الأمريكية، كما انخفضت طلبات الوظائف حسب التقرير إلى 403آلاف طلب، بينما زاد عدد الوظائف المستحدثة في شهر أيلول 2011م بواقع 103 آلاف وظيفة. (بدر،2011)

وفي الربع الثالث من العام 2011م، أظهر الاقتصاد الأمريكي تحسناً ملحوظاً في مؤشراته المختلفة، حيث انخفضت أسعار المنتجين خلال شهر أكتوبر بنسبة بنسبة0,3% مقارنة مع الفترة نفسها للعام 2010م والتي أظهرت ارتفاعاً بنسبة0,8%، أما على الصعيد العام فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 5,9%، مقارنة للفترة نفسها من العام الماضي، والتي أظهرت ارتفاعاً بنسبة 6,9% ، أما أسعار البضائع الاستهلاكية فقد انخفضت بنسبة1,4%.(بدر، 2011)

كما بقيت معدلات التضخم خلال العام 2011م ضمن توقعات البنك الفدرالي الأمريكي، وأكد البنك بأن معدلات التضخم تحت السيطرة، مؤكداً على استمرار انتعاش الاقتصاد الأمريكي ونموه بوتيرة متتالية خلال العامين المقبلين، وعزا البنك انتعاش الاقتصاد إلى إتباعه لسياسات ترتكز على تحقيق النمو قبل اللجوء للسيطرة على معدلات التضخم، ومع ذلك، فقد أكد البنك على وجود بعض العقبات التي تقف في وجه سياساته، أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتشديد شروط الائتمان، الأمر الذي يحد من تقدم مستويات الإنفاق لدى المستهلكين بالشكل المنشود.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية، فقد أفصح مؤشر نيويورك الصناعي لشهر تشرين الأول لعام 2011م، عن بيانات إيجابية أظهرت توسع أنشطة القطاع لأول مرة منذ شهر أيار 2011م، ولكن مع كل هذه البيانات الإيجابية، إلا إن الاقتصاد الأمريكي ما زال يشهد بعض النكسات، وآخرها طلب شركة أمريكان إيرلاينز ثالث أكبر شركة طيران أمريكية إشهار إفلاسها نهاية شهر تشرين الثاني للعام 2011م. (ecpulse. :25/11/2011)

وبالرغم من الإنجازات التي حققها الاقتصاد الأمريكي عقب الأزمة المالية العالمية، إلا إنه ما زال يعاني من بعض نقاط الضعف، وقد لخص الرئيس أوباما ذلك في وصفه حالة الاقتصاد الأمريكي بأنها " بعيدة عن المثالية" ، وأضاف :" لقد أعدنا الاستقرار

للنظام المصرفي وضمان عدم العودة لحالة الكساد، ولكن ما زال أمامنا خطوات أخرى للقيام بها "، كما أضاف أوباما : " إن الأزمة المالية أسفرت عن فقدان 8 ملايين أمريكي لوظائفهم ، ولم نستعد تلك الوظائف حتى الآن" . وأعلن أوباما عن رؤيته لدفع الاقتصاد لمزيد من الانتعاش تقوم على تقليص النفقات العامة للطبقة الوسطى ، وإجراء إصلاحات في نظامي الرعاية الصحية والتعليم.(قناة روسيا اليوم 2011/9/15:)

8.4 القوات المسلحة الأمريكية

لا شك في إن القوات المسلحة الأمريكية هي الأقوى عالمياً، فمنذ انتصارها في الحرب العالمية الثانية، انتشرت الجيوش الأمريكية في كافة بقاع العالم، وبعد انهيار الكتلة الشرقية، ازداد انتشار القوات المسلحة الأمريكية في دول ومناطق جديدة، حتى لا تكاد تخلو دولة في العالم من وجود عسكري أمريكي بطريقة أو بأخرى.

تنقسم القوات المسلحة الأمريكية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:(مجدي، 2011)

1. البحرية الأمريكية : وتتكون من 535 ألف فرد، ويشمل هذا الرقم 75 ألف ضمن الاحتياط، وتمتلك البحرية الأمريكية 240 سفينة عائمة و130 غواصة، وتساندها 150 سفينة إسناد و60 طائرة اقتحام برمائية . ويعد أسطول البحرية الأمريكية الأضخم عالمياً، أما بخصوص الأسلحة، فلدى البحرية الأمريكية 36 غواصة ذات صواريخ ذاتية الدفع، كما تضم 14 حاملة طائرات تحمل كل منها 85 طائرة، تعمل 5 حاملات منها بالطاقة النووية.
2. سلاح مشاة البحرية الأمريكية : وهو فرع منفصل وقائم بذاته رغم تشابهه وتداخله مع سلاح البحرية، ويصل تعداده إلى 85 ألف فرد، والمهمة الرئيسية لسلاح البحرية مساندة القوات البحرية لحماية المصالح الخارجية للولايات المتحدة، إضافةً للقيام بعمليات الاقتحام البرمائي وحماية القواعد العسكرية والمنشآت الأمريكية في الخارج.

3. الجيش الأمريكي : وهو أقدم الفروع وأكبرها في القوات المسلحة الأمريكية، ويبلغ تعداده 770 ألف فرد، ويشمل فرقتين محمولتين جواً، وأربع مجموعات قوات خاصة، و3 أفواج صاعقة، أما الاحتياط فيتكون من 12 فرقة، ويمتلك الجيش الأمريكي أكثر من 15 ألف دبابة، وأكثر من 9 آلاف مروحية، وحوالي 5 آلاف ناقلة جند.

4. القوات الجوية الأمريكية : وهي أحدث أفرع القوات المسلحة الأمريكية، حيث تم فصلها عن الجيش عام 1947م، وتتكون من قرابة 550 ألف فرد ولديها 400 قاذفة قنابل إستراتيجية، تتضمن القاذفات بي 2 عالية التقنية، إضافةً لما يزيد عن 3500 طائرة مقاتلة، و38 سرباً من أسراب الهجوم الأرضي، وسبعة أسراب للاستطلاع ومثلها للعمليات الخاصة، و33 سرباً للنقل، مما يوفر للقوات المسلحة الأمريكية جسراً جوياً دائماً في جميع عملياتها حول العالم. إضافةً للأفرع الرئيسية الأربع، تتبع القوات المسلحة الأمريكية عدد من الأفرع الأخرى، مثل سلاح القيادة الجوية الإستراتيجية، وتتلخص مهمته في السيطرة على الصواريخ طويلة المدى وقاذفات القنابل الإستراتيجية والأسلحة النووية المختلفة، كما يتبع القوات المسلحة قيادة الفضاء وهي المسئولة عن عمليات الأقمار الصناعية العسكرية وأجهزة إنذار الصواريخ ورحلات الفضاء ذات المهمات التجسسية .

أما عن السلاح النووي ، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى المصنعة له، وهي كذلك الدولة الوحيدة التي استعملته، ولدى الولايات المتحدة أكبر مخزون من الرؤوس النووية حول العالم، وتنتشر في دول العالم وبحاره ومحيطاته المختلفة.

بموجب الدستور الأمريكي، فإن الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية، أما الإدارة اليومية فيتولاها وزير الدفاع المسئول من قبل الرئيس والكونغرس، كما يتولى

الرئيس تعيين رئيس هيئة الأركان الأمريكية، والذي يتولى رئاسة الأفرع المختلفة للقوات المسلحة الأمريكية.

9.4 وكالة المخابرات المركزية C.I.A

1. تعتبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الجهاز المخابراتي الأكفأ في العالم، ويعتمد الرئيس الأمريكي اعتماداً كبيراً على تقاريرها ومعلوماتها السرية لصوغ موقفه السياسي تجاه الأحداث والقضايا السياسية والعسكرية حول العالم، أما وظائفها فمتعددة وأهمها : (فقيه، 2011:ص163)
2. جمع المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية عن الدول المعادية والصديقة على حد سواء.
3. تجنيد الجواسيس والعملاء في كافة دول العالم.
4. إحداث الاضطرابات والانقلابات السياسية.
5. القيام بعمليات الخطف والاغتيال وتدبير الانقلابات.
6. دعم الحركات والأحزاب والتنظيمات السياسية والعسكرية بغية تحقيق أهداف عسكرية أو سياسية.

تتمتع المخابرات الأمريكية بصلاحيات داخلية وخارجية واسعة ، وتقسم عملياتها لجزئين رئيسيين ، هما:

1. تقديم المعلومات والبيانات السرية للإدارة الأمريكية.
2. وضع الخطط السرية وتنفيذها بناءً على أوامر سرية من الإدارة الأمريكية. (فقيه، 2011،ص167)

تعود نشأة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى فترة الحرب العالمية الثانية، فبعد هجوم بيرل هاربور الياباني عام 1941م، أدركت الولايات المتحدة حاجتها الماسة لجهاز مخابرات قوي أسوةً بالدول الكبرى آنذاك، وقد استعانت بالخبرات البريطانية في

هذا الشأن، وفي عام 1947م أصدر الرئيس ترومان أمره بتأسيس وكالة المخابرات المركزية كجهاز أمني مستقل . (لوفابفر ،2006:ص96)

تلعب وكالة المخابرات الأمريكية دوراً كبيراً في التأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد أولوياتها، وينبع هذا الدور القوي من اعتبارات كثيرة، أهمها : إنها المصدر الأول للمعلومات والبيانات عن كافة الفاعلين الدوليين، كما إنها الأداة المفضلة للرؤساء الأمريكيين لتنفيذ بعض المهام السرية التي لا يمكن للمؤسسات الأخرى التورط بها من الناحيتين القانونية والسياسية، وفي عهد الرئيس باراك أوباما، اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية على وكالة المخابرات المركزية في تنفيذ العديد من المهام، أبرزها تنفيذ بعض المهمات العسكرية خاصة في العمليات العسكرية المتعلقة بمحاربة تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان وباكستان واليمن، ووصل الحد لتعاظم دور وكالة المخابرات الأمريكية إلى امتلاكها لطائرات من دون طيار وإدارة أعمالها حول العالم.

10.4 السيرة الذاتية والمهنية للرئيس باراك اوباما

ولد باراك حسين أوباما في 4 آب 1961م في مدينة هونولولو بولاية هاواي الأمريكية لأب كيني وأم أمريكية من أصل إنجليزي، وانفصل والداه وهو في الثانية من العمر، وعاد والده إلى كينيا وتوفي العام 1982م. أما والدته فقد ارتبطت بطالب إندونيسي، وانتقلت معه إلى إندونيسيا برفقة أوباما الذي التحق هناك بمدرسة محلية في جاكرتا . (ويكيبيديا : 2009/9/10)

في العام 1971م، عاد أوباما للعيش مع جدته لأمه في هاواي، وبقي هناك حتى تخرجه من الثانوية العامة عام 1979م، وقد أشار أوباما إلى مرحلة طفولته البائسة قائلاً: " إن والدي لم يبدُ أبداً مثل الناس من حولي حيث إنه كان شديد السواد ، أما والدتي فقد كانت بيضاء كالحليب، ولكن ذلك لم يثر انتباهي ولم يسجله ذهني " . كما أضاف أوباما واصفاً كفاحه من أجل التوفيق بين المفاهيم الاجتماعية المتعددة خلال حياته في هاواي : " إن الفرصة التي سنحت لي للعيش في هاواي مع مجموعة متنوعة من الثقافات، وفي جو من الاحترام المتبادل، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من رؤيتي للعالم

وأساساً للقيم التي اعتز بها" . (ويكيبيديا : 2011/8/12، نقلاً عن كتاب لباراك أوباما بعنوان : أحلام من أبي الصادر عام 1996م)

بعد تخرجه من المرحلة الثانوية، التحق أوباما بكلية اوكسيدنتيال في لوس أنجلوس، وفي عام 1981م انتقل إلى جامعة كولومبيا حيث تخصص في العلوم السياسية، وعمل بعد تخرجه في عدة مؤسسات بحثية وأكاديمية.

بعد أربع سنوات قضاها في نيويورك، انتقل إلى شيكاغو وعمل مديراً لمشروع المجتمعات النامية (D C P)، وهو مشروع يتبع للكنيسة، كما عمل في شيكاغو في عدة جمعيات وبرامج اجتماعية وتدريبية وتنموية، مركزاً جهوده على تنمية الريف والضواحي بشيكاغو.

التحق أوباما بكلية الحقوق في جامعة هارفارد عام (1988)، وتم اختياره كرئيس تحرير لمجلة القانون في الجامعة، ثم عين رئيساً لمجلس إدارتها، وبعد تخرجه عاد إلى شيكاغو، وذاعت شهرته كأول أمريكي من أصول إفريقية يتولى رئاسة تحرير مجلة القانون بجامعة هارفارد.

عمل أوباما كمحاضر للقانون الدستوري من العام (1992) إلى العام (1994)، وعمل كذلك في سلك المحاماة، وتولى رئاسة عدة مؤسسات اجتماعية واقتصادية في الفترة نفسها.

انتخب أوباما عضواً في مجلس شيوخ ولاية إلينوي عام (1996)، وخلال عضويته في مجلس الشيوخ تابع نشاطاته التنموية والاجتماعية، كما عمل على بعض التشريعات المتعلقة بنظام الرعاية الصحية، وقاد جهوداً مكثفة لتمرير قانون يفرض ضرائب ائتمانية إضافية على العمال ذوي الدخل المنخفض ، كما شجع زيادة الإعانات المقدمة لرعاية الأطفال. (أبو صيام،2011:ص91)

في العام (1998)، أعيد انتخاب أوباما عضواً في مجلس شيوخ ولاية إلينوي، وفي عام (2000)، خسر السباق الانتخابي داخل الحزب الديمقراطي للفوز بترشيح الحزب لمجلس النواب الأمريكي، وفي العام (2004) فاز أوباما بـ 70% من الأصوات في انتخابات مجلس الشيوخ الأمريكي، ليكون بذلك خامس عضو بمجلس الشيوخ الأمريكي من أصول أفريقية. (التنير: 2011، ص44)

في (10) شباط (2007)، أعلن أوباما ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، وخاض سباقاً طويلاً مع السناتور هيلاري كلينتون للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة، وفي (23)آب (2008) أعلن عن اختياره للسناتور جوزيف بايدن نائباً للرئيس، وخاض الانتخابات ضد مرشح الحزب الجمهوري السيناتور جون ماكين، ويوم (5) تشرين الثاني (2008) ، أعلن فوز أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. (أبو صيام،2011:ص21)

خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، طرح أوباما برنامجه للسياسية الخارجية على تعهده بسحب القوات الأمريكية من العراق في أقرب وقت ممكن، واعتبر غزو العراق خطأً استراتيجياً لا بد من تصحيحه، ولكنه في الوقت نفسه، أكد على ضرورة مواصلة القتال في أفغانستان، معتبراً أياها الجبهة الرئيسية للمواجهة الأمريكية مع تنظيم القاعدة ومع الإرهاب الدولي ككل، متعهداً بزيادة عديد القوات الأمريكية هناك، معلناً عن التزامه بالتعاون مع كافة الشركاء الدوليين من حلفاء وأصدقاء لمحاربة الإرهاب الدولي أينما كان.

أما فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فقد تبنى أوباما في بداية حملته الانتخابية مواقف معتدلة ومتوازنة من الصراع العربي الإسرائيلي، متعهداً بإعادة العملية السلمية لمسارها الصحيح . وفي وقت لاحق عدل أوباما موقفه من القضية الفلسطينية باتجاه تبني مواقف مؤيدة لإسرائيل بشكل فاضح، إدراكاً منه بصعوبة الحصول على الدعم المالي والإعلامي للوبي اليهودي الأمريكي، وبعد أن شنت المنظمات اليهودية ومؤسساتها الإعلامية هجوماً دعائياً ضد مواقف أوباما المعتدلة تجاه القضية الفلسطينية، أكد أوباما في خطاب له في منظمة أيباك : " بأن القدس ستبقى عاصمةً لإسرائيل وإنها يجب ان تبقى موحدة" ، وفي حديث له في شبكة سي .إن.إن حول حق الفلسطينيين في القدس ، أجاب :" إن هذا الأمر متروك للتفاوض بين طرفي الصراع" . (فقيه:2011،ص 54)

من تحليل برنامج السياسة الخارجية الانتخابي للرئيس أوباما، نلاحظ بأنه بنى برنامجه للسياسة الخارجية وفقاً لرغبات الناخب الأمريكي المتعلقة أساساً بالواقع الاقتصادي المتردي والهاجس الأمني الداخلي، فهو أصر على ضرورة سحب الجيش الأمريكي من

العراق، لقناعته بأن الرأي العام الأمريكي يعتبرها حرباً خاسرة استنزفت الاقتصاد الأمريكي دون مبرر مقنع، وفي الوقت ذاته تعهد بمواصلة قتال تنظيم القاعدة في أفغانستان لأن هجمات 11 أيلول وغيرها من الهجمات الإرهابية، ما زالت عالقةً في ذهن الناخب الأمريكي، وتأكيداً منه على التزامه بحماية الأمن القومي الأمريكي رغم تاريخه المدني الذي يخلو من تقلد أي مناصب عسكرية، بعكس منافسه جون ماكين الذي استعرض مراراً تاريخه العسكري كطيار مقاتل في حرب فيتنام مشككاً في قدرة أوباما على حماية أمن المواطن الأمريكي.

أدار أوباما حملته الانتخابية بذكاء، حيث اختار لها عنواناً شاعرياً هو (نريد التغيير change we need)، ورغم بساطة هذا العنوان، إلا إنه يحمل في دلالاته العميقة تعبيراً عن حالة الإحباط التي يعيشها الناخب الأمريكي بسبب السياسات اللامسئولة للإدارة الجمهورية للرئيس جورج بوش الابن، بعكس الشعار الذي اختاره ماكين لحملته الانتخابية (الدولة القوية)، حيث ولد لدى الناخب الأمريكي انطباعاً بمواصلة السياسات التي اتبعتها إدارة جورج بوش.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية

1.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط

عندما تولى أوباما منصب الرئاسة الأمريكية بداية العام (2009)، كانت عملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة تماما، وقبيل استلامه منصبه بعدة أيام، أعلنت إسرائيل انتهاء عملياتها في قطاع غزة ضد حركة حماس، والتي عرفت بعملية الرصاص المصبوب، والتي راح ضحيتها آلاف المدنيين الفلسطينيين قتلى وجرحى.

فور توليه منصبه، أعلن الرئيس أوباما التزام الولايات المتحدة التام بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، معلنا دعمه وتأييده لمبدأ حل الدولتين كأساس لأي مفاوضات مستقبليه لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وأبدى أوباما اهتماما كبيرا بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك في إطار سعيه لتلميع الصورة السيئة للسياسة الخارجية لسلفه جورج بوش الابن التي لم تول قضية السلام قي الشرق الأوسط أهمية تذكر، وكانت منحازة بشكل فاضح للجانب الإسرائيلي. وفور استلامه منصبه بشكل رسمي في (22) كانون الثاني (2009)، أعلن أوباما تعيينه السيناتور السابق والدبلوماسي المخضرم جورج ميتشل مبعوثا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفي خطاب أوباما الذي وجهه للعالم الإسلامي من القاهرة يوم (4) حزيران (2009)، طالب أوباما إسرائيل بوقف بناء المستوطنات، كما صرح أوباما بان إدارته ستقدم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية لتكون دولة قادرة على البقاء، وأضاف : " بأن الولايات المتحدة ترى بأن حل الدولتين هو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية، وهذا يعني بأن دولتي إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وهو أمر مهم بالنسبة للجانبين".(الريس، 2009)

قام المبعوث الأمريكي جورج ميتشل بعقد لقاءات متعددة مع كافة الأطراف الفاعلة في عملية السلام في الشرق الأوسط، ففي (27) شباط (2009)، وصل ميتشل إلى القاهرة وعقد مباحثات مع الرئيس المصري حسني مبارك، وذلك لتعزيز اتفاقية الهدنة الهشة بين إسرائيل وحركة حماس عقب عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة،

كما زار ميتشل كلا من إسرائيل والضفة الغربية والأردن والسعودية، وتباحث مع زعماء هذه الدول حول أهم السبل الكفيلة بتحريك الجمود الذي يكتنف عملية السلام منذ عدة سنوات، بسبب التهميش الأمريكي لها، والتعنت الإسرائيلي والضعف الواضح للقيادة الفلسطينية في ظل انشقاق سياسي كبير بين المكونات السياسية للشعب الفلسطيني.وفي مقابلة للرئيس أوباما بنفس اليوم 2009/2/27، مع قناة العربية، صرح أوباما : " بأن إيفاد ميتشل كمبعوث خاص للشرق الأوسط هو وفاء بوعدي خلال حملتي الانتخابية بأننا لن ننتظر إلى نهاية ولايتي الرئاسية لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي".

اتبعت إدارة أوباما سياسة خارجية متوازنة ومعتدلة في تعاملها مع ملف السلام في الشرق الأوسط، وكان جورج ميتشل يتحدث بجدية وتفاؤل كبير لإيجاد حل سياسي شامل للنزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، واستندت الرؤيا الأمريكية على نظرة شمولية لقضية الشرق الأوسط تشمل كافة الأطراف والقوى الفاعلة، بعكس الإدارة السابقة التي صنفت دول الشرق الأوسط إلى محورين متضادين، وعلى هذا الأساس وصل ميتشل إلى دمشق بتاريخ 2009/7/26 لبحث سبل عملية السلام على المسارين الفلسطيني والسوري، وذلك لما تملكه دمشق من نفوذ سياسي على بعض الحركات والفصائل الفلسطينية، إضافة لدعم العلاقات الأمريكية السورية التي وصلت إلى حد القطيعة في عهد إدارة بوش الابن، بسبب الخلاف حول قضايا سياسية عديدة في الشرق الأوسط، ومن بينها ملف الصراع العربي – الإسرائيلي، إضافة لاتهام إدارة بوش الابن لسوريا بدعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في المنطقة في إشارة واضحة للعلاقات المتينة التي تربط دمشق بفصائل المقاومة في لبنان وفلسطين، كما بحث ميتشل إضافة لملف النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي الخطوط العريضة لإعادة إحياء ملف المفاوضات السورية – الإسرائيلية حول الجولان المحتل.

إلا إنه وبعد ذلك واجهت السياسة الخارجية الأمريكية صعوبات جمة لدفع عملية السلام الشرق– أوسطية، فبعد طلب أوباما من إسرائيل مرات عديدة وقف بناء المستوطنات، والذي كان المطلب الرئيس للفلسطينيين لاستئناف المفاوضات، أعلن الإسرائيليون وبعد تعنت شديد ومماطلة طويلة عن وقف بناء المستوطنات لمدة 10

أشهر فقط لا تشمل القدس، وشكل القرار الإسرائيلي صفعة قوية في وجه إدارة أوباما ونجاحا سياسيا بامتياز للسياسة الإسرائيلية القائمة على فرض الأمر الواقع وإفراغ أية مبادرة سياسية أمريكية من أساسها مسبقا، وفي المقابل فقد تعزز الاتجاه اليميني الإسرائيلي بقيادة نتنياهو وازدادت شعبيته في الوسط الإسرائيلي، مما جعل قدوم قياده إسرائيلية أقل تشددا أمرا بعيد المنال في المستقبل المنظور، ونتيجة لهذا الوضع أخذت مواقف الرئيس أوباما وإدارته تتراجع خطوة تلو أخرى، متخلية عن كافة الوعود التي أطلقها أوباما غداة تسلمه للرئاسة الأمريكية (محمد، 2009).

على الرغم من الخبرة التفاوضية الكبيرة لمهندس اتفاق الجمعة العظيمة، إلا إن جورج ميتشل لم يستطع إحراز أي تقدم ملحوظ في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ويعود ذلك إلى تشدد الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو الذي زاد من اتصالاته مع اللوبي الصهيوني الأمريكي للوقوف في وجه الضغوط الأمريكية على حكومته، وكان لهذه الاتصالات دوراً قوياً في ثني الإدارة الأمريكية عن ممارسة المزيد من الضغوط على الإسرائيليين، حيث ألمحت القوى اليهودية والصهيونية الأمريكية واليمينية المتحالفة معها، إنها لن تقف مع أوباما في انتخابات الرئاسة القادمة عام 2012م، كما إنها شنت حملة إعلامية شعواء على الإدارة الأمريكية لاهتمامها بقضايا سياسية خارجية لا تمت للمواطن الأمريكي بصلة، بينما يشهد الاقتصاد الأمريكي أزمة خانقة من الأجدر الاهتمام بحلها في إشارة واضحة للاهتمام الأمريكي المتزايد بإيجاد حل شامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

اظهر رئيس الوزراء الإسرائيلي براعة سياسية واضحة في الوقوف بوجه الضغوطات الأمريكية، فقد بنى تشدده في عملية السلام على مبررين أساسيين هما : الأمن القومي الإسرائيلي وذلك بإظهار إسرائيل ضحية "الإرهاب" الفلسطيني عقب عملية غزة، وإنكار وجود شريك فلسطيني حقيقي في عملية السلام مبررا استنتاجه على حالة الانقسام السياسي في الجانب الفلسطيني بين حركيتي فتح وحماس، وهذا بحد ذاتة كان المخرج الرئيس لنتنياهو من تقديم أية تنازلات سياسية للفلسطينيين .

أسفرت جهود ميتشل عن استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين،حيث افتتحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بتاريخ 2010/9/2 أولى

جولات المفاوضات بين الجانبين، إلا إن المفاوضات تعثرت بسبب طلب نتنياهو من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مما يلغي حق العودة من مفاوضات الوضع النهائي.(صباح، 2010)

بعد عدة شهور فقد من مهمة ميتشل، أقر أوباما بفشل إدارته في التعامل مع ملف السلام في الشرق الأوسط، معترفا بأنه بالغ في تقدير حجم التأثير الذي تستطيع إدارته ممارسته على الأطراف ذات العلاقة، معللا فشل ميتشل بالأوضاع الداخلية في كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث تقود إسرائيل حكومة يمينية متشددة لا ترغب في تقديم تنازلات سياسية، بينما لا يتمتع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشعبية كبيرة في ظل حالة الانقسام تخوله اتخاذ خطوات سياسية جريئة من شانها تمهيد العودة للمحادثات مع الإسرائيليين.

بعد نحو عامين من بدء مهمته أعلن ميتشل في (13) أيار (2011) استقالته من منصبه، معللا قراره بخيبة أمله بعد عامين من الجهود المضنية دون تقدم على مسار عملية السلام في الشرق الأوسط، وبعد عدة أيام أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن نائب ميتشل ديفيد هيل سيتولى المهمة مؤقتا في محاولة يائسة للتأكيد على الالتزام بانجاز السلام المنشود في الفترة الرئاسية الأولى لأوباما .

لم تحدث استقالة ميتشل أية ردود سياسية قوية على المستوى الدولي، وذلك لانشغال العالم بقضية شرق أوسطية جديدة وهي الانتفاضات والثورات العربية التي اندلعت مطلع عام (2011)، خاصة ثورة 25 يناير في مصر، حيث اتجهت الأنظار الأمريكية والعربية والدولية للقاهرة انتظارا لما تؤول إليه الأوضاع هناك، أما البيت الأبيض فقد صرح على لسان الناطق باسمه جي كارني : "بأن أوباما ما زال ملتزما بعملية السلام في الشرق الأوسط، رغم التعقيدات والصعوبات التي تكتنفها "، مشيرا إلى التعنت الإسرائيلي الذي أبداه نتنياهو بوضوح حينما قال : بأن إسرائيل لن تعود إلى حدود عام 1967، في رد واضح على خطاب أوباما أمام الكونغرس الأمريكي الذي قال فيه :" بأن أية مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بجب أن تبدأ على أساس الاعتراف بحدود عام 1967م.

على اثر التوقف التام لعملية السلام واجهت السياسة الخارجية الأمريكية عقبات جديدة في سبيل فرض إرادتها على المسرح السياسي في الشرق الأوسط، وبعد حصول فلسطين على عضوية اليونسكو في عام 2010. ففي 23 شهر أيلول من عام 2011 تقدم الرئيس الفلسطيني بطلب انضمام فلسطين للأمم المتحدة والاعتراف بها دولة مستقلة على حدود عام 1967م، وحظي الطلب الفلسطيني بتأييد 9 دول أعضاء في مجلس الأمن.

وقفت الإدارة الأمريكية بحزم في وجه المشروع الفلسطيني بالانضمام للأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية، وقالت المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن سوزان رايس : "بأن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض ضد الطلب الفلسطيني، وإن الفلسطينيين عليهم العودة لطاولة المفاوضات، وإن الولايات المتحدة لن تقبل بفلسطين دولة عضو في الأمم المتحدة إلا بعد حل كافة القضايا العالقة مع الإسرائيليين.

في (9) تشرين الثاني (2011) أعلنت لجنة دراسة طلبات العضوية في مجلس الأمن بأنها غير قادرة على الخروج بتوصية موحدة بشأن الطلب الفلسطيني، وإن الخلافات بين الدول الأعضاء عميقة جدا، ولا يمكن التوصل إلى توافق حولها، في إشارة للتهديد الأمريكي باستعمال حق النقض.

شكل الموقف الأمريكي من عضوية فلسطين حرجا كبيرا للإدارة الأمريكية، التي ظهرت في موقف منحاز تماما لإسرائيل، وشاذا بين القوى الدولية الأخرى، فروسيا والصين أيدتا الطلب الفلسطيني، بينما آثرت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الامتناع عن التصويت، وهذا الموقف الأمريكي شكك بمصداقية أوباما وإدارته حول الالتزام الأمريكي بعملية السلام، أما الحكومة الإسرائيلية فقد استغلت ذهاب الفلسطينيين للأمم المتحدة، دون التفاهم معها مبررا لبناء المزيد من المستوطنات خاصة في القدس.

عمل إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس عزمه تقديم طلب عضوية فلسطين إلى مجلس الأمن، على تحرك الإدارة الأمريكية على كافة المستويات، حيث التقت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، بوزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون، للتأكيد على إن السبيل الوحيد للوصول لدولة فلسطين هو المفاوضات، فيما قام توني بلير مبعوث

الرباعية الدولية، بالاجتماع في نيويورك مع أطراف الرباعية للتأكيد على الموقف نفسه.

بعد فشل المسعى الفلسطيني في الحصول على عضوية الأمم المتحدة، انتهجت الحكومة الإسرائيلية المزيد من السياسات المتشددة، وفي مقدمتها استئناف الاستيطان بوتيرة أسرع وفرض الأمر الواقع قبل استئناف المفاوضات في وقت لاحق، بينما لم تحرك الإدارة الأمريكية ساكنا في سبيل الضغط على حكومة نتنياهو، وتركز الخطاب الأمريكي على تأكيد الالتزام الأمريكي بعملية السلام دون اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد .

أما الرئيس أوباما، فقد تحول خطابه الداعي إلى وقف الاستيطان إلى حث الجانبين على استئناف المفاوضات المباشرة، دون ممارسة ضغوط على نتنياهو، بل بدأت بالضغط على الفلسطينيين لاستئناف المفاوضات دون قيود مسبقة، وهو ما رفضته القيادة الفلسطينية . وفي (29) تشرين ثاني (2012)، وبعد عام من فشل المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن، تقدم الرئيس عباس تسانده في ذلك المجموعة العربية في الأمم المتحدة، بطلب انضمام فلسطين للأمم المتحدة كدولة غير عضو، وتجنبت بذلك مجلس الأمن، حيث إن الجمعية العامة هي صاحبة البت في طلب الاعتراف المعنون بدولة غير عضو.

بعد إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس نيته التقدم بطلب للجمعية العام للأمم المتحدة، لقبول فلسطين كدولة غير عضو، اتبعت الإدارة الأمريكية نفس السياسة التي اتبعتها خلال تقدم فلسطين بطلب الانضمام لمجلس الأمن، حيث دعت مجددا لاستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين دون قيد أو شرط، وان الحل الحقيقي يكمن في التفاهمات المشتركة مع الجانب الإسرائيلي وليس في الذهاب للأمم المتحدة، كما حثت دول العالم على الوقوف في وجه المشروع الفلسطيني بحجة انه أحادي الجانب ويقوض عملية السلام في الشرق الأوسط.

اعتبرت حكومة نتنياهو التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة هو بمثابة إعلان حرب، وردا على ذلك أعلنت إسرائيل بأنها ستواصل البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وأعلنت

بأنها ستبني 3000 وحدة سكنية جديدة في القدس، كما صادرت 460 مليون شيكل من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية.

بتاريخ 2012/11/29، صوتت الجمعية العامة بقبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في هيئة الأمم المتحدة، حيث صوتت 138 دولة بقبول الطلب الفلسطيني، في حين عارضته 9 دول، وفيما عدا إسرائيل وكندا والتشيك والمكسيك، فإن الدول الخمس الأخرى التي عارضت القرار ما هي إلا مجموعة من الدويلات الجزرية الصغيرة التي لا يكاد يسمع بها في عالم السياسة الدولية، بينما أيدت قوى كبرى الطلب الفلسطيني مثل روسيا والصين وفرنسا واليابان، كما امتنعت عن التصويت 41 دولة أهمها المملكة المتحدة وألمانيا. (جمال، 2012)

لم تكتف إدارة أوباما بعرقلة المساعي الفلسطينية بالحصول على عضوية الأمم المتحدة، بل وقفت بانحياز واضح لجانب إسرائيل في كافة المحافل الدولية، ففي 2012/12/18 أحبطت الولايات المتحدة مشروع قرار عربي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، واستندت إلى نفس المبرر الذي تسوقه دائما، وهو إن استئناف المفاوضات هو السبيل الوحيد لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وان القرارات الدولية لا تغير شيئا على ارض الواقع.

كانت الإدارة الأمريكية على يقين تام بأن الطلب الفلسطيني في الجمعية العامة سيحظى بتأييد الغالبية العظمى من دول العالم، ورغم هذا، فقد سعت الإدارة الأمريكية لحشد اكبر عدد ممكن من الدول للتصويت بـ(لا) ضد الطلب الفلسطيني، أو الامتناع عن التصويت على الأقل، حيث مارست ضغوطا كبيرة على دول العالم المختلفة، إلا إنها لم تنجح سوى في حشد عدة دول صغيرة ليست بذات أهمية، فيما عدا كندا والمكسيك، وجمهورية التشيك العضو في الاتحاد الأوروبي.

اعتبر العديد من المحللين إن نتيجة التصويت على الطلب الفلسطيني، كانت صفعة حادة للسياسة الخارجية الأمريكية على المستويين الداخلي والدولي، فعلى المستوى الدولي ظهرت الولايات المتحدة بمظهر الدولة التي تناهض الحقوق المشروعة لشعب أعزل، وإن قرارها لم يلق تأييدا سوى من عدة دويلات صغيرة فقط . بينما كسبت دول كبرى أخرى مكاسب سياسية في الشرق الأوسط بتأييدها الطلب الفلسطيني مثل روسيا

وفرنسا والصين . أما على المستوى الداخلي، فقد تعرضت إدارة أوباما لانتقادات حادة من الإعلام الأمريكي، ومن مراكز الأبحاث والدراسات وبعض القوى السياسية، التي وصفت القرار الأمريكي بالفشل الاستراتيجي ودلالة على ضعف السياسة الخارجية لإدارة أوباما، التي كان عليها الامتناع عن التصويت بدل الاصطفاف مع مجموعة دويلات لا يعرف عنها شيئا.

ومرة أخرى، اتخذت إدارة أوباما من نفس المبررات التي ساقتها لتبرير معارضتها لقبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لعام 2011، لمعارضتها قبول فلسطين كدولة غير عضو، حيث صرحت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا أولاند : " بأن الولايات المتحدة عارضت الطلب الفلسطيني من منطلق خشيتها على عملية السلام في الشرق الأوسط، وان قرار الجمعية العامة قرار رمزي ولن يقيم دولة للفلسطينيين على أرض الواقع، وإن سبيل الفلسطينيين الوحيد لإقامة دولتهم هو العودة لطاولة المفاوضات دون شروط مسبقة".

تراوحت سياسة أوباما تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط بين الاهتمام الجدي بانجاز السلام المنشود بين الفلسطينيين والإسرائيليين والانحياز التام لإسرائيل، وبهذا فقد فشلت السياسة الخارجية الأمريكية في ملف السلام في الشرق الأوسط للأسباب التالية:

1. تراجع أهمية عملية السلام وأولويتها بالنسبة للإدارة الأمريكية : فعند تولي أوباما لمنصب الرئاسة، كانت العلاقات الأمريكية– العربية تتسم بالفتور والبرود، وكانت صورة السياسة الخارجية الأمريكية سلبية للغاية بسبب سياسات إدارة بوش الابن التي اتسمت بالضغط والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول العربية، بل وصل الحد إلى توتر العلاقات الأمريكية مع أقرب حلفائها العرب مثل مصر والسعودية، وطبقا لهذه الحالة، فقد رأى أوباما بأنه لا يمكن إعادة الدفء للعلاقات الأمريكية– العربية، إلا من خلال إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، فملف النزاع العربي الإسرائيلي هو المدخل الأفضل لإعادة بناء جسور الثقة مع العالم العربي المكتظ بالمصالح الأمريكية . إلا انه وبعد

فترة وجيزة تراجعت هذه الأولوية بعد انطلاق الربيع العربي، ووصوله لدول عربية حليفة للولايات المتحدة، فانتقلت الأولوية لترتيب الأوضاع السياسية الجديدة في دول الربيع العربي بما يتوافق مع المصالح الأمريكية، ومواجهة الآثار السلبية المحتملة لتغير بعض الأنظمة، خصوصا في مصر التي ترتبط بمعاهد سلام مع إسرائيل بضمانات أمريكية.

2. التعنت والتشدد الإسرائيلي: بالتزامن مع تولي أوباما لمنصبه، تشكلت الحكومة الإسرائيلية في (31) شباط (2009)، ومنح الكنيست الإسرائيلي الثقة لحكومة نتنياهو اليمينية بأغلبية 69 نائبا ومعارضة 45 آخرين، وتشكلت حكومة نتنياهو من ائتلاف ضم الليكود(27) مقعدا في الكنيست، وإسرائيل بيتنا(15) مقعدا، وحزب العمل (13) مقعدا، وحزب شاس(11) مقعدا، وحزب البيت اليهودي(3) مقاعد. (مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي : 2009/3/13)، إن التركيبة السياسية للحكومة الإسرائيلية، جعلتها من أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا، كما إن الائتلاف الواسع الذي يضم أكثر الأحزاب اليمينية تشددا، منح نتنياهو القدرة على المناورة والمراوغة والتعنت في ملف السلام مع الفلسطينيين، كما منح هذا الائتلاف المدعوم بأغلبية برلمانية مريحة، قدرة فائقة لصانع القرار الإسرائيلي لمواجهة الضغوط الأمريكية، إضافة لذلك، فان هذا الائتلاف كان يحظى بثقة تامة من الرأي العام الإسرائيلي الذي أخذ ينحو نحو التشدد بشكل عام في السنوات الأخيرة، استطاع نتنياهو بالاستناد على ائتلافه الحكومي، مقاومة الضغوط الأمريكية والتخلص منها، ومضى قدماً في بناء المستوطنات إرضاءاً للأحزاب المتشددة التي يتشكل منها ائتلافه الحكومي، وحرصا منه على الأغلبية البرلمانية المريحة للبقاء أطول فترة في الحكم، تبنى نتنياهو سياسة متشددة تجاه الفلسطينيين ساهمت في تماسك حكومته في وجه الضغوط الأمريكية . بل وصل الأمر بنتنياهو إلى اتخاذ التركيبة المتشددة لحكومته،

كذريعة للتخلص من الضغوط التي مارسها أوباما في بداية رئاسته، حيث تذرع نتنياهو بأن الغالبية العظمى من أعضاء حكومته لا يؤمنون بوجود شريك فلسطيني مستعد لاستئناف المفاوضات، وإن الرأي العام الإسرائيلي لا يؤمن بجدية الفلسطينيين في الوصول إلى السلام الشامل، وفي استطلاع للرأي عَبر (64%) من الإسرائيليين عن رضاهم السياسي إزاء التعنت والتشدد الذي تتبعه حكومة نتنياهو إزاء الفلسطينيين.

3. الأزمة المالية العالمية : بدأت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر من عام 2008، واعتبرت الأسوأ منذ الكساد الكبير عام 1929، بدأت الأزمة في الولايات المتحدة لتمتد إلى أوروبا واغلب دول العالم، وفي بداية الأزمة، انهار 19 بنكا أمريكيا لتتوالى الانهيارات في اغلب المؤسسات المالية والاقتصادية الأمريكية، أثرت الأزمة المالية على السياسة الخارجية الأمريكية بكافة مجالاتها، ومن ضمن ذلك ملف السلام في الشرق الأوسط، ففي ظل انشغال الإدارة الأمريكية بخطط الإنقاذ المالي وإعادة الاستقرار للاقتصاد الأمريكي، كان الهم الأول للإدارة الأمريكية هو إعادة الاستقرار والتوازن للاقتصاد الأمريكي، وإعادة معدلات التضخم والبطالة لمستوياتها الطبيعية، بدل استنزاف الجهد السياسي للإدارة في ملفات خارجية مثل ملف السلام في الشرق الأوسط، كذلك عملت الأزمة المالية على تخفيض الإدارة الأمريكية لمساعداتها الخارجية، لحلفائها حول العالم، ومن ضمنهم إسرائيل، حيث أعلنت إدارة أوباما عن خفض بسيط في قيمة المساعدة العسكرية لإسرائيل لتبلغ (1.3) مليار دولار لعام (2009)، فيما قلصت الدعم العسكري لمنظومة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية (القبة الحديدية) إلى (106) ملايين دولار لعام (2012)، بعد أن كانت (121) مليون دولار لعام (2010)، ثم تعلن تقليصها إلى (99) دولار في العام (2013)، إن انحسار المساعدات العسكرية لإسرائيل، وعجز الإدارة

الأمريكية في ظل الأزمة المالية عن زيادتها، يعد مبررا مناسبا لنتنياهو لإفشال مساعي أوباما الرامية لتحريك الجمود الذي يكتنف عملية السلام، فإسرائيل تتخذ من التهديدات الأمنية مبررا قويا لسياستها الرافضة لاستئناف المفاوضات، في ظل عجز أمريكي عن تقديم مساعدات عسكرية كبيرة قد تشكل ثمنا كافيا لانصياع إسرائيل للمبادرات الأمريكية.

4. اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة : يشكل اليهود الأمريكيون ثاني اكبر جماعة يهودية في العالم، بعد اليهود المقيمين في إسرائيل، وعلى الرغم من إنهم يصوتون تقليديا للحزب الديمقراطي(بنسبة 70%)، إلا إن الحصول على اكبر عدد من أصواتهم هدف يتسابق عليه المرشحون للرئاسة الأمريكية، لذلك فان الحفاظ على علاقة جيدة مع مؤسسات اللوبي الصهيوني أمرا مهما لأوباما للفوز في ولاية رئاسية ثانية، في بداية استلامه منصبه، أعلن أوباما معارضته للاستيطان الإسرائيلي، بل وطالب إسرائيل بالوقف الفوري للاستيطان في أراضي الضفة الغربية، وهذا ما أثار حفيظة اللوبي الصهيوني وحلفائه من التيار اليميني المحافظ، ومنذ البدء، تبين عجز أوباما عن فرض إرادته على إسرائيل بسبب النفوذ القوي للوبي الصهيوني في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية الأمريكية، وقد تنبأ العديد من خبراء السياسة الأمريكية في وقت مبكر بعجز أوباما وفشله، في تجاوز النفوذ الكبير للوبي الصهيوني، ومن هؤلاء الخبراء مستشار الأمن القومي في إدارة بوش الأب برنت سكوغروفت ، الذي قال بان إسرائيل هي التي تخطط السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، أما الرئيس الديمقراطي الأسبق جيمي كارتر، فقد قال معلقا على تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية : "إن الحكومة الإسرائيلية تبيت في البيت الأبيض"، بينما قال الأدميرال توماس موريد : " إنه لا يمكن لأي رئيس أمريكي فرض إرادته على إسرائيل" . أما على المستوى الإسرائيلي،

فقد قال أوفري فيزي أحد قادة حركة السلام الآن : "بأن البيت الأبيض محتل من قبل اللوبي الصهيوني، وانه –اللوبي الصهيوني– هو الذي يقود السياسة الخارجية الأمريكية"، وقد ظهرت بوادر الأثر الكبير للوبي الصهيوني منذ البداية، حيث انتقد أعضاء بارزون في الكونغرس – الضغط غير المبرر– من قبل الرئيس أوباما على إسرائيل، كما انتقدوا تركيز أوباما على قضية الاستيطان بدل التركيز على قضايا شرق–أوسطية أكثر أهمية . مما اضطر أوباما إلى إرسال مندوبيه لأعضاء الكونغرس لشرح وجهة نظره من ملف السلام في الشرق الأوسط، كما جدد تعهده بحماية إسرائيل وضمان أمنها، وان المكانة الإستراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط لن تتغير، مما يدل بشكل واضح على إن تصريحات أوباما تجاه إسرائيل ما هي إلا تكتيك سياسي يهدف لترميم العلاقات المتردية مع الدول العربية، خاصة في ظل حاجة الولايات المتحدة لتعاون بعض الدول العربية في ملفات شرق–أوسطية مهمة مثل الملف النووي الإيراني، نجح نتنياهو نجاحا باهرا في تجاوز ضغوط أوباما، وذلك من خلال العزف على وتر اللوبي الصهيوني النافذ في السياسة الأمريكية، وتذكير أوباما بأنه ما زال أمامه انتخابات رئاسية لفترة ثانية للوبي الصهيوني دور مهم فيها، واتبعت الحكومة الإسرائيلية دبلوماسية نشطة في هذا المجال، وكان الجهد الأكبر من رئيس الدولة شمعون بيريز، فرغم منصبه الشرفي، إلا انه يعتبر من القادة الإسرائيليين القلائل الذين ما زالوا في صلب السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة، وقام بيريز بزيارة للولايات المتحدة التقى خلالها بقيادات اللوبي الصهيوني هناك، خصوصا قادة(أيباك)، أكبر جماعات اللوبي الصهيوني وأكثرها نفوذا، وشرح بيريز في اجتماعاته الموقف الإسرائيلي، داعيا الإدارة الأمريكية إلى الالتفات لملفات شرق أوسطية أكثر أولوية، مثل برنامج إيران

النووي، والتهديدات النابعة من التنظيمات الإرهابية،مصورا إسرائيل على إنها الضحية الأولى للإرهاب في الشرق الأوسط.

2.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاحتجاجات والثورات السياسية في الدول العربية.

في (17)كانون الأول (2010) ، بدأت الاحتجاجات الشعبية في تونس وتطورت إلى ثورة عارمة، وعلى نحو فاجئ النظام التونسي ودول العالم كافة، ومنذ الأشهر الأولى لعام (2011)، انتقلت شرارة الاحتجاجات إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، بينما شهدت كل من عمان والبحرين والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا احتجاجات أقل حدة .

شكلت هذه الأحداث المتسارعة مفاجأة للسياسة الخارجية الأمريكية في أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالمصالح الأمريكية، وجعلت الطبيعة المتسارعة لهذه الأحداث التعامل معها من الصعوبة بمكان، بسبب الغموض الذي يكتنف المصير الذي تؤول اليه الأوضاع السياسية في الدول العربية، المليئة بالتناقضات والتعقيدات السياسية والأمنية.

1.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الثورة التونسية.

بعد ما يقرب من شهر من الاحتجاجات المتواصلة، سقط نظام زين العابدين بن علي في تونس بمغادرته البلاد يوم 14 يناير 2011، ليعلن المحتجون نجاح ثورتهم، بينما كانت القوى الدولية ومن بينها الولايات المتحدة تتابع الأحداث وتحاول بلورة موقف سياسي واضح منها .

في بداية الاحتجاجات، لم تتخذ الإدارة الأمريكية موقفا واضحا وصريحا، وتراوحت تصريحات الإدارة الأمريكية بين حث النظام على بذل المزيد من الجهود نحو تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبين نبذ العنف، ودعوة الحكومة والمعارضة للجلوس على طاولة الحوار.

إلا إنه بعد فشل أجهزة الأمن التونسية في إخماد الاحتجاجات، تطور الموقف الأمريكي إلى تبني بعض مطالب المحتجين صراحة، وذلك بعد إدراك الإدارة الأمريكية

بأن الثورة ماضية في طريقها، حيث أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون : " بأن الولايات المتحدة تحترم خيارات الشعب والتونسي وتقف مع خياره في سبيل الحرية والديمقراطية"، ولكن كلنتون لم تشر بوضوح إلى تخلي الإدارة الأمريكية عن بن علي ونظامه، وظلت إدارة أوباما تراهن على قدرة نظام بن علي على تهدئة الشارع مع حدوث تغييرات شكلية من شأنها الحفاظ على النظام السياسي التونسي كما هو، ولكن بعد نزول الجيش إلى المدن التونسية وهروب بن علي، ومحاولة رئيس الحكومة محمد الغنوشي الالتفاف على الثورة، أعلنت كلنتون وقوف بلادها مع الشعب التونسي، ومع مطالبه المشروعة في الحرية والديمقراطية.

خلال المرحلة الانتقالية، تبنت السياسة الخارجية الأمريكية مواقف مؤيدة ومتابعة للتحول الديمقراطي في تونس، كما أنها وثقت علاقاتها مع الحكومة التونسية . ورغم زعامة الإسلاميين للحكومة التونسية المنتخبة، إلا إن الإدارة الأمريكية لم تتخذ مواقف معادية لها، وذلك لعدم أهمية تونس الإستراتيجية في الشرق الأوسط مقارنة بدول أخرى، أخذت الاحتجاجات فيها تأخذ طابعا متسارعا.

2.2.5 السياسة الامريكية تجاه ثورة 25 يناير في مصر.

تعتبر مصر الدولة الأهم في الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الأمريكية، لعدة اعتبارات أهمها :

1. إن مصر اكبر الدول العربية وأكثرها تأثيرا، وعليه فإن السياسة الخارجية المصرية في حال معارضتها للمصالح الأمريكية من شأنها التأثير على دول أخرى في المنطقة.
2. موقع مصر الاستراتيجي، والذي يمثل ممرا لوارداتها من النفط، ومعبرا لأساطيلها البحرية حول العالم.
3. إن مصر ترتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل، وأي تغيير عليها سيقود إلى تغييرات كبرى في الشرق الأوسط بأكمله.

إضافة لذلك، يعد نظام مبارك الحليف الأقوى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفيما عدا خلافات بسيطة، اتسمت العلاقات المصرية الأمريكية طيلة ثلاثين عاما بالتوافق والانسجام التام، لذلك فإن أي تغيير على السياسة الخارجية المصرية، سيتبعه تغييرات كبرى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط .

في 17 يناير 2011، اندلعت الاحتجاجات في مصر، واتخذت منحى دراماتيكيا سريعا، ويبدو بأن التجربة التونسية قد ألهمت قوى الثورة المصرية، كما إنها ألهمت الإدارة الأمريكية التي اتخذت مواقف غامضة ومبهمة تجاه الإحداث في مصر، فالخارجية الأمريكية أكدت في بداية الأحداث قلقها من الموقف، ثم تطور خطابها إلى دعوة كافة الأطراف للحوار، ودعت النظام إلى التحلي بالصبر وضبط النفس، كما دعت إلى عدم الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين.

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية بالتخبط والتذبذب، ويمكن تقسيم الموقف الأمريكي تبعا لتطور أحداث الثورة المصرية إلى ثلاث مراحل أساسية:

1. منذ اندلاع الثورة وحتى 2 يناير 2011 (جمعة الغضب).
2. منذ جمعة الغضب وحتى تنحي مبارك (11 فبراير 2011)
3. المرحلة الثالثة : ما بعد تنحي مبارك.

ففي المرحلة الأولى، كان أول تصريح أمريكي على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون، حيث قالت : " بان الأوضاع في مصر مستقرة وإن الأمر يتطلب بعض الإصلاحات"، كما عملت الإدارة الأمريكية مع الرئاسة المصرية لإيجاد مخرج للنظام، وهو ما تجلى بتعيين مبارك لعمر سليمان نائبا له، في محاولة لتهدئة بعض القوى السياسية التي تعارض توريث الحكم في مصر.

أما في المرحلة الثانية، فقد تيقنت الإدارة الأمريكية من عمق أزمة النظام في مصر، خاصة في ظل الاستعمال المفرط للقوة من قبل قوات الأمن، وإصرار الثوار على مبدأ إسقاط النظام، وهنا لم تكتف الإدارة الأمريكية بتأييد تعهد مبارك بالترشح لولاية رئاسية جديدة، بل طالبته بالرحيل فورا، وذلك تماشيا مع المواقف الدولية الأخرى، وانسجاما مع الرأي العام الأمريكي الذي تابع الثورة المصرية باهتمام بالغ، حيث أظهرت

استطلاعات الرأي أن 88% من الأمريكيين يتضامنون مع الثوار ويرون بأن مطالبهم عادلة، ومن هنا كان من الصعب على أدارة أوباما الوقوف في وجه ثورة تطالب بالحرية والديمقراطية التي تعد أهم الركائز القيمية للمجتمع الأمريكي.

أما في المرحلة الثالثة، فقد تركز اهتمام الإدارة الأمريكية على التعامل مع الواقع السياسي الجديد في مصر، وهنا شدد أوباما على ضرورة حفاظ مصر على تعهداتها الدولية في إشارة واضحة لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وهذا ما تعهد به المجلس العسكري الحاكم في مصر في المرحلة الانتقالية، أما على الصعيد الداخلي، فقد أعلن أوباما دعمه للتحول الديمقراطي في مصر، مطالبا كافة القوى بالحفاظ على حقوق الأقليات في إشارة للأقباط، كما أضاف أوباما بأنه على من يحكم مصر الالتزام بحماية حقوق الإنسان والمرأة، وما إلى ذلك من المفاهيم الليبرالية الأمريكية.

كثفت الإدارة الأمريكية من اتصالاتها بمصر بعد نجاح الثورة، واتبع الأمريكيون سياسة الحوار المباشر مع القوى السياسية المختلفة، ومثال ذلك زيارة السناتور جون كيري للقاهرة ولقائه عدد من قادة الأخوان المسلمين وقوى سياسية أخرى، كما قام الكونغرس الأمريكي باستضافة عدد من قادة الإخوان في واشنطن. (السياسة الدولية : 2012/5/13)

بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي فاز الإخوان المسلمون بها، اتبعت الإدارة الأمريكية الحذر في التعامل مع القيادة المصرية الجديدة، ثم زادت بعد ذلك من اتصالاتها مع المسئولين المصريين، خصوصا مع المؤسسة العسكرية التي تعتمد في تسليحها على المعونات الأمريكية.

لم تظهر بوادر توتر وعداء في العلاقات الأمريكية المصرية بعد فوز الإخوان، وهذا يدل على توصل الطرفين إلى التفاهم، وجاءت أحداث غزة نهاية العام 2012 لتثبت هذا الرأي، حيث عادت مصر للعب دورها القديم، وهو التدخل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس، وقد شجعت الإدارة الأمريكية الدور المصري واثنت عليه، مما يدل على إن السياسة الخارجية الأمريكية بما تملكه من أدوات ضغط سياسية واقتصادية وعسكرية، قادرة على تسيير حكومة الإخوان بما يتوافق مع مصالحها.

3.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الثورة الليبية

في 17 فبراير 2011، اندلعت الثورة الليبية ضد حكم معمر القذافي، واتسمت بالعنف وبالاستعمال المفرط للقوة منذ البداية، وعلى الرغم من تحسن العلاقات الليبية-الأمريكية في السنوات الأخيرة، إلا إن الإدارة الأمريكية لم تتردد في إعلان دعمها للثوار.

قادت الولايات المتحدة الجهود الدولية في مجلس الأمن، والذي جاء تجاوبه سريعا وحاسما ضد النظام الليبي، حيث اصدر مجلس الأمن القرار الدولي رقم 1970 بتاريخ 26 فبراير 2011، والذي نص على منع سفر عدد من المسئولين الليبيين إضافة لتجميد الأرصدة والأصول الليبية في الخارج، كما نص على حظر توريد السلاح إلى ليبيا . إلا انه بعد نجاح النظام في إيقاف زحف الثوار واستعادته المدن التي وقعت في أيديهم، اصدر مجلس الأمن قراره رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011، والذي نص على فرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية، وأجاز استعمال القوة لحماية المدنيين الليبيين.(ويكيبيديا : 2011/3/18)

بعد قرارات مجلس الأمن، والإجماع الدولي حول ضرورة التدخل في ليبيا، كان موقف الإدارة الأمريكية حذرا من التدخل العسكري رغم تأييدها له، فأوباما الذي خاض الانتخابات الرئاسية على الوعد بسحب القوات الأمريكية من العراق، كان يدرك حساسية الرأي العام الأمريكي لزج الجيش الأمريكي في صراعات خارجية دون مبرر واضح لها، لذا فقد مهدت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون للتدخل الأمريكي بالعديد من التصريحات والمقابلات، التي أكدت فيها بان التدخل الأمريكي يهدف لحماية المدنيين فقط، وانه لن يكون تدخلا بريا على الأرض، وإن هناك أربع دول عربية أبدت استعدادها للمشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا.(صابر،2011)

برغم التفويض الواضح من مجلس الأمن، إلا إن الإدارة الأمريكية حرصت على عدم تصدر التدخل الدولي في ليبيا، كما حرصت على إن يكون التدخل بدعم واضح من المجتمع الدولي خصوصا من الدول العربية والإفريقية، وقادت الإدارة الأمريكية الجهد لوضع التدخل الدولي تحت مظلة حلف الناتو ،حيث ابدي غالبية أعضاء الحلف تأييدهم للتدخل مقابل معارضة دول قليلة، ورغم هذا فإن أوباما حرص على أن لا

تتصدر الولايات المتحدة العمليات العسكرية في ليبيا، حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس بأن فرنسا وايطاليا هما الدولتان الأفضل لفرض الحصار البحري حول ليبيا.

اتضح حرص الإدارة الأمريكية على عدم تصدر واجهة التدخل الدولي في ليبيا بأمرين : الأول هو تعيين الجنرال الكندي شارل بوشار قائدا لعمليات الناتو في ليبيا ، الثاني وهو تأخر الولايات المتحدة عن التدخل الفعلي إلا بعد قيام الطيران البريطاني والفرنسي بقصف القواعد العسكرية الليبية، ويبدو بأن الهدف الأمريكي من ذلك هو تجنب إثارة مشاعر الغضب والكراهية لدى العرب والمسلمين بعد تجربتي العراق وأفغانستان، والتأكيد على أن التدخل هو تنفيذ لقرار أممي يحظى بإجماع دولي، إضافة لذلك فان أوباما كان حريصا على رضا الرأي العام الأمريكي الذي أيد التدخل على نحو محدود دون التورط في صراع عسكري مباشر على الأرض. (ديمتري، 2011)

نستنتج مما سبق إن هناك عدة عوامل حكمت الموقف الأمريكي تجاه الثورة الليبية:

1. الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط : فهذه الإستراتيجية تقوم على تجميل صورة الولايات المتحدة لدى الرأي العام العربي والإسلامي، لذا لم يكن من المستحسن قيادة التدخل العسكري في ليبيا.
2. الطاقة : فالولايات المتحدة ترى في النفط الليبي مصدرا للطاقة سواء على صعيد استيراده أو الحصول على المزيد من الاستثمارات هناك.
3. الأزمة المالية : حيث أنها فرضت قيودا كبيرة على أي عمل عسكري انفرادي، لذا ارتأت الولايات المتحدة التدخل باسم الناتو وأوكلت معظم العمليات العسكرية للدول الأوروبية.
4. الرأي العام الأمريكي : فالناخب الأمريكي لم يعد يحبذ فكرة التدخل العسكري الواسع، لقناعته بأن حربي العراق وأفغانستان لهما دور كبير في الأزمة التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي.

4.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الأحداث في سوريا

في 15 مارس 2011 بدأت الاحتجاجات والمظاهرات في مختلف المدن السورية للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، وقد تطورت إلى مواجهات عنيفة بين السلطة والمحتجين، ولم يستطع نظام بشار الأسد السيطرة على الأحداث، التي يرى العديد من المحللين بأنها تحولت إلى حرب أهلية دامية بين نظام بشار وقوى المعارضة المسلحة، خصوصا بعد انشقاق آلاف الجنود عن الجيش وانضمامهم لقوى المعارضة.

تتميز سوريا عن غيرها من دول "الربيع العربي"، بأنها محسوبة على المحور المناهض للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فسوريا لم توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وترتبط بعلاقات تحالف متينة مع إيران، إضافة لعلاقتها المباشرة مع قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، أما على مستوى النظام الدولي، فان سوريا تحتفظ بعلاقات قوية مع روسيا والصين، كما ترتبط بعلاقات قوية مع قوى دولية أخرى تناهض الرؤيا الأمريكية القائمة على الانفراد بقيادة النظام الدولي.

في ظل الاستخدام المفرط للقوة من قبل النظام، راهنت قوى المعارضة السورية على التدخل الدولي لحماية المدنيين، وإنجاح الثورة في أسرع وقت ممكن، وذلك على غرار التدخل الدولي في ليبيا، إلا إن الإدارة الأمريكية أعلنت مبكرا بان الوضع في سوريا مختلف تماما، حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون يوم 2011/3/28، بأن التدخل بفرض منطقة حظر جوي في سوريا مستبعد، وان الوضع في سوريا له خصوصيته.

وفي ظل القمع المتزايد للمعارضة من قبل النظام، أعلن أوباما في 2011/4/23، بأن الإدارة الأمريكية تقف مع الشعب السوري، وإنه على الرئيس الأسد الاستماع لمطالب الشعب بالتنحي، وعدم الاستماع لنصائح حلفائه الإيرانيين بقمع النظام. (البيان :2011/6/7) . وفي تصريح آخر قال أوباما :"بأنه على الأسد قيادة التحول الديمقراطي في بلاده أو التنحي جانبا).

في المقابل، اتبعت إدارة أوباما أداة العقوبات لتضييق الخناق على النظام السوري، ففي 2011/8/18، أعلنت إدارة أوباما جملة من العقوبات تستهدف الاقتصاد السوري نصت على:

1. تجميد كافة الأرصدة والأصول المالية العائدة للحكومة السورية في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. منع المواطنين والشركات الأمريكية من التعامل التجاري مع سوريا بأي شكل من الأشكال.
3. منع المواطنين والشركات الأمريكية من تصدير أو إعادة تصدير البضائع إلى سوريا أو الاستيراد منها.

كما أصدرت الخارجية الأمريكية قائمة سوداء بالشركات والمؤسسات السورية المسئولة عن قطاع النفط والغاز السوري، وذلك بهدف تضييق الخناق على الاقتصاد السوري لضمان سيطرة الثوار في أسرع وقت ممكن.

بتاريخ 2011/5/18، أصدرت الإدارة الأمريكية قرارات تتضمن فرض عقوبات على الرئيس السوري بشار الأسد وستة من كبار مساعديه، أبرزهم رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع.(عرب نت :2011/5/19) . وفي 2011/7/18، أعلنت هيلاري كلنتون عن إضافة 29 مسئولا سوريا لقائمة العقوبات الأمريكية، كما تم إضافة مؤسسات وشركات أخرى لقائمة عقوباتها.

اتبعت الإدارة الأمريكية تجاه الأحداث في سوريا، سياسة خارجية تقوم على بناء التحالفات الدولية والإقليمية، مع عدم الظهور بمظهر المتصدر للجهد الدولي ضد سوريا، فقد أبدت تعهدها بتقديم الدعم اللوجستي والسياسي لقوى المعارضة السورية، دون الالتزام بتقديم دعم عسكري واضح للثوار على الأرض . أما أهم الإخفاقات التي تلقتها السياسة الخارجية الأمريكية فكانت في مجلس الأمن، حيث استعملت كل من روسيا والصين حق النقض ثلاث مرات ضد مشاريع قرارات تقدمت بها الدول الأوروبية بالتعاون مع الولايات المتحدة، وكانت هذه القرارات تهدف لإدانة الممارسات القمعية للنظام السوري . ففي 4 أكتوبر 2011 أجهضت روسيا والصين أول مشروع قرار تقدمت به فرنسا وألمانيا وبريطانيا مما اعتبرته الإدارة الأمريكية تحديا للإرادة الدولية، حيث قالت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس : "إن الولايات

المتحدة مستاءة من إخفاق مجلس الأمن في التعامل مع قضية دولية تهدد السلام العالمي".

وفي 4 نوفمبر 2011، عقد مجلس الأمن جلسته الثانية لمناقشة مشروع قرار تقدمت به الدول العربية، لدعم خطة جامعة الدول العربية لحل الأزمة في سوريا، وكما تم في مشروع القرار الأوروبي، استعملت روسيا والصين حق النقض ضد القرار، بحجة انه يغلق الباب أمام الجهد السياسي لحل الأزمة ويجهض الإصلاحات التي أعلن النظام السوري عن تطبيقها، وردا على ذلك، عبرت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون عن خيبة أملها بسبب فشل المجتمع الدولي في تبني قرارات تعمل على حماية المدنيين من القمع الوحشي الذي تقوم به السلطات السورية ضد المحتجين.

وفي 19 تموز 2012، تقدمت الدول الأوروبية بمشروع قرار مدعوم من بعض الدول العربية، ينص على توجيه إنذار لدمشق بضرورة سحب قواتها المسلحة من المدن خلال 10 أيام، وذلك تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما يعني تخويل المجتمع الدولي استعمال القوة لتنفيذه، وللمرة الثالثة استعملت روسيا والصين حق النقض لإجهاض القرار . (شاهين، 2011)

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأحداث في سوريا بالتردد والتخبط، وعدم وضوح الرؤيا، ويعود هذا إلى جملة أسباب:

1. الوضع الداخلي السوري : حيث تختلف الأحداث في سوريا عن بقية دول "الربيع العربي" في اتخاذها منحى عسكريا دمويا وعنيفا بين النظام والمجموعات المسلحة، في ظل عدم وجود قوى معارضة قوية ومنظمة باستطاعتها قيادة المرحلة الانتقالية بعد إسقاط النظام، مما جعل من الصعب على الإدارة الأمريكية تقديم دعم عسكري يحسم الصراع بسرعة، إضافة لذلك فان الصبغة الطائفية التي اتسم بها الصراع، قد تؤدي إلى تفجير منطقة الشرق الأوسط بكاملها في حال أعلنت الإدارة الأمريكية دعمها المسلح للثوار، خصوصا في دول الجوار السوري (العراق ولبنان).

2. الخوف من تغلغل تنظيم القاعدة للداخل السوري : فقوى المعارضة المسلحة متعددة وغير محددة الانتماء، ومن الممكن أن تحوي بين ثناياها عناصر أو مجموعات تعتنق الفكر القاعدي، ففي حال انهيار النظام السوري في ظل عدم وجود قوة سياسية منظمة تملأ الفراغ السياسي، فمن المحتمل أن تستغل القاعدة هذا الفراغ بالحصول على المزيد من الأسلحة النوعية أو السيطرة على مناطق معينة، وهذا ما تخشاه واشنطن عقب التجربة العراقية . كما تعلمت الولايات المتحدة من الدرس الليبي حيث استفادت المجموعات المرتبطة بالقاعدة من الفراغ الناتج عن انهيار نظام القذافي بالحصول على العديد من الأسلحة النوعية .

3. الموقف الروسي والصيني الداعم للنظام السوري : فقد ساهم الفيتو الروسي والصيني لثلاث مرات ضد مشاريع قرارات تدين النظام السوري في تقييد خيارات واشنطن، التي لم تعد تحبذ العمل بانفراد وتحمل عبء الأزمات الدولية وحدها، وهذا الموقف الروسي والصيني نابع من تصميم الدولتين على عدم تكرار الفرصة التي سنحت للولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين في ليبيا، خاصة أن سوريا ترتبط بعلاقات إستراتيجية متينة مع روسيا، وتستضيف الأسطول الروسي في البحر المتوسط بميناء طرطوس.

5.2.5 السياسة الأمريكية تجاه الأحداث في اليمن والبحرين

تشكل الأحداث التي شهدها اليمن منذ مطلع العام 2011 تحديا كبيرا للسياسة الخارجية الأمريكية، فاليمن الذي يعاني من أزمات وتعقيدات أمنية وسياسية متعددة، يشكل موقعه أهمية إستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية، أما حالة فشل الدولة اليمنية، فإنها تشكل هاجسا امنيا كبيرا للإدارة الأمريكية التي تدخلت منذ وقت مبكر لتنفيذ عمليات متعددة ضد تنظيم القاعدة الذي تزايد نفوذه في اليمن اثر الاضطرابات

الأمنية والسياسية، في ظل عجز الحكومة اليمنية عن بسط سيطرتها على كامل التراب اليمني.

وعلى الرغم من العلاقات المتينة مع نظام علي عبد الله صالح، إلا إن الإدارة الأمريكية تنبهت إلى أن تمسك صالح بالسلطة سيقود إلى نتائج سلبية بالنسبة للمصالح الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي والخليج العربي، لذلك دعت الإدارة الأمريكية إلى انتقال سلمي للسلطة في ظل حالة الاحتقان السياسي بين نظام صالح وقوى المعارضة اليمنية، دون أن تدعو صالح للتنحي بشكل صريح.(روسيا اليوم :2011/6/13) . وجاء هذا المطلب على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون حيث قالت: "بأن العنف لا يشكل طريقا للأمام، وان حالة عدم الاستقرار في اليمن تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي، وان الشعب اليمني بحاجة لحكومة تلبي تطلعاته العادلة في الحرية والديمقراطية".

أما على الصعيد العسكري، فقد أكد وزير الدفاع أمام مجلس الشيوخ، بأنه رغم الحالة المعقدة للمشهد السياسي والأمني في اليمن، إلا إن العمليات العسكرية ضد القاعدة مستمرة.(ديمتري،2011) . وكرر عدة مسئولين أمريكيين تأكيدهم بأن التعاون الأمني مع اليمن مستمر في مجال مكافحة الإرهاب رغم حالة الاحتقان السياسي، وفي هذا السياق أكد جون برلمان مساعد الرئيس أوباما لشئون الإرهاب، بأن المعارضة اليمنية يجب أن تدخل في مفاوضات شاملة مع الرئيس صالح، وذلك لأن يديه لم تتلطخا بدماء اليمنيين حسب وصفه، وان صالح لديه الاستعداد لتقديم تنازلات سياسية كبيرة من شأنها إعادة الاستقرار للبلاد.

في 3 ابريل 2011، أعلن مجلس التعاون الخليجي خطته المعروفة بالمبادرة الخليجية، والتي تقدم بها المجلس لحل الأزمة السياسية بين نظام صالح ومعارضيه، ونصت الخطة على ضمان خروج مشرف للرئيس صالح من الحياة السياسية اليمنية، ونقل صلاحياته لنائبه عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة وطنية لإدارة المرحلة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات، وفي المقابل تمتع الرئيس صالح ومعاونوه بضمانات بعدم ملاحقتهم قضائيا وسياسيا، وقد أعلنت الولايات المتحدة تأييدها المطلق للمبادرة ودعمها لها، وبعد توقيع الأطراف اليمنية عليها، قال أوباما : "بأن توقيع الاتفاقية

خطوة مهمة إلى الأمام، وان الولايات المتحدة ترحب بنقل السلطة إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن، على ضرورة الحفاظ على القدر الباقي من مكونات الدولة اليمنية، ومحاولة منع تحول الاحتجاجات الحاشدة إلى ثورة عارمة من الممكن أن تتخذ منحى حرب أهلية طاحنة، خاصة بعد انقسام بعض فرق الجيش اليمني وانضمامها للثوار، إضافة لذلك حرصت الولايات المتحدة على تأمين حل سياسي للازمة اليمنية لتفويت الفرصة على تنظيم القاعدة الذي اخذ بالفعل يسيطر على المزيد من الجغرافيا اليمنية، وقد كثفت من ضرباتها العسكرية الانتقائية ضد قادة التنظيم وكوادره في اليمن، خاصة في بعض المناطق الجنوبية حيث سيطر مسلحون يشتبه في انتمائهم للقاعدة على بعض المدن والبلدات التي خلت من أي تواجد فعلي للدولة اليمنية.

أما في البحرين، فإن الحالة تتسم بالتشابك والتعقيد، حيث يتخذ الأسطول الأمريكي الخامس من المنامة مقرا له، إضافة للبعد الطائفي للاحتجاجات التي اتُهمت القوى المنظمة لها بالانضواء تحت العباءة الإيرانية، وكون البحرين تقع في قلب الخليج العربي حيث أكبر مخزونات الطاقة في العالم، فإن الإدارة الأمريكية تابعت باهتمام ما يدور هناك.

دعت الإدارة الأمريكية منذ بدء الاحتجاجات إلى الحوار بين الحكومة البحرينية والمعارضة، ودعت كافة الأطراف إلى الابتعاد عن استعمال العنف والالتزام بالمنهج السلمي لإدارة الأزمة، وصرح الرئيس أوباما بان استقرار البحرين مرتبط باحترام حقوق الشعب البحريني وحرياته، وانه يجب على الحكومة البحرينية البدء بإصلاحات سياسية شاملة وحقيقية، كما قامت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون بزيارة البحرين أكدت خلالها على إن البحرين دولة صديقة للولايات المتحدة، وإن بلادها تدعم الحوار الوطني المنعقد بين الحكومة والمعارضة.(واصف، 2012) . كما دعا الرئيس أوباما الحكومة البحرينية إلى فتح حوار مباشر وجاد مع جمعية الوفاق المعارضة، مما أثار حفيظة القوى السياسية المعارضة الأخرى.

نجحت السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة ملف الاحتجاجات والثورات العربية، على المدى القريب والمتوسط على الأقل، واستطاعت المحافظة على مصالحها في المنطقة، واتسمت هذه السياسة بعدة ملامح رئيسية أهمها:

1. الحذر والتردد : ويعود هذا الحذر والتردد الى عنصر المفاجأة الذي اتخذه زخم أحداث الربيع العربي، حيث تجنبت الإدارة الأمريكية اتخاذ مواقف مسبقة في مرحلة سياسية غير واضحة المعالم، في منطقة مليئة بالمصالح الأمريكية المختلفة، وكانت تصريحات الإدارة الأمريكية خلال الأحداث تتسم بالضبابية والغموض، مثل الدعوة للحوار وضبط النفس واحترام تطلعات الشعوب في الحرية والديمقراطية، وتجنبت الإدارة الأمريكية الوقوف مع الأنظمة الحاكمة أو مع القوى المعارضة، واستطاعت الدبلوماسية الأمريكية بشكل عام الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع كافة الأطراف السياسية في الدول التي شهدت احتجاجات أو ثورات سياسية.
2. تجنب اتخاذ مواقف انفرادية : تجنبت الإدارة الأمريكية اتخاذ مواقف أحادية الجانب تجاه أحداث الربيع العربي، خاصة في الدول التي تحولت الاحتجاجات فيها إلى ثورات مسلحة ودموية، ففي الحالة الليبية تجنبت الولايات المتحدة تصدر التدخل الدولي هناك، وحتى في مجلس الأمن فإنها ضغطت بقوة على المجموعة العربية لتقود الجهود الدبلوماسية لاستصدار قرارات دولية لحماية الشعب الليبي، وفي الحالة السورية اتبعت نفس النهج القائم على دعم جهود الجامعة العربية .
3. الحرص على حماية المصالح الأمريكية وحمايتها : ويتجلى ذلك بوضوح في تتبع الإدارة الأمريكية للثورات العربية والتدخل فيها بشكل يمنع سيطرة أي اتجاه سياسي معادي للولايات المتحدة قدر الإمكان، فهي لا تستطيع معاداة الثورات العربية علنا، وذلك لأنها ثورات مدنية تنادي بقيم الحرية والديمقراطية، لذلك

ارتأت الإدارة الأمريكية أن النظام الديمقراطي هو أفضل الخيارات أمامها للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، فالديمقراطية في ظل مجتمعات متخلفة سياسيا، تجعل التيارات والقوى السياسية العربية في نزاع وتنافس مستمر، مما يفتح الباب واسعا للتدخل الأمريكي بدعم طرف على حساب آخر، وهذا الخيار كذلك يمنع التيارات الإسلامية من الاستئثار بالسلطة بشكل تام.

4. الأمن وملف الإرهاب الدولي : في ظل انفراط عقد الدولة أثر الثورات والاحتجاجات، اتبعت الولايات المتحدة سياسة خارجية تقوم على ضمان ألا تتحول الدول العربية من حال الثورة إلى حالة الانهيار أو الفشل، وذلك منعا لتوفير بيئة مناسبة للجماعات المسلحة من القاعدة وغيرها، وكانت الحالة اليمنية المثال الأبرز لهذه السياسة، حيث تابعت الولايات المتحدة ضرباتها لمعاقل تنظيم القاعدة، وكذلك في سوريا حيث أعلنت الخارجية الأمريكية إدراجها لجبهة النصرة على قائمة المنظمات الإرهابية. إضافة لذلك عملت الإدارة الأمريكية على دعم جهود التنسيق والتحالف بين القوى المعارضة، لتشكل بديلا مناسبا يمكن التعامل معها في مراحل ما بعد إسقاط النظم الحاكمة،وتجلت هذه السياسة في الحالة السورية، حيث عملت الإدارة الأمريكية على تقديم الدعم السياسي واللوجستي لقوى المعارضة، في محاولة لتوحيدها لتشكل بديلا مناسبا لمرحلة ما بعد إسقاط النظام.

3.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني

يعد ملف إيران النووي من الملفات الشائكة والمعقدة في السياسة الخارجية الأمريكية، فإيران التي تطل على الخليج العربي بمخزونه الهائل من النفط، لا تزال تعارض الرؤيا الأمريكية في المنطقة، فهي تعارض عملية السلام في الشرق الأوسط وتدعم حركات

المقاومة في كل من لبنان وفلسطين المحتلة، وتملك نفوذا واسعا في العراق وبعض دول الخليج العربي .

في عهد جورج بوش الابن، كانت السياسة الأمريكية تجاه إيران تقوم على الضغط وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية بالتعاون مع القوى الدولية الحليفة لها، أما الرئيس أوباما، فقد أعلن خلال حملته الانتخابية استعداده للدخول في حوار مباشر مع إيران، مع الإبقاء على العقوبات كوسيلة ضغط، موضحا بأنه سيستمر كذلك في إتباع نهج دبلوماسي دولي وإقليمي نشط، بهدف عزل إيران ونبذها في المجتمع الدولي.

لقيت سياسة أوباما الانفتاحية تجاه إيران، معارضة واسعة من النخب السياسية الأمريكية خاصة من اليمين المحافظ ومن قوى الضغط المرتبطة به، حيث رأى اللوبي الصهيوني الأمريكي بأن نهج أوباما التصالحي هو مكافأة لإيران على سلوكها العدواني تجاه المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لذلك أخذت مواقف أوباما بالتشدد وتكثيف الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على إيران، مع إعلان أوباما صراحة بأنه لن يسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي مهما كانت الظروف وبكافة السبل . وفي 2009/5/18 ، صرح أوباما بعد لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: " بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران تقوم على التواصل مع الإيرانيين وإقناعهم بتغيير سلوكهم ، ولكن في نفس الوقت علينا تكثيف الضغوط والعقوبات الدولية، ليفهم الإيرانيون بأننا جادون في عزمنا على منعهم من امتلاك السلاح النووي) .

تابعت إدارة أوباما الضغط على إيران من خلال مجلس الأمن الدولي، ولكنها في نفس الوقت لم تتوقف عن التفاوض معها، وذلك عبر ما يعرف بمجموعة (5+1) والتي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة لألمانيا، وذلك بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبهذا النهج التشاركي نجحت إدارة أوباما في تحقيق إجماع دولي على ضرورة وقف مساعي إيران لامتلاك الطاقة النووية لأغراض عسكرية.

أدركت إيران خطورة اتفاق المجتمع الدولي على وقف طموحها النووي، خاصة بعد الفتور في العلاقات الإستراتيجية التي تربطها بكل من روسيا والصين، ففي أكتوبر

2009 طرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع اتفاق يحظى بإجماع دولي يقضي بإخضاع برنامج إيران النووي للرقابة الصارمة عبر تخصيب اليورانيوم في دولة أخرى اقترحت بان تكون روسيا، ولكن إيران رفضت الطرح، مما يعكس فتور العلاقات الإيرانية – الروسية ونجاح إدارة أوباما في إقناع روسيا بالانضمام للمجتمع الدولي في مناهضته للبرنامج النووي الإيراني .(ناجي : 2010، ص158)

في شهر مايو 2009، طرحت كل من تركيا والبرازيل وبالاتفاق مع إيران، اتفاقا بديلا لطرح الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويقضي الاتفاق باحتفاظ تركيا بـ1200 كغم من اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن تحتفظ إيران بحق استرجاع هذه الكمية في أي وقت. (ناجي :2010 ص160)

أعلنت إدارة أوباما وبقوة معارضتها للمقترح التركي – البرازيلي، واعتبرته التفافا على الشرعية الدولية وتحديا لإرادة المجتمع الدولي، واعتبرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التصرف التركي – البرازيلي بأنه غير مسئول ولا يصب في مصلحة الأمن والسلام الدولي، ويساعد إيران على التهرب من العقوبات الدولية، مؤكدة على أن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية هما المخولان بحل أزمة البرنامج النووي الإيراني، مع احتفاظ الولايات المتحدة بحقها في التصرف منفردة إذا لم تخضع إيران للإرادة الدولية.

اتبعت إدارة أوباما أربعة خيارات رئيسية لإدارة ملف إيران النووي، الخيار الأول : وهو محاولة الدخول في مفاوضات مباشرة مع طهران للوصول معها إلى تفاهمات إستراتيجية تقنع إيران بالتخلي عن طموحها النووي، الخيار الثاني : فهو التشدد في تطبيق نظام منع الانتشار النووي من خلال تفعيل عمل المفتشين الدوليين، الخيار الثالث : تنفيذ ضربة جوية وصاروخية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، أما الخيار الرابع : فهو السعي لتغيير سلوك النظام الإيراني أو العمل على تغييره كليا. (عبد الفتاح : 2009)

تراوحت أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وتهديداتها بين الخيارات الأربع أعلاه، حيث أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون استعدادها للدخول في حوار مباشر مع

إيران، وفي نفس الوقت تابعت الإدارة الأمريكية حشد المجتمع الدولي لزيادة الضغوط السياسية والاقتصادية على طهران، بينما أبقت الخيار العسكري ملاذا أخيرا في حال لم تنجح السبل الدبلوماسية في الوصول إلى مخرج للأزمة، وبعكس إدارة بوش التي لم تنجح في حشد المجتمع الدولي ضد إيران، نجح أوباما من خلال اعتماده الخيارات الدبلوماسية مع الاحتفاظ بالحل العسكري، في حشد المجتمع الدولي والحصول على تأييده.

على المستوى الإقليمي، كثفت الولايات المتحدة من تواجدها العسكري في الخليج العربي، كما كثفت من تعاونها العسكري مع دول الخليج العربية، خصوصاً في مجال تحديث الرادارات وشبكات الصواريخ في رد واضح على مناورات إيران الجوية والبحرية في الخليج العربي، أما إسرائيل التي بقيت حاضرة في كل تفاصيل البرنامج النووي الإيراني، فقد أعلنت أكثر من مرة عزمها على إجهاض البرنامج النووي الإيراني، وان سيناريو الضربة العسكرية مطروح في حال فشل المجتمع الدولي في مفاوضاته السياسية مع إيران، وبهذا الطرح نجحت إسرائيل في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية للوصول إلى حل للمسألة النووية الإيرانية، دون التورط في حرب إقليمية تكلف الولايات المتحدة الكثير في ظل أزمة اقتصادية خانقة تعصف بها .

أما الجديد في الملف النووي الإيراني ، فهو قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بشن حرب الكترونية شاملة على البرنامج النووي الإيراني، بهدف إعاقته وتأخير تقدمه، ففي شهر سبتمبر 2010، أصاب الفيروس الالكتروني (stuxnet) 30 ألف جهاز حاسوب في المنشآت النووية الإيرانية، وأدى إلى تعطل منشأة ناتانز النووية بنسبة 60%، وقد اعترفت إيران بهذا الاختراق الكبير لبرنامجها النووي واتهمت الولايات المتحدة وإسرائيل بالوقوف وراءه. (عبد الصادق،2011:ص103)

إثر هجمات (stuxnet)، أرجأت إيران افتتاح مفاعل بوشهر لشهرين آخرين، واعترف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بوقوع أضرار أجهزة الطرد المركزي من غير تأثير على مستقبل بلاده النووي، وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن فيروس (stuxnet) قد أصاب عشرات الآلاف من أجهزة الحاسوب الإيرانية، وانه تسبب في أضرار بالغة للبرنامج النووي الإيراني.

كما نجحت وكالة المخابرات المركزية الإيرانية وجهاز الموساد الإسرائيلي، في قطع خطوط الكهرباء عن بعض المنشآت النووية الإيرانية، عبر اختراق الأنظمة الحاسوبية المشغلة لها، وهذا يعني بأن البرنامج النووي الإيراني مكشوف الكترونيا للولايات المتحدة وإسرائيل، كما يدل حجم الاختراقات الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني على التغلغل الاستخباري الكبير لها داخل إيران، وإنها عازمة على تصفية الطموح النووي الإيراني بأي وسيلة بما فيها الضربة العسكرية.

بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان ،وهدوء جبهة الإرهاب الدولي بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامه بن لادن ، وبعض القادة الآخرين في التنظيم ، أدركت إيران مدى تصميم الولايات المتحدة على وقف برنامجها النووي ، حيث استجابت للدعوات الدولية للبدء في استئناف المفاوضات حول برنامجها النووي في محاولات متكررة للمراوغة وكسب الوقت ، خاصة بعد جنوح روسيا والصين للدعوات الغربية لخنق إيران ،حيث تدرك الدولتان (روسيا والصين) بأن إيران نووية ليست في صالحهما على المدى البعيد ، فروسيا التي تتشارك مع إيران حدودا بحرية في بحر قزوين ، تخشى من تنامي النفوذ الإيراني في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في آسيا الوسطى والقفقاس، أما الصين التي تتجاور مع أربع قوى نووية، فإنها لا تحبذ ظهور قوى نووية أسيوية أخرى، خصوصا في منطقة مليئة بالمصالح الاقتصادية التي تتطلع لها الصين بنهم، حيث زاد حجم التبادل الاقتصادي بين الصين ودول الخليج العربية، وفي المقابل فإن الاستثمارات المالية لدول الخليج في ازدياد مستمر في السوق الصينية.

لا يمكن التنبؤ بمدى نجاح السياسة الخارجية الأمريكية في معالجة ملف إيران النووي، ولكن يمكننا الحكم بأن إدارة أوباما استطاعت تحقيق عدة نجاحات في هذا المجال أهمها :

1. بناء إجماع دولي قوي ضد الطموح النووي الإيراني، وذلك عبر إشراك القوى الدولية الكبرى في المفاوضات مع طهران، فهذا الإجماع الدولي زاد من حجم وتأثير الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران، حيث نجحت الولايات

المتحدة في استصدار عدة قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران، تطال مؤسسات وشخصيات عديدة في الحكومة الإيرانية، وتهدف الولايات المتحدة من هذه العقوبات إلى تضييق الخناق على الاقتصاد الإيراني ليمس بشكل مباشر الحياة اليومية للمواطن الإيراني، وذلك لإضعاف شرعية النظام الإيراني لدى شريحة واسعة من المجتمع الإيراني بدأ صوتها المنادي بالتغيير في الارتفاع، حيث تفجرت احتجاجات واسعة بقيادة التيار الإصلاحي اثر الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام2009 ، متهمين التيار المحافظ بتزويرها لصالح الرئيس محمود احمدي نجاد، حيث وجه الرئيس أوباما انتقادات حادة للأسلوب القمعي الذي أخمدت به الاحتجاجات، داعيا الشعب الإيراني إلى مواصلة نضاله من اجل الديمقراطية.

2. أثبتت السياسة الخارجية الأمريكية كفاءتها في إبراز ملف إيران النووي على قمة اهتماماتها في الشرق الأوسط، رغم انشغالها بالربيع العربي وتأثيراته، وتأكد هذا الاهتمام بتأكيد الولايات المتحد التزامها بأمن الخليج العربي وتكثيف تواجدها في موانئه، كما أكدت الولايات المتحدة وجودها العسكري والاستخباري في العراق وأفغانستان رغم انسحابها منهما، وهذا يعني إحاطة القوات الأمريكية بإيران من جميع الجهات، مما يفرض عليها ضغوطا مضاعفة في حال نشوب صراع عسكري مع الولايات المتحدة، كما نجحت إدارة أوباما في تفكيك التحالف الاستراتيجي بين إيران وروسيا، حيث يرى البعض بأن أوباما نجح في جر روسيا لمعارضة البرنامج النووي الإيراني بعد تخليه عن برنامج الدرع الصاروخية الذي رأت فيه روسيا تحديا مباشرا لها في منطقة نفوذها التقليدية في شرق أوروبا.
3. النجاح الاستخباري في اختراق البرنامج النووي الإيراني، وهذا الاختراق يدل على نجاح إدارة أوباما في الحصول على معلومات وافية عن الواقع الحقيقي

للبرنامج النووي الإيراني ، ويجعل الخيار العسكري في حال تنفيذه مجديا وفعالا في إجهاض البرنامج النووي الإيراني وإيقافه.

4.5 الخاتمة والنتائج

في بداية الدراسة ، تم طرح ثلاث فرضيات رئيسية لمحاولة إثباتها، وهذه الفرضيات هي:

1. إن التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية تساهم بشكل كبير في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.
2. إن الرئيس أوباما ساهم في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو الكثير من القضايا الدولية.
3. إن للرئيس الأمريكي حداً لا يمكن تجاوزه في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

1.4.5 دور التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية، في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

عند استعراضنا للبيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية، نلاحظ بأن هناك عدة متغيرات تحكم هذه البيئة، وهذه المتغيرات تلعب دورا كبيرا في تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، أما بالنسبة للبيئة الخارجية، التي تشمل مجمل التفاعلات الدولية حول العالم، فإنها لا تقل أهمية عن دور البيئة الداخلية، وذلك بحكم موقع الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يسبق لها مثيل في التاريخ. وهذه القوة تمنح صانع القرار الأمريكي التأثير في الكم الأكبر من التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الدولية، وتوجيهها بما يخدم المصالح الأمريكية حول العالم . وكما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون مادلين أولبرايت: " إن الولايات المتحدة دولة لا غنى للجميع عنها".

لقد تم إثبات الفرضية أعلاه، وذلك من خلال ربطنا للمتغيرات الداخلية في عهد أوباما بالسياسة الخارجية التي اتبعها . ففي 20 من يناير لعام 2009، عندما تسلم أوباما مقاليد الرئاسة، كان الاقتصاد الأمريكي يمر بأزمة اقتصادية خانقة، لم يسبق لها مثيل منذ الكساد الكبير عام 1929، وقد أرجع الناخب الأمريكي السبب في هذه الأزمة إلى حروب إدارة جورج بوش الجمهورية، خاصة حرب العراق التي ثبت بأنها كانت حربا أيديولوجية لا مبرر لها، أدت إلى استنزاف الاقتصاد الأمريكي دون عوائد سياسية تذكر، وتحول غزو العراق من حرب تقليدية، إلى مستنقع سياسي وأخلاقي لإدارة جورج بوش ولحزبه الجمهوري.

لذلك، لم يلق أوباما صعوبة في إقناع الرأي العام الأمريكي بقرار سحب القوات الأمريكية من العراق، وعلى الرغم من بدء إدارة جورج بوش فعليا تقليص عدد القوات الأمريكية هناك، إلا إن القرار اعتبر قرار أوباما، حيث كان الوعد بسحب الجيش الأمريكي من العراق، المحور الأبرز في حملته الانتخابية للرئاسة، بينما وصف منافسه الجمهوري جون ماكين هذا الوعد بأنه تخل عن مسئوليات الولايات المتحدة تجاه أمن مواطنيها ومصالحها في الشرق الأوسط . واستقبل قرار أوباما بالانسحاب من العراق بترحيب واسع من الرأي العام الأمريكي، وبهذا الانسحاب، استطاع أوباما الوفاء بوعده الانتخابي، وفي نفس الوقت حافظ على الوجود الاستراتيجي الأمريكي في العراق، دون تحمل بلاده تبعات أمنية من شأنها توريط السياسة الأمريكية في أزمات عراقية داخلية تشوه صورة الولايات المتحدة الأخلاقية، كما حدث في عهد إدارة سلفه جورج بوش الابن.

على الرغم من قراره سحب القوات الأمريكية من العراق، إلا إن أوباما تعهد بمواصلة الحرب ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان، مع تعهده بتسليم المهمات الأمنية للقوات الأمنية الأفغانية في أقرب وقت ممكن، وبهذا طمأن أوباما الرأي العام الداخلي بأنه حريص على أمن المواطن الأمريكي، بعكس ما يدعي خصومه الجمهوريون، كما برهن أوباما على مقدرته في إقناع الناخب الأمريكي بالتفريق بين حروب الولايات المتحدة من حيث أهميتها للمصالح الأمريكية، فحرب العراق خاسرة لعدم وجود مبرر لها، ولكن حرب أفغانستان مهمة لأن الذاكرة الأمريكية ما زالت تحتفظ بذكرى هجمات 11

سبتمبر، واستطاع أوباما الوفاء بوعده في الحفاظ على أمن المواطن الأمريكي ومصالحه حول العالم، حيث لم يقع في عهده أي هجوم إرهابي يذكر، بل على العكس من ذلك، حققت إدارة أوباما نجاحات كبيرة في محاربة تنظيم القاعدة عبر عمليات نوعية ومركزة، واستطاعت إحباط محاولات متعددة للتنظيم لتنفيذ هجمات داخل الأراضي الأمريكية وخارجها، وتحولت بؤر تنظيمات القاعدة حول العالم إلى أهداف دائمة لصواريخ الطائرات بدون طيار الأمريكية، التي وجهت ضربات موجعة للتنظيم في أفغانستان وباكستان واليمن، وقد تكللت نجاحات إدارة أوباما بالوصول لرأس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وقيادات أخرى مهمة للتنظيم، من أبرزهم القيادي البارز الأمريكي من أصول يمنية أنور العولقي.

في عهد إدارة بوش الابن، كان الخطاب الديني المحافظ والمؤدلج، هو المتحكم بمفاصل السياسة الخارجية الأمريكية، مما أدى إلى تآكل العد الأخلاقي والقيمي للأمة الأمريكية حول العالم، وأدى هذا الخطاب إلى فقدان الولايات المتحدة لثقة العديد من حلفائها وأصدقائها ، كما ساهمت بعض التصرفات السياسية والأمنية لكبار المسئولين الجمهوريين وصغارهم ، في زيادة الحنق والغضب من سياسات بوش حول العالم، وأدت هذه التصرفات إلى فضائح أخلاقية تفجرت في فضيحتي سجن أبي غريب في العراق ومعتقل غوانتانامو، وتركز هذا الغضب بالخصوص في العالم الإسلامي، وبالأخص في العالم العربي، فمعتقلو سجن أبي غريب عراقيون وعرب ، أما معتقلو غوانتانامو فأغلبيتهم من العرب الأفغان . وهذه الفضائح نسفت قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، التي عادة ما يبشر بها الرؤساء الأمريكيون دول العالم المختلفة، ومما زاد الطين بلة، إن إدارة بوش لم تتخذ قرارات جادة في وقف هذه التصرفات، مما ساد الانطباع بأن هذه التصرفات اللاأخلاقية هي تعبير حقيقي عن سياسة خارجية أمريكية، تقوم على اعتماد منهج القوة والقسر كوسيلة لفرض الرؤيا السياسية الأمريكية على العالم أجمع .

أعلن أوباما خلال حملته الانتخابية بأنه سيغلق معتقل غوانتانامو، وفور توليه منصب الرئاسة، كان ملف العلاقة مع العالم الإسلامي، من الملفات الرئيسية في برنامجه للسياسة الخارجية، كما صرح بأن لا مشكلة بين الولايات المتحدة والمسلمين، وإنما مع

قلة من المسلمين الذين يعادون الولايات المتحدة ويحاربون مصالحها . وقد نجح أوباما نجاحا باهرا في تسويق خطابه تجاه الإسلام والمسلمين، حيث استعاد الثقة المفقودة بين بلاده والبلدان الإسلامية، ويعود نجاح أوباما إلى خلفيته الإسلامية، وحياته بين المسلمين في اندونيسيا، فهو على معرفة تامة بالعبادات والعادات الإسلامية، ففي شهر رمضان المبارك عام 2009، ظهر أوباما حول مائدة الإفطار مع مجموعة من المسلمين الأمريكيين، كما هنأ المسلمين بعيد الفطر لنفس العام، وهذه التصرفات الودية تجاه المسلمين، ساهمت إلى حد كبير في تلميع صورة الولايات المتحدة وسياساتها لدى قطاع كبير من الرأي العام الإسلامي ولو إلى حين.

2.4.5 دور الرئيس أوباما في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو بعض القضايا الدولية

انقسم الدارسون للسياسة الخارجية الأمريكية إلى اتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول : يقول بأن السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة ولا تتغير بتغير الرؤساء الأمريكيين، وهذا الثبات مصدره التفاهم الاستراتيجي لدى النخبة السياسية الأمريكية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، إضافة إلى وضع الولايات المتحدة كقوة كبرى تتربع على قمة النظام الدولي، مما يجعل سياستها الخارجية تقوم على الفعل والتأثير المباشر في مجمل التفاعلات الدولية بما يخدم مصالحها، بعكس الدول الأقل قوة التي تتعرض سياساتها الخارجية للتغير والتبدل بسبب عدم امتلاكها القوة اللازمة لتنفيذ برامجها السياسية بما يتوافق مع مصالحها . أما الاتجاه الثاني، فيرى بأن السياسة الخارجية الأمريكية تتغير بتغير الرئيس الأمريكي، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة تمنحه القدرة على إحداث تغييرات واسعة في السياسة الخارجية بما يتفق برؤيته لتحقيق مصلحة بلاده.

أثبتت الدراسة بأن الرئيس أوباما، أسهم في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو بعض القضايا الدولية، وهذا التغيير لا ينبع من توجهات فردية أو مزاجية للرئيس وفريقه الوزاري، بل ينبع من خلال الاستجابة للقيود والفرص التي تفرضها البيئتان

الداخلية والخارجية، إضافة لحدود القوة الأمريكية ومدى قدرتها على حماية المصالح الأمريكية حول العالم.

في عهد بوش الابن، كان الاتجاه الانفرادي للولايات المتحدة هو السائد في السياسة الخارجية، حيث تجاهلت الولايات المتحدة مصالح حلفائها، ولم تلق بالا لرأي المجتمع الدولي حول العديد من القضايا، وساهم هذا الانفراد بقيادة النظام الدولي تآكل القوة الإستراتيجية الأمريكية، مما زعزع من المكانة الدولية لها كقطب دولي وحيد . وكان من نتيجة هذا الانفراد ابتعاد حلفاء الولايات المتحدة عنها، خصوصا القوى الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا، واضطرت الولايات المتحدة لبناء تحالفات مع قوى صغيرة شكلت عبئا على السياسة الخارجية الأمريكية . وفي المقابل، تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي لقوى أخرى لا تتفق مع الرؤيا الأمريكية لقيادة العالم، واهم هذه القوى روسيا والصين، اللتان استغلتا التورط الأمريكي في العراق وأفغانستان في صياغة رؤيا سياسية جديدة ترفض الهيمنة الأحادية على النظام الدولي، ونجحت هذه الرؤيا في استقطاب قوى صاعدة في النظام الدولي مثل الهند والبرازيل، مما ساهم في تعميق أزمة السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على مقولة بوش الابن الشهيرة : (من ليس معنا فهو ضدنا).

عمل أوباما على عدم التعامل مع القوى الدولية من منطق الانفرادية والاستعلاء، بل أعاد بقوة منهج الشراكة مع القوى الأوروبية لقيادة النظام العالمي الجديد، ويتضح هذا المنهج في التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا عام 2011، حيث تصدرت الدول الأوروبية العمليات العسكرية هناك، كما عملت إدارة أوباما على بناء شراكة إستراتيجية مع فرنسا لمحاربة تنظيم القاعدة في غرب إفريقيا والمغرب العربي.

أما بخصوص العلاقة مع روسيا، فقد أعلن أوباما إيقاف برنامج الدرع الصاروخية الذي كان يشكل بؤرة التوتر الرئيسية في العلاقات الأمريكية الروسية، وهذا يعني طمأنة الروس بأن الولايات المتحدة لا تنوى الإخلال بالميزان العسكري والاستراتيجي بين الدولتين، ولا يعني أيضا سعي الولايات المتحدة لضم المزيد من دول شرق أوروبا لحلف الناتو، وعلى هذا الأساس، نجح أوباما في بناء شراكة إستراتيجية مع روسيا لقيادة النظام الدولي، مقابل الحصول على دعمها في قضايا سياسية أخرى مهمة، من

أهمها ظاهرة الانتشار النووي، حيث أيدت روسيا العقوبات الدولية المفروضة على طهران، كما جمدت صفقة منظومة الدفاع s300 المنوي بيعها لطهران، وهذا يؤشر إلى وصول إدارة أوباما إلى تفاهمات إستراتيجية مع روسيا، تقوم على الشراكة وتقاسم المصالح والنفوذ، دون الوصول لدرجة التحالف والتبعية، أو العودة لحالة العداء والتنافس .

يعد الربيع العربي، القضية السياسية المفاجأة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتجنبت إدارة أوباما اتخاذ مواقف سياسية واضحة من رياح التغيير التي عصفت بالدول العربية كلها تقريبا، لكنها لم تعلن العداء الصريح للنخب السياسية التي حكمت بعض الدول، بعد الإطاحة بأنظمة تعتبر حليفة للولايات المتحدة، ولكن رغم هذا، فقد أعلن أوباما بأن الولايات المتحدة لن تسمح بتغيير الترتيبات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، وشدد على ضرورة احترام مصر لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل . وبعكس إدارة جورج بوش الابن، التي أعلنت عن مشروع الشرق الأوسط الجديد، والهادف إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يتوافق مع الرؤيا الأمريكية والإسرائيلية، فإن إدارة أوباما اكتفت بالإعلان عن استعدادها لدعم الديمقراطيات العربية الناشئة، دون فرض أجندات سياسية على الدول العربية.

في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، يمكن القول بأن أوباما لم ينجح في ترجمة تصريحاته إبان حملته الانتخابية إلى تغيير واضح على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحتى في الشهور الأولى لتوليه الرئاسة، كان أوباما واضحا في ضغطه على إسرائيل بخصوص وقف الاستيطان، تمهيدا لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين . ولكن بعد تجاهل حكومة نتنياهو للضغوط الأمريكية، ونجاح اللوبي الصهيوني في شن حملة إعلامية ضد سياسة أوباما الخارجية في الشرق الأوسط، أخذت مواقف إدارة أوباما في التراجع والانحياز الواضح لإسرائيل، حيث وقفت إدارة أوباما في وجه الطلب الفلسطيني بالانضمام للأمم المتحدة، مما اضطر الفلسطينيين للذهاب للجمعية العامة للحصول على اعتراف دولي بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، ونجحت القيادة الفلسطينية في الحصول على تأييد غالبية دول العالم، بينما عارضت الولايات المتحدة الطلب الفلسطيني مع مجموعة قليلة من دول العالم

الأخرى غير المعروفة على الخريطة، وهذا الموقف شكل إحراجا للسياسة الخارجية الأمريكية ولإدارة أوباما، وأفقدها مصداقية وعودها بخصوص العمل بجدية للتوصل إلى حل الدولتين الذي وعد أوباما بتحقيقه، أما في ملف إيران النووي، فقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية في حشد المجتمع الدولي حول رؤيتها، وبعكس الخطاب الأيديولوجي لبوش الابن، الذي وضع فيه إيران مع العراق وكوريا الشمالية في محور الشر، فإن أوباما أبدى رغبته في الحوار الشامل مع الإيرانيين، كما إنه هنأ الشعب الإيراني بعيد النيروز، وفي نفس الوقت وجه ضربات موجعة للاقتصاد الإيراني من خلال العقوبات الدولية، التي تم فرضها بإجماع دولي من مجلس الأمن، بينما عجزت إدارة بوش الابن عن حشد هذا الإجماع، لنفور القوى الدولية من سياستها القائمة على الإيمان بالقوة كوسيلة لفرض رؤيتها على العالم أجمع.

3.4.5 حدود الرئيس الأمريكي في مجال تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

على الرغم من صحة الفرضية السابقة، التي أوضحت بأن الرئيس أوباما ساهم في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، إلا إن هناك حدودا لا يمكن له تجاوزها في هذا المجال.

إن أهم القيود المفروضة على الرئيس الأمريكي، هي تلك النابعة من النظام السياسي الأمريكي نفسه، فالرئيس في فترته الرئاسية الأولى، دائما ما يحاول الفوز بولاية رئاسية ثانية، وهو في هذا المضمار يحاول التقرب من جماعات الضغط والمصالح، والعمل على تحقيق رؤاها ومصالحها، وذلك تجنبا لاستعدائها بما تملكه من قوة إعلامية ومالية.

على الرغم من كون الولايات المتحدة القوة الدولية الأكبر، إلا إن هناك حدودا لهذه القوة أو لمجالات استعمالها، ولذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية تعمل على توحيد المجتمع الدولي لحل بعض القضايا، مثل ملف الإرهاب الدولي والانتشار النووي، فمثل هذه القضايا ذات طبيعة متشابكة تستلزم تضافر جهود المجتمع الدولي، كونها قضايا ذات طبيعة عالمية، تتشارك القوى الدولية الأخرى الرؤيا الأمريكية بشأنها.

من أهم القيود التي لم يستطع أوباما تجاوزها، هو اللوبي الصهيوني الأمريكي، فقد أدرك أوباما بعد عدة تصريحات انتقد فيها الاستيطان الإسرائيلي، إن استعداء اللوبي الصهيوني ليس في صالحه، وحتى عندما مارس ضغوطا كبيرة على نتنياهو لإيقاف الاستيطان، فإن نتنياهو لم يرضخ لها، بل على العكس من ذلك، رضخ أوباما لرؤيا نتنياهو القائمة على النظر للمسألة الفلسطينية من منظور أمني فقط، وأدت الحملة الإعلامية التي شنها اللوبي الصهيوني واليمين المحافظ، إلى تخلي أوباما عن ممارسة مزيد من الضغوط على إسرائيل، وهنا جدد أوباما وعوده بالحفاظ على أمن إسرائيل، وصرح بأنه يتفهم وجهة النظر الإسرائيلية القائمة على نفي وجود شريك فلسطيني مستعد للتفاوض، فاللوبي الصهيوني بما يتمتع به من نفوذ مالي وإعلامي مهم، يعد عاملا مهما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وعلى الرغم من تصويت اليهود تقليديا لصالح الحزب الديمقراطي، إلا إن اللوبي الصهيوني يملك نفوذا كبيرا على اليهود وغيرهم من الناخبين الأمريكيين، واستعمال اللوبي لأدواته الإعلامية والاقتصادية ضد أوباما، قد يحرمه أصوات ملايين الناخبين الأمريكيين، وهذا ما يخشاه أي رئيس أمريكي في فترته الرئاسية الأولى.

من الحدود الأخرى التي لا يمكن لأوباما تجاوزها، الالتزام الأمريكي بأمن العديد من دول العالم، وهذه الالتزامات تعد عوامل مهمة في استقرار واتزان موازين القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن التخلي عنها يعمل على تغيير البيئة الإستراتيجية الدولية بما لا يخدم المصالح الأمريكية، ويفقد حلفاءها الثقة بقدرتها على حمايتهم، لذلك أبقى أوباما على الترتيبات الأمنية الأمريكية في العديد من دول العالم، مثل تايوان وكوريا الجنوبية واليابان، إضافة إلى الالتزام الأمريكي بمعاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، حيث صرح أوباما بأنه لن يسمح بالإخلال ببنود المعاهدة، في رسالة تحذيرية للقيادة المصرية الجديدة.

المراجع

أ. المراجع بالعربية

أبو الفضل، محمد (يوليو 2011)، الاحتلال الأمريكي في اليمن، **مجلة السياسة الدولية**، (ملحق تحولات استراتيجية)، العدد185 (ص 13-15).

أبو صيام، حسين(2011)، **قصة أوباما** ، النيل والفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.

أوباما، باراك (2010)، أمريكا وهاييتي، **مجلة نيوزويك العربية**، 26 يناير (ص 42).

بدوي، محمد طه وآخرون(2003)، **العلاقات السياسية الدولية**، المكتبة المصرية،الإسكندرية.

براونلي، جاسون (2012)، رد فعل إدارة أوباما تجاه ثورة 25 يناير في مصر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، (ص 34-36).

بدر، سامي، (2011)، بي بي سي العربية: تحسن طفيف في نمو الاقتصاد الأمريكي، متوفر عبر الرابط
http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/09/110929_us_economy_growth.shtml

التنير، سمير (2011)، **أوباما والسلام المستحيل** : معركة المصير، شركة المطبوعات للنشر، بيروت.

جاد، عماد (يوليو 2010)، الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 181، (19-25).

جمال، احمد، (2012)، جريدة اليوم السابع، ميتشل في دمشق والعلاقات السورية الامريكية مدار البحث، متوفر عبر الرابط
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=136529&SecID=88&IssueID=38

الحديثي، هاني (1986)، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، منشورات وزارة الثقافة، بغداد.

حسن، رضا أحمد (شتاء 2009)، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، **مجلة شئون عربية**، العدد 140 (ص 84-89).

خشيم، مصطفى (2002)، **مناهج البحث في العلوم السياسية** ، دار الثقافة العربية للنشر، بنغازي

دياب، أحمد (أكتوبر 2010)، أوباما وأفغانستان أعباء البقاء ومخاطر الخروج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182، ص(35-37).

دياب، أحمد (يناير 2010)، أوباما وإستراتيجيته الجديدة في أفغانستان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 179، ص (115).

الديك، مفيد(2008)، **موجز التاريخ الأمريكي**، مكتب الأعلام الخارجي.

ديمتري، بوريس، (2009)، موقع قناة روسيا اليوم، صندوق النقد الدولي يخفض توقعاته بشأن نمو الاقتصاد الأمريكي، متوفر عبر الرابط
http://arabic.rt.com/news/612705/

راشد، سامح (يناير 2010)، الملف النووي الإيراني ... تفاعلات بلا تقدم، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 179(ص 159-164).

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبد القادر محمد (2009)، **نظرية السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى.

الرمضاني، مازن إسماعيل (1991)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان.

الريس، علي، (2009)، رويترز العربية، اوباما يدفع إسرائيل برفق نحو قبول الدولة الفلسطينية، متوفر عبر الرابط
http://ara.reuters.com/news/topNews

سعيد، محمد السيد (يوليو 2005)، مصير الايديولوجيا في العلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، (ص 13-16).

سليم، محمد السيد (يوليو 2005)، تطور الإطار النظري لعلم العلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، ص (46-51)

شاهين، عبدالرحمن، (2011)، شبكة الأعلام العربية، سكان الولايات المتحدة الأمريكية، متوفر على الرابط:
http://www.moheet.com/news/newssection/247/1/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8%D9%8A.html

شرود، محمد ماجد (2007)، **العلاقات الدولية في ظل العولمة**، جامعة دمشق، دمشق.

الشوربجي، منار، (2009)، تحليل خطاب أوبا تجاه العالم الإسلامي، **مجلة السياسية الدولية**، العدد (178)، ص (34-38).

صابر، أحمد، (2011)، صحيفة الشعب اونلاين: الرئاسة الفلسطينية: عباس وأوباما متمسكان بمواقفهما من طلب عضوية الأمم المتحدة، متوفر عبر الرابط
http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/index.html

صباح، فيصل، (2010)، صحيفة المدينة الالكترونية بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة بواشنطن، متوفر عبر الرابط
http://www.almadina.com/files/imagecache/normalalmadina/8979595455776679.jpg

طلعت، عبد المنعم (يناير 2010) **القيادة الأمريكية في أفريقيا ... الأبعاد والتحديات، مجلة السياسة الدولية**، العدد 179، ص(35-37).

عبد السلام، رفيق (2011)، **الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.

عبد الشافي، عصام (أكتوبر 2011)، العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، ص(81-83).

عبد الصادق، عادل (ابريل 2011)، الهجوم الإلكتروني على برنامج إيران النووي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، ص (160-165).

عبد الفتاح،بشير (صيف 2011)، أمريكا والربيع العربي، **مجلة شئون عربية**، العدد 146، ص(116-125).

عبد الواحد، عزت(يوليو 2012)، فرص التوافق:الجولات المتتالية للتفاوض حول النووي الإيراني، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، ص(43-47).

عتريسي، طلال(مايو 2009)، المشروع الايراني بين استراتيجيتي الهجوم والدفاع، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 363، ص(90-93)

العناني، خليل (ربيع 2009)، أوباما والشرق الأوسط: نوايا جديدة تفتقد للرؤيا، **مجلة شئون عربية**، العدد 137، (111-114).

العناني، خليل (شتاء 2009)، أوباما : قيود داخلية وتعقيدات خارجية، **مجلة شئون عربية**، العدد 140، ص(93-95).

فضة، محمد إبراهيم (1982)، **دور الجيوساسية والجيواستراتيجية في العلاقات الدولية**، الجامعة الأردنية، عمان.

كشك، أشرف (اكتوبر 2010)، حقيقة الانسحاب الأمريكي من العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182، (101-105).

كولار، دانيال(1985)، **العلاقات الدولية**، ترجمة : خضر خضر، دار الطليعة، بيروت

اللباد، مصطفى (صيف 2009)، الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، **مجلة شئون عربية**، العدد 138، ص(24-30).

لوفابفر، مكسيم (2006)، **السياسة الخارجية الأمريكية**، دار عويدات، بيروت.

محمد، عبدالقادر، (2009)، المركز العربي للدراسات المستقبيلية التحديات العالمية لإدارة أوباما، متوفر عبر الرابط

http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=101:us-5-3&catid=46:us-5&Itemid=96

مجدي، يعقوب، (2011)، المعرفة نت القوات البحرية الامريكية، ، متوفر عبر الرابط

http://www.marefa.org/index.php?title=%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1

مقلد، إسماعيل صبري (1985)، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية.

مطر، غازي، (2010)، موقع بوابة الأسهم ،(الأزمة المالية تعصف في الكثير من مجالات الاستثمار) ، متوفر عبر الرابط

http://www.sharesgate.com/vb/t69959.html?highlight=%C7%E1%C7%D2%E3%C9+%C7%E1%E3%C7%E1%ED%C9

موسى، جابر، (2011)، موقع مركز الراشد، القيم الثقافية للمجتمع الأمريكي، متوفر على الرابط:

http://www.alrashedonline.com/images/NewsSubject

ناجي، محمد عباس(يوليو 2010)، اتفاق اليورانيوم مراوغة إيرانية جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 181، ص(55–59).

وحيد، مروة (اكتوبر 2010)، البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182، ص(72–75).

وجدي، بشير، (2010)، وكالة انباء الامارات –وام،أوباما يقر بفشله في تحريك عملية السلام منطقة الشرق الأوسط

http://images.zawya.com/brands/logos_wam.gif

واصف، مجيد، (2012)، وكالة أنباء البحرين ، عباس يقدم طلب انضمام فلسطين للامم المتحدة، متوفر عبر الرابط

http://www.google.jo/url?sa=t&rct=j&q=%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3+%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85+%D8%B7%D9%84%D8%A8+%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85+%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9+%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86&source=web&cd=3&cad=rja&ved=0CDcQFjAC&url=http%3A%2F%2F50.22.202.12-tatic.reverse.softlayer.com%2Fportal%2Fnews%2Fcategory%2F60%3Fpage%3D688&ei=Ip-HUYjLHYLm4QSPq4H4DA&usg=AFQjCNHhKMIzZxSUlQOofyupPih6cgQouQ

ويكيبيديا الموسوعة الحرة (2009/9/10)، باراك حسين أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، متوفر عبر الرابط

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9

ويكيبيديا الموسوعة الحرة (2011/9/23) ، الولايات المتحدة الأمريكية متوفر على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9

ب. المراجع بالإنجليزية

Chandra, Prakash(1994), **International Relations**, Vikas publishing, New-Delhi.
H. Ishtiaq and E. Mohammed, (2009), **American forigen policy awards ielamic word**, Al-zaitouna center. Beirout.
Meibar, Basheer (1982), **Foreign Policy and Conflict**, green wood press, London.
Neustad,Richard(1980), **Presidential Power**, Ney-York
Snyder, Richard(2002), **Foreign Policy Decision-making**, Newjersy
Viotti, R.Paul(1990), **International Relations Theoreis**, MacMillan publishing, New-York

المعلومات الشخصية

الاسم: سليمان غيث السعيديين

الكلية: العلاقات الدولية

قسم: العلوم السياسية

رقم الهاتف: 0776086284